

أوضح المسالك

إلى لفيسة أبرمك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب
عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صعيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْتَةِ أَبْرَمَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه

المنشور

منشورات المكتبة العصرية

مسكنداء - بيروت ص. ب. ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسخ الوحيد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العصرية
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء^(١)

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا للمنادى الذى هو للقصود بهذا الباب ، والنداء - بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى - من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لكى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أدعوته بأحد هذه الحروف أم دعوته بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة . وقد اختلف النحاة فى عامل المنادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بمباراة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار فتعاشوا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الكلام بين العوض والمعوّض منه . والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأننا لم نعهد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالأبتداء الرافع المبتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل فى المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسي ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا مفعولا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا رأى أن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، وحينئذ يكون العوض والمعوّض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوّض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر .

الفصل الأول

في الأحرُف التي يُنبئُ بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأحرُف ثمانية : الهمزة^(١) ،

والقول الرابع : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو علي الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أَتَضَجِرُ ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متعملة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضا لو كانت هذه الأدوات متعملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج التكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالا لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إليك » فلم يجيئوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالا . فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - واختاره ابن مالك - إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمَر إضرارا واجبا ، وإن المنادى ضرب من المفعول به (١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن اختيار إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد لنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف ، ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، في جاهليتها =

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمْتُ صَرْمِي فَأَجْرِي

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

أَجَارَتْنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

ومن ذلك قول للقطب العبدى ، وهو من شعر الفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْلَ يَبْنِكَ مَتَّعُونِي

وَمَنْعُوكَ مَا سَأَلْتُ كَانَ نَبِيِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعْبُدَا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبًا أَلُوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابَا

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أَبْنَى كُلِّيبٍ إِنَّ عَمِّي أَلَذَّا قَتَلَا أَلَلُّوكَ وَفَسَكَا الْأَغْلَالَا

ومن ذلك قول بديع الزمان الهمذاني في القصيدة المنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شَهِدْتَ بِيَطْنٍ خَبْتِ وَقَدْ لَاقَى الْمَزْبَرُ أَخَاكَ بِشْرَا

ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبي :

أَلْبَنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكَ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ

ومن ذلك قول أبي نواس :

أَجَارَةَ يَنْتَقِدُنَا أَبُوكَ غَيُورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكَ عَيْرُ

ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبْنَى غَدَاةَ إِنِّي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جَمَالٍ

ومن ذلك قوله أيضا في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ أَحَقُّ مَا شِ وَسَاعِرُ بِالْجَاهِلِ الْكِبَارِ =

رأى^(١) - مقصورتين ، وممدودتين - ويا^(٢) ، وأيا^(٣) ،

= ومن ذلك قول امرئ القيس في اللقطة أيضا :

أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضُهُ كَلِمَةِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُسَكَّلٍ
وأنشد سيوبه (١ / ٣٣٥) « أحر ترى برقاً » .
ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبَاتِ الْمَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْ نِ قَلِيلَ الْعِزَاءِ بِالْإِسْعَادِ
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارًا يَحْزُونِي هِجَتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةٌ فَمَاءُ الْمَوْىِ يَرْفَعُ أَوْ يَتَرَفَّقُ
(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال اللبرد
والجزولي : هى لنداء القريب كالهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كيا ،
وقيل : هى لنداء للتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد في الحديث « أى رب »
وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمِعْ - أَيْ عَبْدَ - فِي رَوْنَقِ الصُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرٌ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ،
ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى
بها ، فقال ابن مالك : هى للبعد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقال أبو حيان :
هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقراء
كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها
القريب تأكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين التوسط ،
وذكر ابن الجباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد
لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف النمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفي الصحاح أنها لنداء القريب
والبعيد ، قال ابن هشام في الغنى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :
أَيَا غَلْبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّفَا أُنْتُ أَمْ أَمْ سَالِمٌ =

وهيا^(١)، ووا^(٢) .

= وقول الجنون قيس بن الملوح :

أَيَا شَيْئَةً أَلَيْلَى لَا تُرَاعِي فَإِنِّي لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ
وقول الآخر :

أَيَا جَبَّتَى نَعْمَانٍ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا
وقول ليلى بنت طريف :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكَ مُورِقَا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

(١) اختلف في هاء « هيا » فقيل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال لغوي ، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .
ومن شواهد النداء بها قول الشاعر :

* هَيَا أُمِّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ *

وقول الآخر :

وَأَصَاحَ بَرَجُوءُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبًّا

(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

* وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مَنَى فَقَقَسُ *

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل في غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام في مغنى اللبيب « وا » على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي اه .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف للنادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، لئال الأمر قول الله =

= تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي بتخفيف « ألا » وهي - على هذا - حرف تنبيه ، ومثال النداء قول ذى الرمة :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَيْلِ
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِحَرِّ عَائِكَ الْقَطْرِ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَلْيِ وَمَقَالِ الزُّورِ وَأَتْلَعَالِ

ونظيره قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيَجِ وَالْعِقْدِ
وَذَاتَ الثَّنَابَا الْهَمْرِ وَالْفَاحِمِ الْجَمْدِ

وزعم بعض النحاة أن « يا » في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس نية منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على « يا » في بعض هذه الشواهد « ألا » وقد علمنا أن « ألا » حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت « يا » حرف تنبيه أيضا لزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد غير توكيد ، وذلك لا يجوز ، وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والنداء كثيرا ، وقد ورد ذلك في أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب) وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أسماؤه (يا مالك ليقض علينا ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل النداء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استثناسا عما كثر استعماله في مثل هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء - الذي هو يا - مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده « ليت » نحو قوله تعالى (يا ليتني مت قبل هذا - يا ليتنا نرد ولا نكذب - يا ليت قومي يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَةً لِدَا سَيْفًا وَرُحْمًا =

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِلَ مَنْزِلَةَ البعيدِ ؛ فله بقية الأخرى كما أنها للبعد الحقيقي .

وَأَعْمَهَا « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتضمن في نداء اسم الله تعالى ^(١) ، وفي باب الاستغاثة ^(٢) ، نحو « يَا إِلَهَ الْمُسْلِمِينَ » وتضمن هي أو « وا » في باب التذبية ، و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ — * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا *

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ نَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُمَا بِطَلَاقٍ
أو وقع بعده « حَبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبِذَا جَبِلُ الرِّبَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِذَا سَاكِنُ الرِّبَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث - « ليت » و « رب » و « حَبذا » - لأننا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهم ، فلو قدرنا منادى في هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم يجر عاداتهم باستعماله .

(١) نحو « يَا إِلَهَ » وبقى مما تضمن « يا » في ندائه لفظ « أَيْ » نحو « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » ولفظ « آيَة » نحو « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ »

٤٣٠ — هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثاني ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ؛ ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهي :

تَمَى النُّعْمَاءُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ
حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . الخ
فَالشَّمْسُ طَالِعَةً كَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْسِكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ

الآفة : « حملت » بالبناء المجهول مع تشديد اللام - أى كلفت « أَمْرًا عَظِيمًا » أراد =

ويمحز حذف^(١) الحرف نحو (يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا)^(٢) (سَفَرُغُ

= به مشاق الخلافة وإقامة المعدلة بين الناس بعد أن عم الظلم وفشا الجور «اصطبرت»
بالت في الصبر والاحتبال .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ،
وهو للفعل الأول «أمرآ» مفعول ثانٍ لـ «عظيما» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء
عاطفة ، و«اصطبر» : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق بـ «اصطبر»
«وقت» الواو حرف عطف ، وقت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق
بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة «يا» حرف نداء وتندبة «عمرآ» منادى مندوب مبني على ضم
مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المآني بها المناسبة
الف التندبة .

الشاهد فيه : قوله «يا عمرآ» حيث استعمل «يا» في التندبة لوضوح الأمر ؛ لأن
القام للتنبيه والترجيع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الأبيات في رثاء ميت ، وليس يطلب
إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف التندبة في آخره دليل آخر على أنه أراد التندبة ولم يرد النداء ، إذ
لو أراد النداء لقال «يا عمر» بينائه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعا بدلان
على أن للتكلم أراد التندبة .

(١) اعلم أولا أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «باء» بسبب كون
هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا الموضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين
أن يكون النداء الذي حذف معه الحرف مفردا كآلية الأولى ، وأن يكون
شبيها بالمفرد - وقيل هو شبيه بالمضاف - كآلية الثانية ، وأن يكون مضافا
كآلية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد
وجهين فيها ، والوجه الثاني اعتبار «عباد الله» مفعولا به عاملا أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) ^(١) (أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ) ^(٢) ، إلا في ثمان مسائل :
 للدوب نحو « يا مُحرّاً » ، والمستغاث نحو « يا لله » ، والنادى البعيد : لأن
 المراد فيهن إطالة الصَّوت ، والحذف ينافيه ، واسم الجنس غير المعين ،
 كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا حُذِّ بِيدِي » ، والضمير ^(٣) ، ونداؤه شاذ ، ويأتى
 على صيغتي للنصب والمرفوع ، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » ^(٤) ،
 وقول الآخر :

— ٤٣١ — * يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا *

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير التكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول
 « يا أنا » ولا « يا إياي » كما لا تقول « ياهو » ولا « يا إياه » واختلفوا في ضمير
 المخاطب ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلاً ، واختاره
 أبو حيان ، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث
 يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للجهول ، وكان الأحموس البربوعى قد وفدهو
 وابنه على مغاوية ، فقام الابن بخطب خطبة ، فلما انتهى وثب الأب ليخطب ، فسكفه ابنه
 قائلاً « يا هذا قد كفتك » يريد قد أغنيك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحموس ، تبعاً للعيني ، والصواب أنه
 لسالم بن دارة بقوله في مرين واقع ، وأن حصة إنشاده هكذا :

يَا مَرُّ يَا ابْنَ وَاقِصِرْ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُمُعَتَا
 ولعل ما وقع للشيخ خالد هذا البيت سبق فلم يسيبه أن المثال السابق لمن قول ابن الأحموس :
 اللمعة : « يا أبجر » أصل الأبجر التنفخ البطن ، وقد يكون معنى به ، ولكن
 الصواب في الإنشاد كما قلنا هو « يا مريابن واقع » فلا تمن نفسك بالبحث عن معنى
 أبجر « طلقت » فارقت حلالتك « عام جمعا » يريد في الوقت الذى وقعت الجماعة فيه ، =

واسم الله تعالى إذا لم يُؤوض في آخره للميم المُشَدَّدة ، وأجازوه بعضهم ،
وعليه قولُ أنثية بن أبي الصلت :

٤٣٣ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى
أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

= وهذا من الذم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسئولية والا يسعى لفتح
لجلب رزقهم .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أبحر »
منادى مبني على الضم في محل نصب « بن » نعت لأبحر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو
تابع له بالنظر لعله ، وابن مضاف و « أبحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان
من حق العربية عليه أن يحجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما
مع العلية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فحجره بالكسرة « يا »
حرف نداء « أنتا » أنت : منادى مبني على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة البناء الأصلي ، والألف للإطلاق « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « الذي » اسم
موصول خبر المبتدأ « طلقت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « عام » ظرف زمان
منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « حمتا » فعل ماض وفاعله ، والألف
للإطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله « يا أنتا » حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع .
وإنما جرى بالضمير للنمادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا
إلى ما هو قريب من البناء على اللفظ وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .

٤٣٣ - هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أمية بن أبي الصلت بن
أبي ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ السكتب في الجاهلية وطمع في النبوة
فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في نسخ
الثنى للطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد محجزة على
أنه من اللحن هكذا :

= * أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا *

== اللغة : « أدين » أى أنخذة ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و « راضياً » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « تم قائماً » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشيخ خالد فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروي فى كلمة عدتها سبعة عشر بيتاً ، وروايته كما فى رواية المؤلف هكذا :

رَضَيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق برضى « اللهم » الله : منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا الله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وللميم معوس بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً « رباً » حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة « فلن » الماء حرف تفریع ، لن : حرف نفي ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بـ لن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثانٍ لأرى إن اعتبرتها علمية « إلهاً » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله « ثانياً » صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يحتم بالميم للشدة شاذ يأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تنادى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بدلائلك ، ومع كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يبدل شيء عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به للم الشدة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى ، وقد علم أنه لا يجوز ==

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيها^(١) ،
احتجوا بقوله :

« أن يجمع بين العوض واللعوض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتنعاً : وذلك إذا لم تلحقه الهم للشدة ، والثاني أن يكون الحذف واجباً ، وذلك فيما إذا ألحقت به الهم للشدة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت مخالفاً لقياس . »

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم ..

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثوبى حجر » أى ثوبى يا حجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحقنا أبا الطيب التنبى في البيت الذى رويناه لك ، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — * بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ *

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لدى الرمة ، غيلان بن عتبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكَ كُنْ يَا أَطْلَالَ مَتَى بِشَارِعٍ قَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكَ كُنْ سَلَامٌ
وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا عجز البيت ، ومصدره قوله :

* إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَمَّا قَالَ صَاحِبِي *

اللفظة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصاً من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدكن » من قوله « عليك يا أطلالى » — « هملت عيني » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو — هى حرقه فى القلب من ألم الحب « غرام » الغرام — بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب — أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يملك شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فى من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » همل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عيني » عين : فاعل همل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبي » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمثلِكَ » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة البتداء وخبره فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء =

وقد أجاز نحة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان النادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، ويقول الآخر :

ذَا، أَرْعَوَاهُ، فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ
فإنه أراد يا هذا ارعوا رعواه - إلخ ، وحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :
إِنَّ الْأَوَّلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَ لَكَ تَحْذُولا
فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومي ، فهم اعتمد يا هذا - إلخ ، وعليه
جاء قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَبْتَ رَسِيدًا مِمَّ انْتَدَيْتِ وَمَا شَقَّيْتَ نَسِيدًا
فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهجبت وأثرت ما كان كائنا من الحب عندنا .
فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟
فالجواب : أن النداء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل
به كاف الخطاب ، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب - نحو ذلك ،
وذلك - والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .
فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا
بكاف الخطاب ؟

فالجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالشار إليه واحد ، والخطاب
بهذه الإشارة واحد آخر ؟ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً
بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن الخطاب غيره ؟ فلما لزم هذا
التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال ، وكل الشواهد التي سمعتها - وإن كانت
شاذة من ناحية أخرى عند البصريين - ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .
فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان النادى اسم إشارة ؟

فالجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم
الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس
كالعوض من أداة التعريف ، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والموض ؟
وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس
جرى مجراه في ذلك :

وقولهم « أَطْرُقُ كَرًّا »^(١) و « اِفْتَدِ تَحْفُوقُ »^(٢) و « أَصْبَحَ كَلِيلُ »^(٣) وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

الفصل الثاني

في أقسام النداء ، وأحكامه

النداء على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يَا زَيْدُ »^(٤) ، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو « يَا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتعامه « إن النعام في القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك - وهو النعام - قد صيد ، فكراً : مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذي قبلها ، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمة .

(٢) هذا مثل يضرب لسكل مضطر وقع في شدة ثم هو ييخل بأن يفتدى نفسه بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أي لنذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد =

(٢ - أَوْضَحَ الْمَالِكُ :)

تريد به مُعِينًا^(١) .

والثاني : الإفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك المركبُ المَزَجِيُّ ، والمثنى ، والجمع ، نحو « يا مُعْدِي كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سَيَبَوِيهِ » و « حَذَامِ » في لفة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه ؛ فتقول : « يا سَيَبَوِيهِ الْعَالَمُ » برفع « العالم » ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الْفَاضِلِ » والحكي كالبنى تقول « يا تَأَبَّطُ شَرًّا الْقِدَامُ » أو « الْقِدَامِ » .
الثاني : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلًا وَلَوْتُ يُطْلَبُ » وقول الأعمى : « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

• فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُفْنِ • ٤٣٤ -

= النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضئيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناطم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال . ٤٣٤ - هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يهوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم المكلاب الثاني ، والبيت بتمامه قوله :

=

== فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضايع البرجمي ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ أُمَامَةَ عَنِّي وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الربيع المازني ، وبينه قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ بَنِي مَازِنٍ وَالرَّيْبُ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « رَاكِبًا » الراكب اسم الفاعل من « رَكِبَ فلان » وهو في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جلاً أم ناقه أم غيرها ، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « رَاكِب » بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة ، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أبيت العروض ، والعروض - بفتح العين - زينة رسول - اسم لمكة والمدينة وما حولها ، وقال بعضهم : معناه هنا أبيت العرض وهي جبال نجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهي أنه يشم من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رَاكِبًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « قَبْلُنْ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نَدَامَايَ » ندامى : مفعول به بلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندامى مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مِنْ » حرف جر « نَجْرَانِ » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندامى ==

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم ^(١).

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة ، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير محضة ، نحو « يَا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة ^(٢).

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه ^(٣) ، نحو

« أن » مخفة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على التثنية في محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخفة ، وأن المخفة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ .

الشاهد فيه : قوله « فيأرا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنكسر الذي لا يقصد به معين ، وانتصب ؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازني من استحالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما روي من الآيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعمى أو التردى في هوة « يا رجلا خذ بيدي » فإنه لا يريد أن ينادي رجلا معينا ليأخذه ، وإنما يريد رجلا أي رجل يبلغ سمعه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الواعظ « يا غافلا والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معينا ، ولكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة .

(١) ادعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذا ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد ٤٣٤ أن ما ادعاه المازني غير سديد ، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة .

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين ، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب ، والثاني أن السر في بناء المنادى مشابهة للضمير ، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالمضاف أربعة أمثلة ، الأول منها تجدد فيه ما اتصل بالمنادى

مرفوعا به نحو «باحسنا وجهه» و «يامرضيا خلقه» و «إبديما نظمه» والثاني :
 منها تجدد ما اتصل بالنادى منصوبا به نحو «يا طالعا جبلا» و «يا قاضيا حاجات إخوانه»
 و «يا مؤديا واجبه» والثالث منها تجدد ما اتصل بالنادى مجرورا بحرف جر متعلق به
 نحو «يارقيما بالعباد» و «يا قانعا بما قسم الله له» و «يا مقدرا للعواقب» و «يا حاملا
 لأعباء العشيرة» والرابع منها تجدد ما اتصل بالنادى معطوفا عليه نحو «يا ثلاثة وثلاثين»
 إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ، وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلا .

ومما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :

الأول : الاسم للفرد المنكر الموصوف نحو قولك «يارجلا قاضلا» ونحو
 «يارجلا يجبر الكسير» إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة
 والموصوف جميعا .

الثاني : الوصف للقرن بجملة نحو «يا عظيما أرجى لسكل عظيم» و «يا لطيفا لم
 يزل» و «يا حلليا لا يعجل» و «يا كرميا يعطى الجزيل» و «يا جوادا لا يبخل»
 وليست هذه الجملة نعتا للموصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر
 في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسرفى هذا أن هذا الوصف صار معرفة
 بسبب الإقبال عليه ، والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف
 هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،
 وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير براد به النادى جاز أن يؤتى به
 ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فتقول «يا جوادا جوده من غير من ولا مسألة»
 أو تقول «يا جوادا جودك من غير من ولا مسألة» وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع
 جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ ببناء
 المضارعة فتقول «يا عظيما أرجى لسكل عظيم» و «يا لطيفا لم يزل» .

هذا الذي قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو بخلاف رأى ابن مالك الذي
 جعل الجملة التالية للموصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .
 وسيأتى في شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) تخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد ،
 فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حَسَنًا وَجِبُّهُ » و « يا طَالِمًا جَبَلًا » و « يا رَفِيقًا بِالْعَبَادِ » و « يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فيمن تَمَيَّقه بذلك ، ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعة هذه عِدَّتُهَا ؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة ضمنت الأول وَعَرَّفْتَ الثاني بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أُعيدت معه « يا » فيجب ضمّه ونجريدته من أل ، وَمَتَّع ابن خروف إعادة « يا » وتخييره في إلحاق أل مردود .

والثالث : ما يجوز ضمُّه وفتحُه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى عَلَم^(١) ، نحو « يَا زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ » والختارُ عند البصريين - غير المبرد - الفتح ، ومنه قوله :

• يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ • ٤٣٥ -

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف « ابن » إليه مذكراً نحو « يا زيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثاً نحو « يا عمرو بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثاني محل خلاف بينهم .

٤٣٥ - قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهري إلى رؤية ابن العجاج ، ونسبه الأعمى في شرح شواهد سيويه (ج ١ ص ٣١٣) إلى رجل من بني الحرماز يدعى أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر العبدى ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

• مُرَادِقُ الْمَجْدِرِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ •

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات في كتاب « المعارف » (ص ٣٣٩ دار الكتب) ونسبها إلى الكذاب الحرمازى ، وتجد ترجمة له في كتاب « المؤلف والمختلف » (ص ١٧٠) .

ويتمين الضمُّ في نحو « يَارَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو » و « يَارَزِيدُ ابْنِ أُخِيْنَا » ؛
 لاتتفاء عَمِيَّةُ المفادى في الأولى ، وَعَلَمِيَّةُ المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو
 « يَارَزِيدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرٍو » لوجود الفصل ، وفي نحو « يَارَزِيدُ الْفَاضِلِ »
 لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

— ٤٣٦ — * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَا * .

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد للمدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على
 قوم فاستاق كل أموالهم ، فشبهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيسكتسح كل شيء أمامه
 « سراق الجهد » السراقق - بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة -
 أصله الحياء الذي يمد فوق صحن البيت ، والجهد : علو المنزلة وسمو القدر في سيادة ،
 وقد جعل المجددا سراقق على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإضافة السراقق إليه تخیيل ،
 والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة الجهد للمدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْخُشْرَجِ
 الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »
 منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على
 الفتح للاتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره
 منع من ظهوره حركة الإتياع في محل نصب « بن » نعت للحكم باعتبار محله منصوب
 بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « النذر » مضاف إليه « بن » نعت للنذر مجرور
 بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
 وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر
 الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً)

— ٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز
 ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا =

بفتح «عمر» ، والوصفُ بابْنَةٍ كالوصفِ بابْنٍ ، نحو «يا هِنْدُ ابنة عمرو»
ولا أثرَ للوصفِ ببنتٍ ، فنحوُ «يا هِنْدُ بنتَ عمرو» واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عبر بيت من الوافر ، وصدره قوله :

• فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامةٍ وَابْنُ سَعْدَى •

اللفظ : «ابن سعدى» يروى في مكانه «وابن أروى» أما كعب بن مامة فهو
كعب الإيادى الذى ضرب به المثل فى الكرم والإيثار ؛ لأنه آثر رفيقا له بالماء الذى كان
نصيبه وكانوا فى سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات
عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى «ابن أروى»
فقد قال العلماء : عنى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : «ما» حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز
أن تكون نيمية مهملة «كعب» اسم ماعلى الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «مامة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن
الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو حرف عطف مبنى على الفتح
لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو
مضاف و «أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة
عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما نيمية مهملة «منك» جار ومجرور متعلق بأجود
«يا» جرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عمر» منادى مبنى
على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب ، أو مبنى على ضم مقدر مانع من ظهوره فتح
الإبتاع «الجواد» نعت لعمر على اللفظ . والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله «يا عمر الجواد» فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وبفتح الجواد ،
بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه
الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن
عمر قد حذفت منه الألف وأصله «يا عمرا» تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالندوب
وهذه الألف المحذوفة كالألف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لحركة العامل ، وهذا
بعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكرَّر مضافاً ، نحو « يا سَمْدُ سَمْدُ الأَوْسِ »^(١) ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَّتْهُ فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو بإضمار « يا » أو أعني^(٢) ، وإن فَتَحَتْهُ فقال سيديوه : مضافٌ لما بَقَدَ

(١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَيَا سَمْدُ سَمْدُ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نَمَا

وَيَا سَمْدُ سَمْدُ الْخَزَرَجِيِّنَ الْفَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبيد الله بن ربيعة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم - وكان يلقب فى حجره - يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدُ التَّيْمَمَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية بن الحطفي :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

(٢) إذا ضُمَّت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيداً للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلاً منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافاً .

وقد اعترض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيداً معنوياً للاسم الأول : لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثاني ، والثاني مُتَّحَمٌ بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لِمُحذوفٍ مُمَّاثِلٍ لِمَا أُضِيفَ إليه الثاني ، وقال الفراء : الِاتِّمَافُ مضافان للمذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيب خمسة عشرَ ثم أُضِيفَا^(١) .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبنى على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والتوكيد في المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثاني أنه يجب اتفاقهما في جهة التعريف ونعني لا نسلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفى اتفاقهما في المعنى الإجمالي كما يكفى اتفاقهما في مطلق التعريف وجلسه ، ولا يلزم اتفاقهما في جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثاني توكيداً للأول .

(٦) اعلم أولاً أن للنادي المكرر قد يكون علماً نحو « ياسعد سعد الأوس » ونحو « ياتيم تيم عدى » و « يازيد زيد العملات » وقد يكون وصفاً نحو « ياماجد ماجد الأبوين » و « ياعظيم عظيم الخلق » و « ياشريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يارجل رجل للرواة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز في النادي للسكر الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم المجلس مثل العلم يجب في الاسم الثاني منهما النصب ويجوز في الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون في ثاني الوصفين النصب بغير تنوين ، ويعيرون في أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثاني « ياصاحباً صاحب بكر » وأما اسم المجلس نحو « يارجل رجل الللمات » فأوجبوا في أول الاسمين الضم وأوجبوا في ثاني الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب في هذا التركيب إذا ضمنت الاسم الأول . ثم نقول : حكى المؤلف في إعراب نحو « ياسعد سعد الأوس » - إن فتحت الاسم الأول - أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول : الرأي الأول - وهو رأى شيخ النحاة سيويه رحمه الله - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثاني مقم - أى زائد بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

== ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم، والأصل أن الأسماء لا تزاد، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالسكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء السكلمة وبعضها الآخر، وذلك قبيح غاية في القبح، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاء لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف.

الرأى الثاني - وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد البرد - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، والاسم الثاني مضاف للاسم الذى بعده، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل العبارة عنده «يا سعد الأوس سعد الأوس» لحذف من الأول نظير ما أثبتته مع الثانى، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد، وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى على المحذوف، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثانى لدلالة الأول على المحذوف.

الرأى الثالث - وهو رأى الفراء - وحاصله أن الاسمين للسكررين مضافان لما بعد الاسم الثانى، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء فى مذهب سيويه من القول بزيادة الاسم وما جاء فى رأى البرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له فى العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد، فإنك تعلم أن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه، وفى قوله أن كل واحد من الاسمين للسكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثانى منهما.

الرأى الرابع - وهو رأى الأعلم الشنترى شارح شواهد سيويه - وحاصله أن الاسمين للسكررين قد تركبا معاً تركباً أحدهما عشر، فهما مبديان على فتح الجزئين، وقد صار كلمة واحدة، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال «أحد عشر زيد» و«خمس عشر بكر» وعلى ذلك يكون النداء مبنيًا على فتح الجزئين فى محل نصب لكونه مضافًا.

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قرناه لك تبين لك الحقائق الآتية :

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو النادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، كقوله :

— ٤٣٧ — * سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا *

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع النادى المضاف . الحقيقة الثانية أن رأى سيويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض السائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبى العباس البرد لزم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد ، وأن رأى الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يفتر ارتكابه ، ومثله رأى الأعم .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول الرعية هو رأى أبى العباس للبرد ، ومن أجل ذلك كان خليقا أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة ، فاعرف ذلك ، وكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ — هذا الشاهد من كلام الأحموس ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد في باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٩٠) وما أشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مطر » منادى مبنى على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة ؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير السلام على هذا : سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

— ٤٣٨ — * أَعْبِدَا حَلَ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا *

= مبنى على السكون لاجل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب،
وجملة النداء لاجل لها معترضة «السلام» اسم ليس مرفوع بالضمّة .
الشاهد فيه : قوله « يا مطر عليها » حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا مرفوعا
حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا بَجَلْ حَيْثَ يَا رَجُلُ
— ٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكندى
وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعَدُكُمْ خِلَابَا وَمَنْثِتِ لِلْوَاعِدِ وَالسَّكَدَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابَا *

اللمة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد
أنه نزل به « شعبي » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منبئة
متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذى شعاب
فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من القرية ؛ وهى الابتعاد
عن الأهل والوطن والصورورة فى قوم لا قرابة بينه وبينهم .

المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا لثما دنيئا ضعيفا نازلا فى قوم غير قومه وعشيرته
فى موضع اسمه شعبي ، ونمى عليه أنه جمع بين اللؤم والاغتراب ، ومن عادة الغريب
أن يكون ضعيفا لاجل له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة حرف نداء مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب
عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معينا وهو المهجو ، وكان من حقه
أن يبينه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ،
وفيه وجه آخر ستذكره لك فى بيان الاستشهاد به « حل » فعل ماضى مبنى على الفتح لا =

== محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد « في »
حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شعبي » مجرور بـ « في » وعلامة جره
كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بمحل « غريبا » حال من فاعل
حل منصوب بالفتحة الظاهرة « ألؤما » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على
الفتح لا محل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وحوبا ، وتقدير
الكلام : أتؤوم لؤما « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له « أبا »
اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة « لك » اللام زائدة مقعمة بين المضاف والمضاف
إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبنى على الفتح في محل جر « واعترابا » الواو حرف
عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واعترابا : معطوف على قوله لؤما ،
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أعبدا » فإن قوما من النعاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن
الشاعرا اضطرا إلى تنوين النادى الذى يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع
التنوين تشبيها له بالنكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأً الْأَكْتَفِ رَحْبِ الدَّرَاعِ
ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلَيْبٍ تَوَاضَعُ
ومثل ذلك قول توبة بن الحمير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذَّبُ آيِلَى أَنْ تَرَانِي أَرْوَرَهَا
ونظير هذه الشواهد قول المهمل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :
ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع النادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من
النعاة جعلوا النادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و« عبدا » في بيت الشاهد
موصوف بجملة « حل في شعبي غريبا » فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو
الأصل كقولهم « يا عظميا برجى لسكل عظيم » ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .
وسبويه رحمه الله جور فيه وجهين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : نادى
نسكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النعاة ، والثاني ==

واختار الخليل وسيبويه الضمّ ، وأبو عمرو وعيسى النصب ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في القمّ ، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس .

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا في أربع صور :
إحداها : اسم الله تعالى ، أَجْمَعُوا على ذلك ، تقول « يا الله » بإثبات الألفين ، و « يا لله » بحذفهما ، و « يا لله » بحذف الثانية فقط ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويؤوض عنه اليم المشددة ؛ فتقول « اللهم » وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة ، كقوله :

٤٣٩ - * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ *

= أن تكون الهزمة للاستفهام ، وعبدا : حال من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام أنفخر في حال عبودية .

٤٣٩ - نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي ، قاله العيني : وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت ، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز للشطور ، وقبلة قوله :

* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا *

اللمة : « حدث » بفتح الحاء والبدال المهملتين - أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التمسك اسم « إِذَا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مَا » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إِذَا أَلَمَ حَدَّثْتُ أَلَمَ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إِذَا إليها « أَلَمَ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله للمستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « أَقُولُ » فعل مضارع مرفوع لاتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : الْجَمْلُ الْمَحْكِيَّةُ ، نحو « يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّي بذلك ، نَصَّ على ذلك سيويوه ، وزاد عليه للبرد ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـأَلْ نحو الذي والتي ، وصَوَّبَهُ النَّاظِمُ ^(١) .

الثالثة : اسم الجنس المُشَبَّه به ، كقولك « يَا أَخْلَافَةُ هَيْفَةُ » نَصَّ على ذلك ابن سَعْدَانَ .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي •

ولا يجوز ذلك في النثر ، خلافاً للبغداديين .

== وقاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجهه الشرط وجوابه في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجهه النداء في محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العريية على ألا يجمع بين العوض والمعوّض عنه .

(١) من نداء الاسم للموصول القترن بأَلْ مع صلته قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْمَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

• عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعَلَا عَدْنَانُ •

اللفظة « المتوج » على زنة اسم المفعول كالمعظم والمكرم — وهو الذي ألبس اتاج « العلا » الشرف ، فإن فصحت العين فهو محمود ، وإن ضمنت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذي هو أبو عرب الحجاز .

=

الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المُنْبِئِي ، وأحكامه
وأقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه مراعاةً لحلّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛
أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب « يا » حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبنى على الضم في محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتباعاً له على لفظ المنعوت ، ويجوز فيه النصب إتباعاً له على محل المنعوت « والذي » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذي : اسم موصول معطوف على المتوج ، مبنى على السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » عرف : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله عرف « بيت » مفعول به لعرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عدنان » فاعل عرف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجمله الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التي للنداء على الاسم المقترن بآل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بآل ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالجماع ، أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بآل ، وأما الجماع فهذا الشاهد ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر :

فَيَا الْفَلَاكَيْنِ اللَّذَانِ قَرَا إِنِّي كَمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَا

(٣ — أوضح السالك ٤)

الثاني : أن يكون مضافاً مجرّداً من أل^(١)، نحو « يَارَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يَارَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يَا نَعِيمُ كُلُّهُمْ » ، أو كُلُّكُمْ^(٢) .

الثاني : ما يجب رفعه مراعاةً للفظ المنادى ، وهو نعت « أَيْ » و « أَبَيْ » ونعت أسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة ومُضَلَّةً لندائه ، نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)^(٣) (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ)^(٤) ، وقولك « يَا هَذَا الرَّجُلُ »^(٥) إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين - منهم السكّاني والفراء والطوال - أنه يجوز نصبه تبعاً لمحل المنادى ورفعاً تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب بجواز مراعاتها ، وحكوا ذلك في النعت والتوكيد ، ولم يحكموه في عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أعقبه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجيء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجيء به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْمُهْدِي ائْتَلْنَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَصْفُونِي فِي إِزَارِكَ خِرَاقِي

جاء بضمير الغيبة في قوله « من كلامه » وبضمير الخطاب في قوله « من إزارك » . وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يا نعيم كلِّكم » فإن رفعت كلِّكم فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصيته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٣١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جواز النعارة في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بأل نعارة لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق في حين يشترط في عطف البيان أن يكون جامداً ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين في حين لا يكون النعت أعرف من

المراد أولاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أى وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَا هَذَا الرَّجُلُ »^(١) .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ وَنَعْبُئُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ المقرونُ بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهِ » .

والثاني : ما كان مفرداً من نعتٍ أو بيانٍ أو تأكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بآل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ » و « الْحَسَنَ » و « يَا غُلَامُ بَشْرٌ » و « بَشِراً » و « بِاتِّمِمْ أَجْمُومَ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ

== من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعتاً وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى تقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيدييه في « يا هذا ذا الجمة » على ما سبق ذكره في باب ، وأما عن الوجه الآخر فإننا إذا قدرناه نعتاً جطناه مؤولاً بالمشتق ، وهو في قوة قولك الحاضر حيثئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أى وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم المحلى بآل ، نحو (يا أيها الرسول بلغ) و (يا أيها النفس المطمئنة)

الثاني : الاسم الموصول المقترن بآل ، نحو (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) ونحو قولك « يَا أَيَّتُهَا الَّتِي قَامَتْ » .

الثالث : اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، نحو قولك « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتاً لأى ، خلافاً لابن كيسان . ومن هذا الضرب قول ذي الرمة :

أَلَا أَيُّهَا النَّزِيلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَقْمَدْ بِكَ الْحَيَّ حَاهِدٌ

أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(١)، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ،
وقريء بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه ، وقدَّروا للنصب بالمعطف على
(فَضْلًا) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا)^(٢) ، وقال المبرد :
إن كانت ال التعريف مثلها في « الطير » فاختار النصب ، أو لغيره مثلها
في « البسج » فاختار الرفع .

والرابع : ما يُعْطَى تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل
والمسوق المجرد من ال ، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماعطف
كالنائب عن العامل ؛ تقول « يَا زَيْدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يَا زَيْدُ
وَبِشْرُ » وتقول « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ »
وهكذا حكمهما مع النداء للنصب .

الفصل الرابع

في النداء المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لفظة واحدة ، وهو الممثل ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ،
نحو « يَا فَتَايَ » و « يَا قَاضِيَّ »^(٣) .

والثاني : ما فيه لفتان ، وهو الوصفُ المُشَبَّهُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ،
وهي إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يَا مُكْرِمِي » و « يَا ضَارِيَّ » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء التكلم المتصلة بالاسم الممثل - مقصوراً كان أو منقوصاً -
لأنه يلتقي ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضم ؛ لأن هاتين
الحركتين ثقيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غلّابى » فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالسكسرة ، نحو (يا عبادِ فَاتَّقُونِ)^(١) ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يا عبادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)^(٢) ، أو مفتوحة ، نحو (يا عبادِى الَّذِينَ أَمَرْتُوا)^(٣) ، ثم قلبُ السكسرة فتحةً والياء ألفاً ، نحو (يا حَسْرَتًا)^(٤) ، وأجاز الأَخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

— ٤٤١ — * بَلَّهْفَ وَلَا بَلَّيْتُ وَلَا تَوَأْنُ *

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَانَتْ . لَتَحْزُنُنَا عَفَاةُ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ
وقول تأبط شرا :

فَأَصْبَحْتُ وَالْفُؤْلُ لِي جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَا

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تسكلموا عليه قد

نسبه إلى قائل معين ، والذي أنشده للؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي *

اللفظة « راجع » هو اسم فاعل فعله رجع رجع - من باب ضرب - تقول :

رجعت الشيء أرجعه ، وفي القرآن الكريم : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ) وهو أنصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : « ولست بمدرّك » اسم فاعل من « أدرك الشيء » بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « راجع » الباء

زائدة ، و « راجع » : خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به ل « راجع » « فات » فعل ماض =

أصله بقولى يَا تَهْنَأُ ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بنيتها ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنَادَى إِلَّا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي » وقراءة آخر (رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ)^(١).

الرابع : ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ ، وهو الأب والأُم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُمَوَّضَ تاء التأنيت عن ياء المتكلم وتكسرهما وهو الْأَكْثَرُ ، أو تفتحها وهو الْأَقْيَسُ ، أو تَصْمَمُها على التشبيه بنحو نُتِبَ وَهَبَ ، وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف ف قيل « يَا أَبَتَا »^(٢) و « يَا أُمَّتَا » وهو كقوله :

== فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما للوصولة ، والجملة لأجل لمصلحة « مَنِي » جار ومجرور متعلق بغات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجهته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان براجع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه - معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً وقلب - مع ذلك - الكسرة التي كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاءً بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لهفا ، ثم صار بلهف ، كما فى البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

ونظيره قول الآخر :

* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(١) * [٤٣٩]

وسبيل ذلك الشعر ، ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يجوز « جَاءَنِي أَبْتُ » ولا « رَأَيْتُ أُمَّتَ » .

والدليل على أن التاء في « يَا أَبْتُ » و « يَا أُمَّتَ » عوض من الياء أنها لا يكادان يحتملان^(٢) ، وعلى أنها للتانيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

= يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقُرْذَانَ فَالْقَوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبَتَا لَا تَرَمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرَمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أَبَانَا فَلَا رَمَتْ مِنْ عِنْدَنَا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز للشطور ، وهو لأبي خراش الهذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩) . والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يَا أَبَتَا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوّض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو التاء والمعوّض منه الذي هو الألف المتقلبة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأي ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلتحق آخر الاسم للتدوير والستغاث والنادي البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والمعوّض منه ، فلا يكون ذلك شبيهاً بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوّض منه بغير تردد .

=

(٢) قد اجتمعت التاء والياء في قول الشاعر :

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أَخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي^(١) ، وقد قرئ : (قَالَ ابْنُ أُمِّ)^(٢) بالوجهين ، ولا يكادون يُثَبِّتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة ، كقوله :

— ٤٤٢ — * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي *

— يَا ابْنَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا —
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء التكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والعوض منه ، وذهب كثير من السكوفيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يا ابنتي » .

(١) هذا أحد وجهين في تخريج فتح الجزئين في قولك « يا ابن أم » و « يا ابن عم » ولذا كور في الكتاب هو تخريج سيديه والبصريين ، وفي هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أما » و « يا ابن عما » بقلب ياء التكلم ألفاً ، ثم حذفت الألف للثقل عن ياء التكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخريج الكسائي والفرام وأبي عبيدة ، ويحكى عن الأخفش أيضاً .
(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر ، من كلمة يرثي فيها أخاه . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ *

وأول الكلمة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ نَيْلٌ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

— ٤٤٣ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلْوِي وَاهْجِمِي *

* * *

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الناسبة ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتي » خلف : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خالفه « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء التكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وقوله قوله :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا سَكُّهُ لَمْ أَصْنَعْ
مِنْ أَنْ رَأْتُ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ

مَبْرَزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُوعِ

جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِي أَوْ أَمْرِي أَفْذَاهُ قِيلَ لِلَّهِ لِلشَّمْسِ اطْلُوعِي

* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفَقٌ فَأَرْجِمِي *

اللغة : « لا تلوي » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجمي » أمر من الهجوم ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما حى فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » المنادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عما » مضاف إليه مجرور =

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها « قُلْ » و « قُلَّةُ » بمعنى رَجُل وامْرَأَة ، وقال ابن مالك وجاعة :
بمعنى زيد وهند ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة^(١) ،
وأما قوله :

== بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الناسية ، وعم مضاف وياء التكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،
هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا اللوضع « لا » حرف
نهي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلوحى » فعل مضارع مجزوم بلا
الناحية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في
محل رفع « واهجى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
اهجى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء التكلم ضرورة .
(١) اختلف النحاة في « قل ، وفلة » المستعملين في النداء ، فذهب سيبويه
وجمهرة البصريين إلى أنهما كلتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل قل - عند
هؤلاء - قلى - ياء بعد اللام - حذفت اللام اعتباراً : أى لغير علة تصريفية ، كما
حذفت لام « بد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو في
الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « قل » على هذا القول قلت « قلى » بتشديد الياء كما تصغر
يداً على « يدية » برد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « قل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم
رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر ، فصارت قل
وفلة ، فإذا صغرت قل - على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث فلة ، والثالث
أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

٤٤٤ — * فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ * .

فقال ابن مالك : هو فُلُ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

٤٤٥ — * دَرَسَ النَّاسُ بِمُعَالِيعٍ فَأَبَانَ * .

أى : دَرَسَ النَّاسُ .

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقوله فوله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ *

اللغة : اللجة - بفتح اللام - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بفي ، وعلامة جره السكرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذي أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فل » مجرور بعن وعلامة جره السكرة الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مفعول في شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء فجراها بحرف الجر ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذي في البيت أصله « فلان » فرخه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتي ، وأما فل الخاص بالنداء فأصله « فلى » حذفت لانه كما حذفت لام يدوم ، ولا يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد

٣٣٣ ميبويه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ،
وعجزه قوله :

* فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالشُّوبَانِ *

اللمعة : « النا » أراد النازل ، فرخم في غير النداء ، والنازل : جمع منزل ، وهو
مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والشوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس
النازل : عفاؤها وأمعائها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « النا »
فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على الحذف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضمة مقدرة
على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها
الراحة « متالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من النازل « فأبان » الفاء
حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادم » الفاء حرف عطف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي يعود إلى النازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل
تقادم « فالشوبان » الفاء حرف عطف ، الشوبان : معطوف على الحبس ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « النا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « النازل »
فرخمه في غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى
أنه لا ترخم فيه ، وأن لنا بمعنى الهاذي ، وكان الشاعر قد قال : عفا المكان الهاذي
لنالتع فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قوله الأكثرين وللقول الثاني أبو عبيد
البركي في كتابه اللآلئ شرح أمالي القالي (انظره ج ١ ص ١٤) .
ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيِي عَلَى شَرَفٍ مُقَدَّمٍ بِسَبَا السَّكْتَانِ مَلْثُومٍ
أراد بسباب السكتان . حذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .

ومنها «لُؤْمَانُ» بضم أوله وهزمة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللؤم ، و «نُؤْمَانُ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النؤم ، وفُعْلٌ كغُدْرٍ وفُسْقٍ ، سَبًّا للذكر ، واختار ابنُ عصفورٍ كونه قياسياً ، وابنُ مالكٍ كونه سَمَاعِيًّا ، وفَعَالٍ كغَسَاقٍ وخَبَاثٍ ، سَبًّا للمؤنث ، وأما قوله :

— ٤٤٦ — * إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَسْكَاعٍ *

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الخطيئة ، لكن نسبة ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) - وتبعه التبريزي - إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي *

اللغة : « أطوف » مضارع من التطوف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن السكيت والتبريزي « أطود » بالدال المهملة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف « آوى » مضارع « آوى فلان إلى منزله يأوى » مثل رمى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه « قعيدته » قعيدة البيت - بفتح القاف - للراءة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت « لسكاع » بفتح أوله ونانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما - لثيمة ، ومثله اللسكية .

المعنى : هجا زوجته ووصفها بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن للراءة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « بيت » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « قعيدته » قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه « لسكاع » ظاهره أنه خبر المبتدأ مبنى على الكسرة في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر

فاستعمله خبراً ضرورياً ، وينقاس هذا وفعلال بمعنى الأمر كنزالي من كل فعل ، ثلاثي ، تام ، مُتَمَرِّفٌ ، نخرج نحو : دَخَرَجَ ، وَكَانَ ، وَنِعِمَّ ، وَبُئْسَ ، والمبرد لا يقيس فيهما .

هذا باب الاستغاثة^(١)

إذا استغثت اسمٌ منادى وجب كونُ الحرف « يا » وكونُها مذكورة ، وغلب جرُّه بلام واجبة الفتح ، كقول عمر رضى الله تعالى عنه : « يَا لَلَّهِ » وقول الشاعر :

— ٤٤٧ — * يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي *

== في محل جر صفة ابيت ، وبهذا الظاهر تمسك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لساند كره ، وسند كره في بيان الاستشهاد وجها آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً للبندأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول لها بالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال « لكاع » مفعولاً به ، وذلك في قول سعد بن عبادة سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) « ولسكني قد نعيميت ، أنى لو وجدت لكاء قد تفخذها رجل - الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروها أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثنة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث .

ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميراً ، تقول « يالك لى » تدعو المخاطب لنفسك .

— ٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* لِأَنَاسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْدِيَادِ *

اللفظة : « يا لقومي » جرى الاستعمال العربي على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه ==

إلا إن كان معطوفاً ولم تعدّ معه « يا » فتكسر^(١)، ولام المستغاث له مكسورة دائماً^(٢)، كقوله « يا الله المسلمين » وقول الشاعر :

يُورِدُ قَوْلَهُ تَعَالَى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولانساء من فساء عسى أن يكن خيراً منهن) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والظفیان « في ازدياد » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب ؟ « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لقومي » هذه اللام للمفتوحة لام المستغاث به وهي حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبالأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قومي » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » اللام المكسورة هي الداخلة على المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف في متعلق الجار والمجرور في هذا الموضع ؛ فقيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أذعر ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحمل المبتدأ وخبره في محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « يا لقومي ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثاني فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا .

ونظير هذا البيت قول أبي حية النخري :

يَا لَمَعَدَّةٍ وَيَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَيَا لَغَائِبِهِمْ يَوْمًا وَمِنْ شَهْدَا
(١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء المتكلم نحو « يالي » ، ومنه قول المتنبي :
فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى
فإن كان ضميراً غير ياء المتكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرئ القيس :

فَيَا لَكَ مِنْ كَثِيلٍ كَأَنَّ نَجْوَاهُ بِكُلِّ سَفَارٍ الْقَتْلِ شَدَّتْ بِيَذْبُلُ
(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم ، تقول « يا لزيد لك » وتقول « يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام نحو « بالبكر لي » .

٤٤٨ - * يَا لِّلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِّلْعَجَبِ *

ويجوز أن لا يبدأ المستغاث باللام ؛ فالأكثر حينئذ أن يحتم بالألف^(١) ، كقوله :

٤٤٨ - هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، صدره قوله :

* يَيْبَسُ كَيْكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

اللفظة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ، ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل « للعجب » العجب - بفتح العين والجيم جميعا - تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في التعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الحسة أم كان من أوصاف الرفة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستفائة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يا » مع العاطف « للعجب » اللام مكسورة ، وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي ثابت عنه يا ، أو بحذوف حال ، على ما أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث حُكِرَ لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للعجب » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يحتم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

— ٤٤٩ — * يَا زَيْدَا لِأَمِلْ نَبِيلَ عِزَّةٍ *

== وللعوض منه ، هكذا قال النحاة ، لسنكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعاً واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعاوهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فأحدها ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك « بالزيد » والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو « يايزيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يا قوم » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو « يايزيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للأولف هنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* وَغَنَى بَقْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانَ *

الغنة : « لآمل » الآمل : اسم فاعل من الأمل - بفتح الهمزة ولهم جميعاً وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة - مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عز » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي - النعمة والقوة « غنى » بكسر القين المعجمة ، مقصوراً - الثراء وكثرة المال « فاقة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب - الحفارة والذلة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزيدا » مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأثي بها لمناسبة ألف الاستغاث في محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاث للفتحة التي تليق المستغاث به كما في الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و ٤٤٨) « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق ، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه مجرور بالكسرة == (٤ - أوضح المسالك ٤)

وقد يَحْضُرُ منهما ، كقوله :

٤٥٠ — * أَلَا يَا قَوْمِ لَلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *

الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتح مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « بعد » ظرف زمان منصوب بيل أو بآمل ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على « فاقة » مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث جاء بالمستغاث به محتثا بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠) .

٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ *

الفتنة : « بالقوى » ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ « للعجب العجيب » ارجع في فهم معنى العجب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « وللغفلات » الغفلات : جمع غفلة ، وهى مصدر « غفل فلان عن شأن كذا » إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه « تعرض له » تنزل به « الأريب » العاقل .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شئ منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يا » حرف نداء واستفائة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قوم » مستغاث به منصوب بفتح مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه « للعجب » اللام المكسورة هى لام المستغاث لأجله ، وهى حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذى نابت عنه ياء أو محذوف حال ، على ما بيناه فى الشواهد السابقة « العجيب » نعت للعجب مجرور بالكسرة

ويجوز نداء التعجب منه^(١)؛ فيعامل مُعَامَلَةَ المُسْتَغَاثِ ، كقولهم :
« يَا لَمَاءَ » و « يَا لِدَوَاهِي » إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِمَا^(٢).

= الظاهرة « وللفلات » الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والفلات : مجرور باللام وعلامة جره السكرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من الفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعتراضاً على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره .
(١) الداعي إلى نداء التعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادي جنس ما رآه ، نحو « يا لَمَاءَ » و « يا لعشب » و « يا لدواهي » و « يا للنصية » .
الثاني : أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة به وتمكن منه ، نحو « يا لعلماء » و « يا لأهل الحبي » و « يا لأرباب المروءة والنجدة » .

(٢) مثل المؤلف لنداء التعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يحتم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول امرئ القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْمَذَارَى مَطِيتِي فَيَا حَبِيبَا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ
وقول الراجز :

يَا حَبِيبَا مِنْ هَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبِينَ الْقُوبَاءَ الرَّبِيقَةَ
والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يحتم بالألف ، نحو « يا عجب » وبذلك يتم شبه للتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

هذا باب الندبة

حُكِّمُ المندوب - وهو المَتَفَجِّعُ عليه أو المتَوَجِّعُ منه ^(١) - حكم المنادى ؛ فَيُضْمُ في نحو « وَآزِيدًا » وينصب في نحو « وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » إلا أنه لا يكون نكرة كرجل ^(٢) ، ولا مبهما كأي واسم الإشارة والموصول ^(٣) ؛

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو التوجع منه ، وهذا التعريف قاصر ، لأنه يشمل ما لا يسمى مندوبا في الاصطلاح ، وذلك نحو قولك « تفجعت على زيد » و « أنا متفجع على زيد » و « توجعت من صداع رأسي » و « أنا متوجع من جرح بقدي » وكان عليه أن يزيد في التعريف قوله « بواو أو ييا » حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها ، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحا هي « نداء المتفجع عليه أو التوجع منه بواو أو ييا » .

والتفجع : هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث .
ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكما ، فأما التفجع حقيقة فكما يكون في رثاء الميت كبيت جرير في عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٣٠ ؛ الذي سيعيده المؤلف بعد كلمات وأما التفجع حكما فكمقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر يجذب شديد أصاب العرب « واعمره ، واعمره » .

والتوجع منه قد يكون محل الألم ، وقد يكون سبب الألم ، فأما محل الألم فمثل قولك « وارأساه » و « وارجلاه » ومنه قول المجنون :

فَوَاكِدًا مِنْ حُبٍّ مَنْ لَا يُحْيِيهِ وَمِنْ عَجَبَاتٍ مَا لَمْ يَنْ فَدَاهُ
وأما سبب الألم فمثل قولك « وامصيتاه » ومنه قول ابن قيس الرقيات :

تَبْكِيهِمْ الدَّهْمَاءُ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارْزِيَّتِي

(٢) زعم الرياشي أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلا على ذلك بأنه قد ورد في الحديث « واجبله » وأنسكرك الجمهور ذلك ، وقالوا : إن صح الحديث فهو نادر .
(٣) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كاللدى والتي مطلقا ، واختلفوا في جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقا أيضا ، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف ، فقد اختار في هذا الفرع مذهبا غير مذهب البصريين .

إلا ما صَلَّته مشهورة فيندب ، نحو « وَامِنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاءَ » فإنه بمنزلة
« وَاعْبُدَ الْمُطْلِبَاءَ » إلا أن الغالب أن يحتم بالألف ، كقوله :
* وَفُتِمَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأُ ^(١) * [٤٣٠]

ويُحذف لهذه الألف ما قبلها : من ألفٍ نحو « وَامُوسَاءَ » أو تنوين ^(٢)
في صلةٍ نحو « وَامِنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاءَ » أو في مضافٍ إليه نحو « وَاعْلَامَ
زَيْدَاءَ » أو في محكيٍّ نحو « وَاقَامَ زَيْدَاءَ » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف
عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* حُمِلَتْ أُمْرَأَ عَظِيماً فَاصْطَبْرَتْ لَهُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبت هذه الألف
دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناء على الضم ؛ لكونه علما مفردا . وهذه
الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندبة لكونها قد بينت أنه
مندوب وليس منادى فأمن أن يلبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل
للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف - من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب
بألف الندبة - هو مذهب البصريين ، وعلة وجوب حذف التنوين هي التخلص من
التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة النون وجهان ، أما أولهما لحذف التنوين
كذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندبة
فيقال في ندبة غلام زيد « واغلام زيدناه » وإما بالكسر على ما هو الأصل في التخلص
من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « واغلام زيدنيه »
وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تفتضيها بالإضافة
فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيدبه » .

نحو « وَازِيدَاهُ » أو كسرة نحو « وَاعْبُدَ الْمَلِكَا » و « وَاحْذَامَاهُ » فإن
أوقع حذف الكسرة أو الضمة في أبس أبقيا ، وجعلت الألف ياء بعد
الكسرة ، نحو « وَاعْلَامِي » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَاعْلَامُهُ » أو
« وَاعْلَامَكُمْ » ولك في الوقف^(١) زيادة هاء السكت بعد آخر المد .

فصل : وإذا نذب المضاف للياء فعلى لغة من قال « يا عَبْدِ » بالكسر ،
أو « يا عَبْدُ » بالضم ، أو « يا عَبْدَا » بالألف ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ،
يقال « وَاعْبُدَا » وعلى لغة من قال « يا عَبْدِي » بالفتح ، أو « يا عَبْدِي »
بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وابتلائه على الثانى ،
وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتح رأى سيبويه ،
والحذف رأى اللبرد .

وإذا قيل « يا غَلَامَ غُلَامِي » لم يحز في النذبة حذف الياء ؛ لأن المضاف
إليها غير منادى .

(١) وقد زادوا - في النداء وفي النذبة - الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة
الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول المجنون :

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي كَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا
ومن ذلك قول الراجز :

وَأَمْرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَنَى قَرْبَهُهُ لِلْسَّانِيَةِ

وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي .

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ يَمْنَنُ قَلْبَهُ شَيْمٌ وَمَنْ يَجْسَمِي وَحَالِي عِنْدَهُ ضَرَمٌ

هذا باب الترخيم^(١)

يجوز ترخيم النادى - أى : حَذَفُ آخره تخفيفاً - وذلك بشرط كونه معرفة^(٢)، غير مستغاث^(٣)، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إسناد؛ فلا يُرَخِّم نحو قول الأعمى « يا إنساناً خُذْ يَدَيَّ » وقولك « يا جَمْعَر » و « واجْمَعَرَاه » و « يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » و « يا تَأَبُّطَ شَرًّا » .

(١) الترخيم فى اللغة معناه التسهيل والتلين ، يقال « صوت رخيم » أى سهل لين ، وقال الشاعر :

كَمَا بَشَّرْتُ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقُ رَخِيمٍ الْحَوَائِثِ لَا هُرَاةَ وَلَا نَزْرُ
وهو فى اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ، وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلاً فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير النادى - إلخ » والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه المؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية ، إن كان مجرداً من التاء كما سينص عليه ، فإن كان الاسم مخنوماً بالتاء صح ترخيمه إن كان علماً مؤنثاً أو لذكر كفاطمة وحمزة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٥٢٤ الآتى قريباً ، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها ، والشئ إذا كثرت إسماءه طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها ، فأما الأول فمضى نحو قول الشاعر :

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَتِمَّ اللَّهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ،
تمسكاً بنحو قوله :

— ٤٥١ — * أَبَا عُرْوَةَ لَا تَتَّبِعْهُ فَسَكُلْ ابْنَ حُرْقُوفٍ *

== فإنه أراد « بالمالك » فرخه بحذف آخره وهو حرف السكاف، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحمص الكلابي :
تَمَنَّا نِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وعن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ،
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقروناً بلام الاستغاثة كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداها استعمال الهمزة في نداء المستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* سَيْدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ *

اللفظة : « لا تبع » أراد لانهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمال هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم « ابن الأمة ، ما الأمة » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تبع » فعل مضارع مجزوم بلا الدغاية وعلامة جزمه السكون « فـسـكـل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه « سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع بضمه مقدرة على الواو « داعي » فاعل سيدعو مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميتة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابن مالك أنه قد يُرَخِّمُ ذو الإسناد ، وأن عَمْرَأَ نَقَلَ ذلك ^(١) ،
وعَمَرُو هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسَيِّبَوِيهِ لَقَبُهُ ، وكنيته أبو بَشِيرٍ .

== معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم ،
وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون
لا يجيزون ترخيم المنادى للركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ، وَادْكُرُوا

أَوْاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْعَيْنِ تُنْذِرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم للركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول

عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْعَنِينِ

والأصل « يا عبد هند » فحذف للمضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَجَزُ أَخَذَ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقُلْتُ تَرْخِيمٌ بُحَلَّةٌ ، وَذَا عَمَرُو نَقَلَ

وقال في شرح التسهيل « ونص - يعني سيبويه - في باب النسب على أن من العرب

من رخمه فيقول في تأبط شرا : يأتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال :

« ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا الموضوع أن لسيبويه نصين

متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة ، نص يقتضي منع ترخيمه ، وقد ورد هذا

النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى

وليس مما يغيره النداء » اهـ ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ،

وقد ورد هذا النص في باب النسب ، وبسميه سيبويه باب الإضافة ، وهو « فإذا

أضفت إلى الحكاية حذف وتركب الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه ==

ثم إن كان المنادى محتوماً بقاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً^(١)؛ فتقول في هيئة
 علماً « باهَبَ » وفي جارية لمعيّة « يا جَارِي » قال :
 * جَارِي لَا تَسْتَسْكِرِي عَذِيرِي * — ٤٥٢

= الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تأبط شراً : تأبطى ، ويدل على ذلك أن من
 العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذلك يفرد في
 الإضافة - يعنى في النسب « ا هـ » ، والذي يتبعه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده
 دليلاً على تجويز ترخيمه ، فكأن من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها
 ضعيفة لا تجرى على المهيح المطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذى التاء كونه علماً مثل فاطمة وكونه
 نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن
 يكون على أقل من الثلاثة كهيّة علماً ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث في
 قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرَمْتِ صَرْمِي فَأُجَلِي

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر في قول عنترة :

بَدْعُونَ عَنَتَ وَالرَّمَّاحُ كَانَهَا أَشْطَانُ بَثْرِ فِي لَبَانِ الْأَذْمِ

٤٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت

من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* سَيَرِي وَإِشْمَاقِي عَلَى بَيْرِي *

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوباً إليه ، وقال عقيب إنشاده

« يريد يا جارية ، فرخم » ا هـ .

اللفظة : « لا تستسكرى » لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره « العذير » الحال

التي يحاولها الرء يعذر عليها ، قاله الجوهري .

الإعراب : « جَارِي » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ،

فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهي « تستسكرى » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء أُشْتُرِطَ لجواز ترخيمه : كونه علماً^(١)، زائداً على

== بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المحاطة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عذبرى » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التسمك ، وهو مضاف وباء التسمك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جارى » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت في إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه ، فضلاً عن ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من السكترة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجُنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد ، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثراً ونظماً ، فأما في النثر فقد قال العرب « ياشا ادجنى » يريدون ياشاة ادجنى ، أى أقيمى ولا تبرحى ، وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه في مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيوبه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المضمومة بالتاء حسن وأنه قد كثرت في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية بها للرجال ، فمن ذلك في حارث قول مهمل بن ربيعة :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وقول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلِ

ومن ذلك في عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَ بَحِيمًا إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْنًا لَهَا عَامِ

ومن ذلك في مالك قول الأنصاري .

= * يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَفَقُوا * =

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رخته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر » ه .
 الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بـاء التأنيث ، فمن ذلك لفظ « صاحب » و « أخوه » بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِبِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا تَتَخَلَّى عَنِ الْخِلَآنِ مِنْ شَيْمِي
 ومن ذلك قول خنز بن لوزان السدوسي :

يَا صَاحِبِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاجِ وَالْحَاسِ
 ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِبِ مَهْلًا ، أَقِلْ الْعَذْلَ يَا صَاحِبِ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللَّاحِ
 وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم المجلس غير المختوم بـاء التأنيث .

وقال مضاض بن عمرو الجرهمي :

صَاحِبِ هَلْ رَبْتِ أَوْ تَمِيعَتْ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَحَنِي فِي الْعِلَابِ
 وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله :

صَاحِبِ هَذِي قُبُورُنَا تَمَلُّ الرُّحْبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ ؟

وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس غير المختوم بـاء التأنيث كما في الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان المنادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحلوا ما ورد منه على الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالـياء فأجازه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك .

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالـياء غير ما ذكرنا - قولهم في مثل =

ثلاثة ، كـ « جَمْفَر » و « سُمَاد » ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ، ولا في نحو زيد ، ولا في نحو حَكَم ، وقيل : يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنه ، وقيل : يجوز فيهما ^(١) .

= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره في الوزن من الأسماء « ورشان » لظاهر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والقبيج - بفتح أولهما وثانيهما جميعا - قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينم بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى » ، إن النعام في القرى « فإذا سمعها تلبد في الأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد ، اهـ بمضاه رخوا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التي قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون في ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقي من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف قلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا في رضى وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المتخوم بتاء التأنيث ، وحذف حرف النداء ، والأمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما في هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذى ذهب إلى أن ترخيم الثلاثى المحرك الوسط جائز فهو الغراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر فى مواضع منها فى باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثانى متحركه ، ومنها فى باب النسب فإنهم يفرقون بين حبل ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثى مطلقا - أى سواء أ كان محرك الوسط أم ساكنة - فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمخذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سَعَا » ، وقراءة بعضهم (يا مَالٍ)^(١).

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذى قبل الآخر من أحرفِ اللين ، ساكنًا ، زائداً ، مكْمَلًا أربعة فصاعداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديرًا ، وذلك نحو : مَرْوَانٌ وَسَلْمَانٌ وَأَسْمَاءٌ وَمَنْصُورٌ وَمِسْكِينٌ عِلْمًا ، قال :
 * يَا مَرْوُؤُاْ إِنِّ مَطِيطِي مَحْبُوسَةٌ *

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٥٣ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* تَرْجُوُ الْحَبَاءَ ، وَرَبُّهَا لَمْ يَبْئَأْسِ *

اللفظة : « يامرو » أراد يامروان ؟ فرخمه بحذف حرفين « مطيطى » المطية : الراحلة ، مأخوذ من اللطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع فى سيرها ، أو من اللطا وهو الظهر ؛ لأن راحتها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أمها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - العطاء « ربها » صاحبها « لم يئأس » لم يقطع الأمل فى أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقدًا بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادى مرفوع مبني على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له « مطيطى » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به لرجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يئأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

وقال :

٤٥٤ — * يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرحه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسنذكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه في الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨٨) إلى ليبد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زبيد الطائي واسمه حرمة بن اللندر ، ولكنني اطلمت على هذا الشاهد في ديوان ليبد للطبوع في ليدن عام ١٨٩٣ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات ، والذي أشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ وَلَا تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكَثُورُ
يَا أَسْمَ صَبْرًا إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

اللمة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام للنقولة ، ثم اختلفوا في النقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال ، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماو ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كعسنا من الوسامة ، وأصلها وسما ، ثم قلت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والدال جميعاً — هو التارلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارئه . وجمعه أحداث « ملقى » اسم مفعول من « لقي يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي : اصبري صبرا ، على « حرف جر » ما « اسم موصول مبني »

بمخلاف نحو « شَمَّال » عَلَمًا ؛ فإن زائده - وهو الهمزة - غيرُ حرفِ
الين ، ونحو « مَبْيَخْ »^(١) ، وقَنُور^(٢) « علمين ؛ لتجرُّك حرف اللين ، ونحو
« مَخْتَار ، ومُنْقَاد » علمين ؛ لأصالة الألفين ، ونحو « سَعِيد ومُؤَد وعِمَاد » ؛
لأن السابق على حرف اللين اثنان^(٣) ، وبمخلاف نحو « فِرْعَوْن وغُرْنَيْق »

= على السكون في محل جر بعلی « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
من ما « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومنتظر »
الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْم » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بحذف الهمزة
وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٢٧)

* يَا نَعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

أراد « يا نعمان » لحذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَازِلَةُ أَسْمَاءِ أُمِّ غَيْرُ نَازِلَةٍ أُبَيِّنِي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَةٌ

ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى مفي

(١) الهبيخ - بفتح الهاء والباء وتشديد الباء مفتوحة ، بزنة سفرجل - الغلام
للمتلئ الجسم النار ، والجارية هبيخة - بالثاء - والياء للشدة زائدة لللاحق
يسفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً - الصخيم الرأس ، نقول :
بغير قنور ، ويقال : القنور هو الثرس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجرى عليه كلامهم أن يرحوا ما يكون قبل حرف اللين حرفان
هجاويان بحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك
قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٢٦) :

تَفَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَقْرِفَةٍ لِمَى وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ

بريد « ليس » حذف السين ووفر ما قبلها فأبقاء على حاله .

علماً ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلاف في نحو « مُصْطَفَوْنَ » و « مُصْطَفَيْنَ »
 علمين ؛ لأن أصلهما « مُصْطَفِيُونَ » و « مُصْطَفِيَيْنَ » فالحركة المجانسة مُقَدَّرَةٌ .
 وإما كلمة برأسها ، وذلك في المركب المزجي ، تقول في معديكرب :
 « يَا مَعْدِي » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك في « اثنا عشر » تقول « يا اثنَ » ؛ لأن عَشَرَ
 في موضع النون ؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في « اثنان » علماً .

فصل : الأكثر أن يُنَوَّى الحذوف فلا يُغَيَّر ما بقي ؛ تقول في جعفر :
 « يا جَعْفَ » بالفتح ، وفي حَارِثٍ : « يا حَارِ^(١) » بالكسر ، وفي منصور :

ومن ذلك قول يزيد بن محزم :

فَقُلْتُكُمْ تَعَالَ يَا يَزِيْ بَنَ مُحَزَّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ
 يزيد « يا يزيد » حذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ
 ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ
 ومن ذلك قول امرئ القيس في رواية سيديويه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
 ومثله قولهم في ترخيم مالك « يامال » وفي ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها
 في نحو قول الأسود بن بغير :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَ لِي نَفْسِي أَمَالٍ بَنَ حَنْظَلٍ
 يريد « يامالك بن حنظلة » حذف الكاف من مالك وحذف التاء من « حنظلة »
 وليس منادى .

(ه - أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ؛)

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفي هِرْقَل « يا هِرْقُ » بالسكون ، وفي ثَمُود ، وعَلَاوَة ، وگَرَوَان : « يا ثَمُو ، ويا عَلَا ، ويا گَرَو » .

ويجوز أن لا يُنَوَى فيجعل الباقي كأنه آخرُ الأسم في أصل الوضع ؛ فتقول « يا جَمْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرْقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ » بضمة حادثة للبناء ، وتقول « يا ثَمِي » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما تقول في جَرَوِ ، ودَلَوِ : الأَجْرِي ، والأَذَلِي ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يَدْعُو » وبالمعرب السَّبْيِيُّ نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحو « دَلُوْ وغَزُوْ » ، وباللزم نحو « هَذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلَا » بإبدال الواو همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في المَصَا .

فصل : يَخْتَصُّ ما فيه ناء التانيث بأحكام :

منها أنه لا يَشْتَرَطُ لترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ .

وأنه إذا حُذِفَتْ منه الناء تَوَقَّرَ من الحذف ، ولم يَسْتَقْبِعْ حذفها حذفَ حرفٍ قبلها ؛ فتقول في عَقَبَاءَ : « يا عَقَبَا » .

وأنه لا يُرَخِّمُ إلا على نية الحذف ، تقول في مُسْلِمَة ، وِجَارِثَة ، وَحَفْصَة : « يا مُسْلِمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لئلا يلتبس ببدء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَفَّ لَبَسَ جاز ، كما في نحو هَمْزَة ، ومُسْلِمَة .

ونداؤه مرخاً أكثر من ندائه تاماً ، كقوله :

٤٥٥ — * أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ * —

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأُجْلِي *

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح — إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به ، ويقال : مهل الرجل — مثل فرح — إذا تقدم في الخير « التدل » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبي « الصرم » الهجر .
الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف انداء القريب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به للفعل محذوف ، وكأنه قال . تمهلي تمهلا وانركي بعض هذا التدل ، وبعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « التدل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم بإن ، وتاء المخاطبة اسم كان مبني على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمنت » فعل وفاعل « صرمي » صرم : مفعول به لأزمنت ، وهو مضاف وياء التكميل مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان « فأجلى » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجلى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالتاء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .
ومن ذلك قول القطامي :

فَنِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفِقُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

يريد « يا ضباعة » لحذف التاء .

ومثله قول هذبة بن الحشرم :

لكن يُشاركه في هذا مالك وعامر وحارث^(١).

فصل : ويحوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يحوز في نحو « الفلام^(٢) » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التانيث ، كقوله :

== * عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا *

يريد « يا فاطمة » غذف التاء .

ومثله قول ابن الحرع :

كَادَتْ فَرَازَةً تَشْقَى بِنَا فَأُولَى فَرَازَةً أُولَى فَرَازَا

يريد « أولى يافرازة » غذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكري :

* لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَكْوِيٌّ بِحَرٍّ *

يريد « ليس هذا منك ياماوية » .

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منسكراً ولا شاذاً ولا نليلاً في ذاته ، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن مجيء ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني :

كَلِمِي لِمَمْ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَفَاسِيهِ بَعْلِي السَّكْوَاكِبِ

(١) قد أثرنا لك قريباً عبارة سيويوه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالاً بالترخيم (انظر ص ٦٠) .

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت النداء (ص ٤٣ من هذا الجزء)

أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

* دَرَسَ لَنَا بِمُقَالِجٍ فَأَبَانَ *

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٨) :

* أُولَافَا مَكَّةً مِنْ وَرْقٍ الْحَمِي *

=

٤٥٦ — * طَرِيفُ بْنُ مَالٍ كَلِيلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ * .

= والتخريج الذى استشهد للؤلؤف بيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم للقرن بأل، وهو غير صالح للنداء ، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندى ، وما ذكره للؤلؤف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتى بعده قوله :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ
إِذَا الْبَاذِلُ الْكُومَ مَا دَرَا حَتَّ عَشِيَّةً تَلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبْسِسِ بِالسَّحَرِ

اللمعة : « الفتى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفي القاموس « عشا النار وإلها عشوا - بالفتح - وعشوا - بزنة علو وسمو - رآها ليلا من بعيد فقصدتها مستضيئة » اهـ . وأخطأ الأعم ومن تبعه في تفسير « تعشو » في بيت الشاهد بتسير في الظلام « الحصر » بفتح الحاء المعجمة والصاد المهملة - شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء الدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للفتى أو فى محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفتى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه فى غير النداء اضطراراً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والحصر » الواو عاطفة ، الحصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله « بن مالك » =

ولا يتمتع على لغة مَنْ ينقُطر الحذوفَ ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

٤٥٧ — * وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا *

= ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ، ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤبة :

إِنَّمَا تَرَبَّنِي الْيَوْمَ أُمٌّ حَزَزِي فَأَرَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَزَزِي
يريد « يا أم حمزة » غذف التاء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا *

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ، وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضمى « حبالكم » الحبال - بكسر أوله - جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفة وروابط المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من « شسع السكان » أى بعد بعداً شديداً « أماما » أراد أمامة ، فرخم في غير النداء ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه « أضحت » أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ، أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة « شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضممة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم الواقع في غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

على لغة من ينتظر الحذف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه، وذلك يرد على المبرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجربى حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَّقَ وَحَمَّارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَمَّا لَأَ
أراد « وأونة أمالة » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ حَى عَلَى الْمُثُونِ بِخَالٍ *

أراد « ليس حى بخالد على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التي في آخر « بخال » هي الكسرة التي كانت قبل الحذف، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتمعتها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حنناء :

إِنْ أَبْنُ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
أراد « إن ابن حارثة » .

ومن الحذف في غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّيْتَيْنِ عَصْفَ الْإِمِيدِ
أراد « كنواحي ريش حمامة » فحذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحذف مثل قول النجاشي الحارثي (وهو الشاهد رقم ١٠٠ السابق في باب كان وأخواتها) :

فَلَسْتُ بِأَتَيْهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ

وَلَاكِ اسْتَقْنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد ولكن استقني ، فحذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب المنصوب على الاختصاص^(١)

وهو : أسم معمول لأخص وأجب الحذف^(٢) .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قولك « اختصت فلانا بكذا » نريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوز به إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو « أجمل بذى المروءة » وهي صيغة من صيغة التعجب ، وقد مضى القول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله وليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى (والوالدات برضعن أولادهن) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

وبالاعتناء على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامى أيها العالم شفاء لما في الصدور » .

الثاني : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيويبه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن الناطم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذى هو المنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان « أيها » أو « أيتها » استعمالاً كما يستعملان في النداء ؛ فيُضَمَّان ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع محلياً بال ، نحو « أنا أفعل كذا أيها الرجل » و « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة »^(١) .

= الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً ، بل قد تكون الجملة حالا ، وقد تكون لاجل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان باللفظ « أيها » - ويستعمل هذا اللفظ في الذكر مفرداً أو مثنى أو جمعا - أو باللفظ « أيتها » ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعا أيضاً - كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسماً مبدياً على الضم ، ومحله نصب ، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعف أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لاجل لها من الإعراب معترضة كما في نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة - وهي « أخص العرب » لاجل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذي هو « نحن » والخبر الذي هو « أقرى الناس للضيف » .

وفي هذه المسألة مذهبان آخران .

للذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاصته أن كلاماً « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه « كل الناس أقرى منك يا عمر » .

وللذهب الثاني - وهو ما ذهب إليه السيرافي - وخلاصته أن كلاماً « أيها » و « أيتها » في الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره في نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثاني أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره في المثال المذكور : أنا أيها العبد الخصوص - إلخ ، وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيهما .

وإن كان غَيْرَهُمَا نصب نحو « نَحْنُ مَعَاثِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »

وَيُفَارِقُ الْمَنَادَى فِي أَحْكَامٍ^(١) :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » في الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون التقدم عليه اسماً بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم « يَا بَكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه عَدَمًا ، وأنه ينتصب مع كونه مفردًا ، كما في هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياسًا ، كقولهم : « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه في ثلاثة أمور : الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للتكلم واحداً أو مثني أو جمعا ، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعداها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثاني : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للعاشر .

كذا قال النحاة ، وأعتقد أن أحد هذين الأمرين ينبغي عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموضع ، فإنك لا تجد بأساً في أن تقول لمن تحدّثه وهو مصغٍ إليك « قد كان كذا وكذا يا فلان » فبارة « يا فلان » في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير^(١)

وهو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الدال - كذا ، أو حذرتك من كذا » أى خوفته ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وفعله يتعدى إلى مفعولين ، وفي القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأنه « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره » أشبه بالمعنى اللغوي ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً ، بل هو شاذ في الحالين .

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تحذفه بمن فتقول « إياك من التواني » أو تنصب المحذور بغير عاطف - عند سيدييه وجماعة ، وسنقرره لك قريباً - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عاطف فتقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فتقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المحذور المخاطب ، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عاطف ولا تكرار فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » =

فإن ذَكَرَ المحذَر بلفظ « إِيَّا » فالعامل محذوف لزوماً ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كَرَّرْتَهُ ، أم لم تمطف ولم تكرر ، تقول : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » الأصل « اخْذَرْ تَلَايَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » والأصل « بَاعِدَ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ » ، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني ، وهو رأى ابن الناطم ، ولا خلاف في جواز « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » لصلاحيته لتقدير من ^(١) .

= الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « الكسل والتواني » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولاً أن النحاة يختلفون في نحو قولك « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إِيَّا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إِيَّاكَ ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعطفت جملة على جملة ، وبؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه ، وذهب ابن الناطم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلاً يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالسلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إِيَّاكَ فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد - يعني =

ولا تكون « إِيَّا » في هذا الباب لمصكلم ، وَشَذَّ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
« لِيَذْكَ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَاخُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ
الْأَرْنبَ » وأصله إِيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب وابعدوا أنفسكم أن يحذف
أحدهم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَإِيَّاهُ
وَإِيَّا الشَّوَابَ » والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلَاقِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشَّوَابِ ، وفيه
شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثاني : إقامة
الضمير وهو « إِيَّا » مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى
الأسماء الظاهرة إنما هو للظاهر لا للضمير .

وإن ذكر المحذّر بغير لفظ « إِيَّا » أو أَفْتَعَصِرَ على ذكر المحذّر منه ،
فإنما يجب الحذفُ إِنْ كَرِهْتَ أَوْ عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو « نَفْسُكَ نَفْسُكَ »

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيديوه - لم يحز لك نصب الاسم الذي كان مجرورا
بها ، فتقول « إِيَّاكَ الْأَسَدُ » لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا شاذ ،
ونخرج السلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إِيَّاكَ فعلا يتعدى إلى اثنين
بنفسه - يعني كما هو تقدير ابن الناطم - جاز .

فإن كان المحذّر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول « إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ الْقَبِيحَ »
جاز لك أن تحذف « مِنْ » سواء أ قدرت العامل فعلا يتعدى لاثنتين أم قدرته فعلا
يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لاثنتين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا
لواحد فلا لأن المجرور مصدر مؤول مِنْ أَنْ وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل
« أَنْ » جائز في سعة السلام .

وخلاصة ما نريد من هذا السلام أننا نرجح صحة قول القائل « إِيَّاكَ الْأَسَدُ » على
أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل « إِيَّا » غير عامل « الْأَسَدُ » والثاني أن يكون عاملهما
واحدا وتقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل السلام « إِيَّاكَ
مِنْ الْأَسَدِ » نحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، فإن التزامه تحكم .

والثاني نحو « الأسد الأسد » و (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)^(١) ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — * خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ * .

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لُجَأَ التيمي ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ *

اللفظة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والسكرات ، وكأنه يقول : مالك وليسيل للسكرام والحمد تسلكها ولست من أهلها « المنار » هي علامات توضع في الطريق يهتدى بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق » ، وقال العيني - وتبعه الصبان والشيخ خالده - إن المنار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وبرز » أظهر « برزة » اسم أم عمر بن لُجَأَ الذي يهجو « اضطرك القدر » الجأك المقدور الذي لا يغالِب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بخَلَّ « يبنى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « المنار » مفعول به ليبنى « به » جار ومجرور متعلق بيبنى ، وجملة يبنى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وبرز » الواو عاطفة ، وبرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ببرزة » جار ومجرور متعلق ببرز « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق ببرز « اضطرك » اضطر : فعل ماض ، وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيدييه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعمى : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصریح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اه .

هذا باب الإغراء^(١)

وهو : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله .

وحُكِّمُ الاسم فيه حُكْمُ التحذير الذي لم يُذكر فيه « إِنَّا » ؛ فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار ، كقولك « الْمُرُوءَةُ وَالذُّجْدَةُ » بتقدير الزم ، وقوله :

— ٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّمَنْ لَا أَخَا لَهُ * .

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وأثمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم محذوفاً وجوباً » .
٤٥٩ — نسب الأعلام (ج ١ ص ٤٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لسكين الدارمي ، وما ذكره المؤلف ههنا سدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاءِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ *

اللفظة : « أَخَاكَ » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعلام أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ لقوله بعد ذلك :
وإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ ، فَأَعْلَمُ ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ ؟
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الهيجا » أراد بها الحرب ، وهي تمتد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبيد بن ربيعة العامري :

* يَا رَبَّ هَيْجَاءٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَةٍ *

ومن شواهد مدّها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب .

ويقال: « الصلاة جامعة » فتنصب « الصلاة » بتقدير احضروا ،
و « جامعة »^(١) على الحال ، ولو صُرِّح بالعامل لجاز .

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : الزم
أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » تأكيد لفظي للأول « إن »
حرف تأكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسم
إن ، وهو مضاف وضمير الغائب في « له » مضاف إليه ، واللام مقعمة بين المضاف
والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجملة لا
واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا » جار ومجرور متعلق بساع « غير » جار ومجرور
متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية
للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في
هذا التركيب ونحوه منهم أبو طي الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهور .
الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف ،
لكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه .
الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .
الوجه الثاني : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبراً عنه .
الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف
خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وكأنك قد
قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول
فعلى الإغراء ، نعى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر
مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهي جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال^(١)

اسمُ الفعل : ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً ، كـ « شَتَّانَ » و « صَدَّ »
و « أَوَّهَ »^(٢) .

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء ببدلولاتها - وهو الأفعال أنفُسها على أرجح المذاهب - أن المتكلم قد يقصد البالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل « أف » فكأنه قال : أنضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً شديداً ، وإن قال « واها » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبحثان يجمُل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك - مع ذلك - رأى المؤلف في كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، وللمنعة في ذلك آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية ، وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ البدوء بالشين واللتهى بالنون ، وهذا الاسم يدل على لفظ اقترق الدال على الحدث - وهو الافتراق - والزمان : الذى هو للماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هي منها ، وهذه الألفاظ تدل على معانى الأفعال وهي الأحداث والأزمنة ، وهذا رأى ينسب إلى سيويه ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالاته على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، والمصادر نائبة عن الأفعال ، وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم =
(٦ - أوضح المسالك ٤)

والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو «ضرباً زيداً» و «أقام زيدان» فإن العوامل تدخل عليها .

ووروده بمعنى الأمر كثير ، كـ «هه» و «مه» و «آمين» بمعنى استكثرت واستكففت واستعجب ، ونزأل ، وبابه^(١) ، وبمعنى الماضي والمضارع

لا يمكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية : أن المصادر النابتة عن الأفعال معرفة بنحو قولك «ضرباً زيداً» وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية .
الرأى الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـ «هه» ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

البحث الثانى : ويتضمن القول فى هذه الأسماء ، ألقاها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؛ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال - وإن خالف فى بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثانى : أنها فى محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى المازنى ، وهو مبنى على أنها نابتة عن المصادر .

القول الثالث : أنها فى محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما فى قولك «أقام زيد» وجعل الشيخ خالد ذلك مبديا على القول بأنها دالة على معانى الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة فى اسم الفعل ، أينقاس فى بعض الأبواب أم لا ينقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس البرد إلى أنه لا ينقاس فى شىء أصلا . وأنه يجب أن يقتصر منه على ما سمع من العرب ، لأن قياسه ابتداء لما لم يسمع عن العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليل، كـ « شَتَّانَ » و « هَيَّاتَ » بمعنى افترقَ وَبَعُدَ ، و « أَوْهَ »
و « أَفَّ » بمعنى اتَّوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ ، و « وَآ » و « وَى » و « وَاهَا » بمعنى
أعجب ، كقوله تعالى : (وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)^(١) أى : أعجب
لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

— ٤٦٠ — * وَآ بِأَيِّ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ *

== المبرد إلى أن باب نزال قياسي ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج
واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس في كل فعل
ثلاثي تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفاً لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .
فإن كان الفعل رباعياً أو ثلاثياً مزبداً فيه لم يبن منه ، وشذ قول الراجز .

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارُ *

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة
بناءه من أفعال ، وجعل « دراك » مقيساً ، وجعل هذا نظير إجازة سيويه ومتابعيه
قياس فعل التعجب من أفعال ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو « دحرج »
وجعل قرقرار قياساً فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .
وإن كان الفعل جامداً كنعم وبش أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبن
منه ، فلا يقال « نعمام » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصاً نحو « كان » لم يبن منه ، فلا يقال « كوان » .

ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر في لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر
في باب العرب والمبنى من أنه أشبه الحرف شها استعمالها ، وأما كون بنائه على حركة
فللتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهي ساكنة ، وأما كون هذه
الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد
يفتحمون آخره إبتاعاً للحركة ما قبل الألف ، وتخفيفاً .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحد — ممن اطلعنا

على كلامه — اسمه ، وما ذكره المؤلف يثبت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : ==

وقول الآخر:

— ٤٦١ — * وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا *

* * *

= كَأَنَّمَا ذَرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أَوْ زَنْجَبِيلٌ، وَهُوَ عِذْيُ أَطْيَبُ

اللفظة: «وا» اسم معناه أعجب «فوك» أى فك «الأشذب» وصف من الشذب بفتح الشين والنون جميعاً - وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع «وفوك» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه منى على الكسر فى محل جر «الأشذب» نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب العينى إلى أن الواو فى «وفوك» للاستئناف ، وفو : مبتدأ ، وضمير المخاطبة مضاف إليه ، و «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «ذر» فعل ماض مبنى للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل زر ، والجملة من زر ونائب فاعله فى محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العينى ، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح ، وهو وجه مليح لأبأس به .

الشاهد فيه : قوله «وا» فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبته إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد روى أبو زيد فى نواتره أكثر الأبيات التى بروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبى القول بعض أهل الخين . وما ذكره المؤلف ههنا بيت من قطعة رواها أبو زيد فى نواتره من الرجز المشطور ، وبعبارة قوله :

هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّنَا زَلَمْنَاهَا يَا لَيْتَ عَيْفَاهَا لَنَّا وَفَاهَا

بِشَعْنٍ تُرَضَّى بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

=

فصل : اسمُ الفعلِ ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كَشَتَّانَ وَصَهَ وَوَى^(١) .

الثاني : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمَ ، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)^(٢) أى : الزَمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ^(٣) ، و « دُونَكَ زَيْدًا » بمعنى خُذْهُ ، و « مَكَانَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لاسلى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة تأكيد للجملة السابقة ، وقد عطف إحداهما على الأخرى بـ ثم كما هو الأصل في تأكيد الجمل مثل قوله تعالى : (كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون) « واها » تأكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من تأكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بثلاث السين بمعنى سريع ، وفي المثل « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » فى نحو قوله تعالى (قالت هيت لك) بمعنى تهيأت ، وذكروا منه أيضاً « لما » بمعنى انتش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المائدة ، وقد اختلف النعاة فى السكاف المتصلة بـ على ، فقال ابن بابشاذ : هى حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هى ضمير المخاطب ، ثم قال الفراء : هى فى محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائى : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر . ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو الزوم ، والسكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحَاجِّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلْتَ عَلَيْكَ أُمُورُ

= ونوزع فى هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

بمعنى اثبتت ، و « أَمَّا مَكَ » بمعنى تقدم ، و « وَرَأَاكَ » بمعنى تأخر ،
و « لِمَ لَيْكَ » بمعنى تنح ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استعمل
فعله ، ومصدر أهمل فعله ؛ فالأول نحو « رُوِيَ زَيْدٌ » فإنهم قالوا : أَرُوْدَهُ
إِرْوَادًا ، بمعنى أهمله إهمالا ، ثم صَغُرُوا الإِرْوَادَ تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ
فعله ، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله ؛ فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » وتارة مُنَوَّنًا
ناصباً للمفعول ؛ فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » ثم إنهم نقلوه وَصَّوْا به فعله ؛
فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ »^(١) ، والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيًا ،
والدليل على بنيانه كونه غير مُبَوَّن ، والثاني قولهم « بَلَّ زَيْدٌ »^(٢) ، فإنه
في الأصل مصدر فعل مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لِدَعٍ وانزك ، يقال « بَلَّ زَيْدٌ »
بالإضافة إلى المفعول كما يقال « تَرَكَ زَيْدٌ » ثم قيل « بَلَّ زَيْدٌ »^(٣) بنصب
المفعول وبناء « بَلَّ » على أنه اسم فعل .

فصل : يعمل اسم الفعل عمل مسماه ؛ تقول « هَبَّاتٌ تَجْدُّ » كما تقول
« بَعْدَتْ تَجْدُّ » قال :

- (١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :
رُوِيَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا نَذَى أُمَّهُمْ إِلَيْنَا ، وَلَسِكُنْ بُغْضُهُمْ مُتَيَّامٍ
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى
رواياته وتقدم إنشاده في باب المفعول المطلق :
تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ
وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :
تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَيَّيَ الْخِدَاةُ يَهَا مَشَى النَّجْمِيَّةُ بَلَّ الْجِلَّةُ النَّجْبَا

٤٦٢ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَدُ *

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « تَرَاكَ زَيْدًا » كما تقول : « أَتْرَكَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسمُ الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوجهٍ باعتبارها ، قالوا « حَيْهَلِ الثَّرِيدَ » بمعنى ائتِ الثريدَ ، و « حَيْهَلِ عَلَى الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلِ يَمُرَّ » أى : أَسْرِعُوا بذكره .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفي ، وما ذكره المؤلف
ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ *

ويروى « أَيْهَات » في اللواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد بمعنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل ، أو في محل نصب حال منه لأنه لا أنه تخصص بالوصف بالجار والمجرور قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » فإن قوله « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله « وهيهات خل » .

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) ^(١) ، وقوله :

٤٦٣ — * بَأْتِهَا الْمَاسِجُ دَلْوِي دُونَكَا *
فَمَوْوَلَانِ ^(٢) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ، وقد نسبته الشيخ خالد الجارية من بني مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إليه أبياتاً أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* إِي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

اللفظ : « الماسج » هو بالهمزة للنقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البئر ليلاً للدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « ماسج ميسجاً » فأما الذي يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو ماسج - بالطاء للثناة من فوق - « دلوي » الدلو : معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الماسج » نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضممة الظاهرة « دلوي » يحتمل وجوهاً من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و« دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله معمول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونكا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها : أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوي دونكا . الشاهد فيه : قوله « دلوي دونكا » فإن ظاهره أن « دلوي » مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً .

(٢) مما تأولوهما به أن المفعول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوي » في =

فصل : وما نُؤَنَ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزمَ ذلك في « وَاهاً » و « وَيَهَا » كما التزمَ تنكيرُ نحو : أحدي وعريبٍ ودَبَّارٍ^(١) .
وما لم يُنَوَّن منها فهو معرفة ، وقد التزمَ ذلك في « نَزَالٍ » و « تَرَاكٍ » وبأيهما ، كما التزمَ التعريفُ في المضمَرات والإشارات والموصولات .

= بيت الشاهد - أيس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما - وفي كل ما جاء بمائلاً لها - فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ؛ ففي الآية تقديره « الزموا كتاب الله عليكم » وفي البيت تقديره « خذ دلوى دونسكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يعمل متأخراً - لا يعمل محذوفاً ، وقد أولوا الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب كتاب الله عليكم ، وبما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونسكا » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوباً والجملة في محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير « دلوى دونسكا » كما تقول : دلوى خذه ، ووقع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جبهة النعاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله تعالى (لاتذر على الأرض من الكافرين دياراً) وعريب - بفتح العين ، بوزن أمير - بمعنى أحد أيضاً ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبٌ *

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفاً للأول ، وهذا هو الذى يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون مرادفاً للواحد بمعنى المفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث أن يكون مرادفاً لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالنفى كما رأيت ، والرابع أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال فى النفى ، ومنه قوله تعالى : (ما منكم من أحد عنه حاجزين) وكما يختص بالنفى يلزم التنكير فلا يستعمل معرفة إلا شذوذاً !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَنَعَ وَمَنَعَ وَإِيَّاهُ ،
وَالْفَاظُ آخَرُ ، كما جاء التعريف والتفكير في نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان ؛ أحدهما : مَا خُوطِبَ بِهِ مَالًا يَفْعَلُ مِمَّا يُشَبِّهُ اسْمَ الْفِعْلِ ،
كقولهم في دعاء الإبل للشرب « جِيءَ جِيءَ » مَهْمُوزَيْنِ^(١) ، وفي دعاء
الضأن « حَا حَا »^(٢) ، والمعز « عَا عَا » غير مهموزين ، وَالْفِعْلُ مِنْهُمَا حَا حَيْتُ
وعَا عَيْتُ ، والمصدر حَيْحَاءَ وَعَيْعَاءَ ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَا عَا عَيْتُ لَوْ بَنَفْعِي الْعَيْعَاءَ

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلاً فقالوا : جَأَجَأَتِ الْإِبِلُ ، إذا دعوها للشرب ، ثم
لما كثرت ذلك سموها الشراب جِيئاً ، كما سموها البغل عدس فيما سنشدك إياه ، (ص ٩٢ الآية)
قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الْهَيْءِ وَلَا الْجِيءُ أُمْتَدَّاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك .

(٢) الذي في صحاح الجوهري « وحاء : زجر للإبل ، بنى على السكسر لا لتقاء
الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حاء وعاء ، أبو زيد :
يقال للمعز خاصة : حاحيت بها حيعاء وحيعاءة ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم
أفك على نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « عا عيت » الأصل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا
منه فعلاً ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمي » أو « صحت بغنمي » ، وأكثرت من
ذلك « والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عا عيت » وقد علم
أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة
كما في قانت وضاربت ، وقد ذهب سيديويه - تبعاً للخليل - إلى أن أصل عا عيت : =

وفي زجر البغل « عَدَسْ » قال :

* عَدَسْ مَ لَعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ^(١) *

== عييت - بوزن دعدعت ودحرجت - قلبت الياء الأولى للفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاءً بجزء العلة ، كما قالوا « طَائِي » في طيء ، قال سيديويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلا أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لايت ، يريد قلت لا ، وبذلك هل أنها ليست فاعلت قولهم : الحيعاء واليعاء - بالفتح - كما قالوا : الحاحاة والعاعة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت » اه كلامه ، والترض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال فاعلت ، ووجهه ما ذكرنا أولا ، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيديويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، قلبت الواو الأولى ألفا لا تفتح ما قبلها ، كما ذكر سيديويه في الياء ، وقلب الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة رابعة ، وما ذهب إليه سيديويه والخليل في هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو :

الإعراب : « يا » حرف نداء « عز » منادى مبني على الضم في محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر للمبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعني » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وباء التثنية مفعول به « العيعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعني » شرطها ، وجوابها محذوف : أي لو ينفعني العيعاء لأكثر منه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أي : صوت وصحيت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة إيزيد بن مفرغ الحميري ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداهما في باب للوصول ، والثانية في باب الحال ، وذكرنا سبته وسببه في الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله :

وقولنا « مما يشبه اسمَ الفعلِ » احترازٌ من نحو قوله :

٤٦٥ — * يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ *

= * أُمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

والشاهد فيه هنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما في قول الرازي :

* إِذَا حَلَّتْ بِرِزِّي عَلَى عَدَسْ *

والدليل على أن « عدس » في هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذي هو على ، واسم الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه شيء ، وستقف على هذا الحكم في كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة في المعلقات ، والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

* أَقَوْتُ وَطَالَ عَمَلُهَا سَالِفُ الْأَمَدِ *

اللمعة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً — اسماً موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء — بفتح القاف — أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد — الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه لبس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — * أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي *

الثاني : ما حُكي به صوتٌ ، كـ « طاقٌ » لحكاية صوت الغراب ،
و « طاقٌ » لصوت الغرب ، و « طَقْ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبْ »
لصوت وقع السيف على الضريبة .
والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف للمهلة في أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته
المشهورة التي تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ،
وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِصُبحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

اللمعة : « أنجلي » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع التولدة عن كسرة اللام
« بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندي بأحسن حالا منك ، لأن تباريح
الموى وآلام العشق لا تفارقت ليلاً ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف
وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً لفظها مرفوع بالضممة الظاهرة « الطويل »
نعت ليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « أنجلي » فعل أمر مبنى على
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هى لام الكلمة ، أما الياء
للوجودة فهى ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « بصيح » جار ومجرور متعلق بأجل « وما » الواو وال حال ،
ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل
الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ،
مرفوع أو منصوب بضممة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ،
وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب^(١) .

هذا باب نونى التوكيد^(٢)

لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة ، وخفيفة ، نحو (لَيْسَجَنَّ وَيَكُونَا)^(٣) .
ويؤكد بهما الأمر مطلقاً ، ولا يؤكد بهما الماضى مطلقاً^(٤) .

(١) مضى ذلك في باب المعرب والمبني ، عند القول على المبني من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .

(٢) اختلف النحاة في هذين النونين أهما أصلاً أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، وهذا الرأي هو الصواب ، وبدل له أن بعض الأحكام التي تجرى على أحدهما لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفاً في الوقف نحو (وليكونا) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما في قول الأصبط بن قريع الذي يأتي استشهاد المؤلف به * لانهين الفقير .. * ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والخالى من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمعلات التي لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لننهك إلى هذا .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولاً أن نونى التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل الماضى لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

فلما أن يكون مستقبلاً معنى ، وإما أن يكون البيت شاذاً .

وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثَبِّتاً ، مُسْتَقْبِلاً ، جواباً لقَسَمٍ ، غير مفصول من لامه بفواصل ، نحو (وَنَالَهُ لَآكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) ^(١) ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مُنْفِياً ، نحو (نَالَهُ تَفْتَوُ تَذَكُّرُ يَوْسُفَ) ^(٢) ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) ^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٤٦٧ — * يَمِينًا لَأَبْغِضُ كُلَّ أَمْرِيء *

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أفف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا

صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَرْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَقْعَلُ *

اللغة : « أبغض » مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض - بضم فسكون -

ضد الحب « يرخرف » يزين ويحسن .

اللعنى : يحلف أنه يمتنع من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا اللفظ

قول الله تعالى : (لم تقولون مالا تفعلون ؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون)

ومثل بيت الشاهد في اللفظ قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَتَبْغِضُهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَقْعَلُ

الإعراب : « يميناً » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام :

أقسم يميناً « لأبغض » اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له

من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة

رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل

المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبغض =

أو كان منفصلاً من اللام مثل (وَأَيْنِ مِنْكُمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِآلِ اللَّهِ يُحْشَرُونَ) ^(١) ونحو (وَلَسَوْفَ يُمْطِرُكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ^(٢).

والثانية : أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بما ، نحو (وَأَمَّا تَخَأَفَنَّ) ^(٣) (فَأَمَّا تَذْهَبِينَ) ^(٤) (فَأَمَّا تَرَيْنَ) ^(٥) .
وَمِنْ تَرَكَ توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرئ » مضاف إليه « يزخرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرئ « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لكل امرئ « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرئ ، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعا مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .
فإن قلت : فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟
فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع الاستقبال ؛ كما قلنا لك فإذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناقضا ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَفَهُ الرَّبُّ سَيْئًا أَوْ جَمِيلًا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ - * يَا صَاحِرَ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ *
وهو قليلٌ ، وقيل : يختص بالضرورة^(١) .

٤٦٨ - هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف
ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا التَّخْلَى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْمِي *

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » لحذف ياء التكلم ، وهى المضاف إليه ،
وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذي عليه أكثر العلماء
أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم على غير قياس « إما »
مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدني » تجد :
فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان
لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه
« فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلي » مبتدأ أو اسم ما النافية
« عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلي « من » حرف جر « شيمي » شيم :
مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الناسبة ، وشيم مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أو ما واسمها
وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدني » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن
المؤكد بما الزائدة كما أكد في الآيات التي تلاها المؤلف ، وترك التأكيد في هذه
الحالة - عند قوم من النحاة - قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة يختلفون في ترك التوكيد بعد « إما »
أيحوز أم لا يحوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد « إما »
واجب لا يحوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيوريه - وتبعه على ذلك أبو على الفارسي وكثير - إلى أن =

== توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .
وأكثر النحاة التأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحرى بالقبول ، وقد كثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ،
ومن ذلك قول امرئ القيس :

فَإِمَّا تَرَبُّنِي لَا أُعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَنَامَ فَأَنْمَسَا
فَيَارُبُّ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَلِيلَ حَتَّى تَنْفَسَا

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبُّنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفَى أَكْفَانِي
فَيَارُبُّ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ وَعَانٍ فَكَسَّتُ الْفُلَّ عَنْهُ فَقَدَّانِي

ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبُّنِي بِي عِـــــــلَّةً كَأَنِّي نَسِيبٌ مِنْ النَّفَرِيسِ
ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسي :

إِمَّا تَرَبُّنَا وَقَدْ خَفْتُ كَجَالِسِنَا وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَكْتُوبُ
ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الفاعل :

فَإِمَّا تَرَبُّنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
ومن ذلك قول الشاعر :

فَإِمَّا تَرَبُّنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِثَّةِ أَحَقٍ وَلَا أَتَمَّعَلُ
ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَى رَأْيِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ تَمِطًا فَضَحَّحَ كَالْفَمِّ الْمَحْمُولِ
ومن ذلك قول رؤبة :

إِمَّا تَرَبُّنِي الْيَوْمَ أَمْ خَزِرَ قَارِبُ بَيْنَ عَتَقٍ وَجَزَى
وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَى رَأْيِي حَاكِيَ لَوْنُهُ طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ لِ الدُّحَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب^(١) ، كقوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

٤٦٩ — * هَلَّا تَمَنَّيْنَ بِوَعْدِ غَيْرِ مُحْلِفَةٍ *

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهى النهى ، والدعاء ، والعرض ، والتعريض ، والتقى ، والاستفهام ، فأما النهى فشاهده الآية الكريمة التى تلاها المؤلف حيث أكد فيها (تحسبن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

وهو الشاهد (رقم ٢٩٦) الذى مضى فى باب النعت ، وأما التعريض فشاهده البيت (رقم ٤٦٩) الذى أنشده المؤلف هنا ، وأما التقى فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « تزيانى » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة التقى وهى ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة الاستفهام وهى الهمزة ، وسترده عليك كل هذه الآيات مشروحة . وقد ترك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التعريض لأنه أخوه وإن كانت حقيقةهما مختلفة نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمَ *

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحثه وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنى » أصلها تمنين فلما حذف نون الرفع لما سذكركه التقى ساكنان ، لحذفت باء المخاطبة للتخلص من التقائهما ، ومعناه تتمين وتجودين وتسكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعا — اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام .

وقول الآخر :

٤٧٠ - * فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيْنِي * .

= المعنى : يحث مجربته على أن تعدد بالوصال وعدا لا تحلفه ، ويذكرها بما كانت منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تمحيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للنصب المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « بوعد » جار ومجرور متعلق بتمنن « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « مخلفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء التوكيد فاعله ، وكاف المخاطبة فمفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن « في أيام » جار ومجرور متعلق بعهدتك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، ودى مضاف و « سلم » مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكدته لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التمحيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمننين » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة مخلاصا من ثوالى الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ - ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت

من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَيْكُنْ تَقْلَبِي أُنَى أَمْرٍ بِكَ هَائِمٌ *

اللفظة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنترة بن شداد العبسي :

=

وقوله:

٤٧١ — • أَقْبَعَدَ كِفْدَةً نَمَدَحَنُ قَبِيلًا •

وَلَقَدْ ذَكَّرْتُكَ وَالرَّمَاخُ نَوَاهِلُ مَرْنَى وَيَبِضُّ الْهَيْدَرُ تَقَطَّرُ مِنْ دَمِي

الإعراب: « ليتك » ليت: حرف تمنى ونصب، وكاف المخاطبة اسم مبنى على الكسر في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله تربيته الآتي، ويوم مضاف و « الملتقى » مضاف إليه « تربيته » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله، والنون المشددة نون التوكيد، والنون بعدها نون الوقاية، وباء المتكلم مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليب « لسي » اللام لام التعليل، وكى: حرف مصدرى ونصب « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعله « آتى » أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم مبنى على السكون في محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى.

الشاهد فيه: قوله « تربيته » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التثنية وهى قوله « ليت ».

٤٧١ — ذكروا أن هذا الشاهد من أبيات سيديوه التي كانت مجهولة، والسكنى رأيته قد نسب في النسخة المطبوعة في مصر من كتاب سيديوه (١٥١/٢) إلى المقنع، وقد نسب الشنقيطى الكبير إلى امرئ القيس بن حجر الكندى، وذكر القصيدة التي منها بيت الشاهد، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من السكامل، وصدره قوله:

• قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدَحَهُ •

اللمعة: « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام، وأصله « حلى » فعل أمر ماضيه « حلا » بتضعيف اللام - أى: منع وطرده، تخفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حذفها كما يحذف الياء التي هي أصل في نحو « وف وعدك »

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة
 = و « زك مالك » كذا قيل ، والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من النعلية
 وهى التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شيء « كندة » بكسر الكاف وسكون النون -
 اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلة » أى
 جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطيمة » فاعل
 مرفوع بالضممة الظاهرة « حل » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل
 عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر
 « مدحه » مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على
 ما ارتضيناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أبعد » الحمزة
 للاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف
 وتقدير الكلام : أعتقد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن
 المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف
 و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية
 والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،
 ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبيلة » مفعول
 به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف
 الاستفهام ، وهو الحمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبِلَاءِ دِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

حيث أكد « يمنعنى » بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .
 ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ بَبْتَحِثْ مَسَاعِيْمًا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله « نفعل » مؤكدا بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ،
 وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوقف .

التي لم تُسبقْ بأنْ ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) ^(١) ، وكقولهم :

— ١٧٢ — * وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْذِبْنَ شَكِيرُهَا *

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع المنفي بلا قول النابتة الديباني يخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغِ عَمْرُو بْنِ هِنْدٍ آيَةً وَمِنْ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنْدَارِ
لَا أَعْرِفُكَ مُعْرِضًا لِرِمَاحِنَا فِي جُفٍّ تَغْلِبُ وَارِدِي الْأَمْرَارِ
وقول الآخر :

لَا أَلْفَيْتُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْذُبِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه معنى اللبيب توكيد المضارع المنفي بلا شاذ ، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لا تصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لا تقع نعتا للنكرة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذ ، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفي قول الآخر :

فَلَا أَجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحَّيْتَهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلُ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجيء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا في بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْذِبْنَ شَكِيرُهَا

وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

* قَدِيمًا ، وَيُقْتَطُّ الزَّيْنَادُ مِنَ الزَّيْنِدِ *

اللمعة : « عِصَّة » بكسر العين المهملة وفتح الصاد مخففة - شجرة ذات شوك من =

== أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل في لامها ؛ قيل : لامها واو محذوفة عوض عنها
 هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها
 هذه التاء بدليل قولهم « عضته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هي
 لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأسموني
 « شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما يثبت حول الشجرة ،
 وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبت الشكير
 حول جذورها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب
 بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، وجملة
 الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن ؛
 فاعل سرق مرفوع بالضمه الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف
 إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار
 والمجرور متعلق بقوله يثبتن الآتي « ما » زائدة « يثبتن » يثبت : فعل مضارع مبنى
 على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل
 له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل يثبت مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو
 مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما يثبتن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو « يثبت »
 بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية .

ومثل هذا الشاهد قولهم في اللث « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفى
 عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إني أراك بعين بصيرة .

ومثله قولهم في مثل آخر « بجهد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصبيه
 الإعباء ، أي لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم في مثل آخر « بألم ما تحتنته » وأصله خطاب لامرأة ، و « تحتنته »
 فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأصله الحثان ، والهاء في آخره هاء السكت ، والمثل يضرب ==

وقال :

٤٧٣ — * قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ *

= لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكي سيبويه كل هذه الأمثال في الكتاب (١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد للعروف ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَفْنَمًا *

وقبل هذا البيت قوله :

أَهِنْ لِلَّذِي تَهْوَى التَّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مِتَّ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمًا

الإعراب : « قليلاً » نعت لمفعول محذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمدينك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمدينك حمداً قليلاً ، ولم نجعل ناصب المفعول المطلق هو يحمدينك الآتي لأن من المقرر أن الفعل للؤكد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفاً فيتسع فيه مالا يتسع في غيره « به » جار ومجرور متعلق بـيحمد الآتي « ما » زائدة « يحمدينك » يحمد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا تصالحه بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبنى على الفتح في محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضممة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بـيحمد مبنى على السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وناء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أي تجمعه « مغبها » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمدينك » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله « يحمد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خاله =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إِمَّا »
كقوله :

— ٤٧٤ — * يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَمْلِكْ *

= أن « ما » هنا زائدة وهى على معنى النفى ، وقال اللمامي : ولا أدرى الوجه الذى
عين ذلك .

وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع للسبوق بما الزائدة غير للمصاحبة
لأن قليلا ، وهو تابع لابن مالك فى هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل فى ذاته ،
لأن ابن مالك صرح فى بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ،
فيجمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك فى اختياراته .

الأمر الثانى : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمّل ما التى تقع بعد رب ، وقد
صرح ابن مالك فى شرح كافيه بأن توكيد المضارع الواقع بعدما للتصلة برب شاذ ،
ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى للعنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى
الاستقبال ، فهما كالتناقضين ، وكلام سيبيويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد
ربما ، فقد حكى قول العرب « ربما يقولون ذلك » وقد ورد فى قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَمَلٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي ثَمَلَاتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبى حيان الفعفى ، يصف جلاله
الحصب وحفه النبات ، وهو تابع فى ذلك للعنى التابع للأعلم الشتمرى ، والذى عليه الناس
أنه لأبى الصمعم مساور بن هند العيسى ، وأنه يصف وطب لبّ ، وأبو الصمعم
شاعر مخضرم ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا *

اللمة : « يحسبه » بخاله ويظنه « الجاهل » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شيخًا »
أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد السكبر والشيخوخة ، وقد جرى
العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين « معمما »
لا بسا العامة .

وكقوله :

— ٤٧٥ — * مَنْ تَشَقَّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَرْثٍ *

== المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبّين فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسیه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللبّين فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي .

الإعراب : « بحسبه » محسب : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبّين الموصوف مفعول أول ، مبني على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل محسب مرفوع بالضمّة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعلما » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثانٍ ليحسب « على » حرف جر « كرسیه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معما » صفة لشيخ .

الشاهد فيه : قوله « لم يعلمن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الخفيفة ، بعد حرف النفى الذى هو لم ، وقد نهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠) ومثله ما أنشدّه الخالديان فى الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمَنَّ يَا رَبُّ أَنْ رَبًّا دَعَا دَعَاكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا
— ٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنه مرة بن عاهان الحارثى ترى أباه ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَبْدَأُ ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي * =

== اللغة : « تنقف » معناه نجد « آتب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى رجع يرجع .
 المعنى : إن من تلقاه منهم سنقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء
 لما في صدورهم من حسيكة سببها الدماء التي أريقَت منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « تنقفن »
 تنقف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل
 الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى
 على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بـ « تنقف » فليس « الفاء
 واقعة في جواب الشرط حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض
 ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ،
 آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط
 وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « من تنقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو تنقف بالنون
 الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الجرع ، وهو من شواهد سيويه (١٥٢/٢) :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تُفْعِلُكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تُفْعَلُ

الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع
 بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفاً للوقف .
 ومثله قول الآخر :

نَبَتْكُمْ نَبَاتَ الْخَيْرِ زَانِيٍّ فِي الثَّرَى حَدِيدِنَا مَتَى مَا سَأَلْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

الشاهد في قوله « ينفعا » حيث أكد به بالنون الخفيفة وقلبها ألفاً للوقف ، بعد « متى » .
 ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن
 يكون الفعل شرطاً كما في بيت الشاهد وأن يكون جواباً وجزاء كما في هذين البيتين
 اللذين أنشدناهما .

فصل

في حكم آخر للتوكيد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كل منهما مسألة :
الأصل الأول : أن آخرَ التوكيد يُفتح ^(١) ، تقول « لَتَضْرِبَنَّ » و « أَضْرِبَنَّ »
ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُستنداً إلى ضمير ذى إين ؛ فإنه يحرك آخره
حينئذٍ بحركة نجاس ذلك اللين ، كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول :
« أَضْرِبَنَّ يَا قَوْمِ » بضم الباء ، و « أَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ » بكسرها ، والأصل :
أضْرِبُونْ ، واضْرِبِينَ ، ثم حُذِفَ الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَتَخَشَّى » فإنك تحذف
آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول « يَا قَوْمِ أَخْشَوْنْ »
و « يَا هِنْدُ اخْشَيْنْ » فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره ،
بل تقلبه ياء ؛ فنقول « لَيَخْشَيْنَ زَيْدٌ » و « لَتَخْشَيْنَ يَا زَيْدُ » و « لَتَخْشِيَانِ
يَا زَيْدَانِ » و « لَتَخْشِيَانِ يَا هِنْدَاتِ » .

* * *

(١) اختلف النحاة فى الفتحة التى قبل نون التوكيد المؤكدة بها الفعل المضارع نحو
لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي وابن
السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندها مبنى على الفتح ، وذلك لتركبه
مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيديويه والسيرافى والزجاج إلى أن الفعل -
مضارعاً كان أو أمراً - مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم
حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت
الحركة هى الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال فى « لا تلعبن » مبنى على
سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء
الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قوماً » و « أقعداً » ؛ لثلاثي
ساكنان^(١) ، وعن يونس والكوفيين إجازته^(٢) ، ثم صرح الفارسي في الحجة
بأن يونس يُنبئ النون ساكنةً ، وَنَظَرَ ذلك بقراءة نافع (وَنَحْيَا)^(٣)
وذكر الناظم أنه بكسر النون ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَذَمَّرَانِهِمْ)

(١) الساكنان هما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة
فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حينئذ على حذف النون ، فإذا كان الفعل
مضارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً ، لكن حذفها حينئذ للفرار من
اجتماع الأمثال .

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد
الألف - سواء أ كانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون
الإناء ونون التوكيد - بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس
تانيهما مدغماً في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً ، فقد جاء في أمثالهم
قولهم « التقت حلقتا البطان » وهم حين يقولون هذا للثلث يقولون ألف الاثنين ساكنة
مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر :

وَازْدَحَمْتُ حَلَقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْسَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (محيى وماني) بسكون ياء التشكلم مع سكون الألف
قبلها ، في الوصل فضلاً عن الوقف ، وقراءة من قرأ (أأنذرهم أم لم تنذرهم) بقلب
الهمزة الثانية من (أأنذرهم) ألفاً ساكنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من
قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همزة (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة
الجميع في (كهيعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس تانيهما مدغماً في
مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما
نحن بصدده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَدْمِيرًا^(١)، وجوزهُ في قراءة ابن ذَكْوَانَ (وَلَا تَقْبِعَانِ)^(٢) بتخفيف النون .
وأما الشديدة فتقع بعدها أنفاقًا ، ويجب كسرها ، كقراءة باقى السبعة :
(وَلَا تَقْبِعَانِ)^(٣) .

الثانى : أنها لا تُؤكَّد الفعل المسند إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يُؤكَّى بعد فاعله بألفٍ فاصلةٍ بين التَّوْنَيْنِ قصدًا للتخفيف ؛ فيقال « اضْرِبْنَانِ » وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف ، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازهُ هنا بشرط كسرها^(٤) .

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

٤٧٦ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَاللَّهُرُ قَدْ رَفَعَهُ
أصله « لَا تُهَيِّنَنَّ » .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان ، وتوجيه هذه القراءة على أن الألف ضمير الاثنين ، والنون للتوكيد .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ، وإنما يتم الاستدلال بهذه القراءة إذا جملنا الواو حرف عطف و « لا » بعدها حرف نهى ، فتكون الألف ضمير الاثنين والتون للتوكيد ، فإن جمعت لا نافية والواو للحال كانت النون علامة على رفع الفعل المسند لألف الاثنين ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٣) اعلم أن التقاء الساكنين يفتفر في العربية بشرطين ؛ أولهما : أن يكون أول الساكنين حرف لين كألف ، وكالواو المفتوح ما قبلها أو المضموم ما قبلها ، وكالياء المفتوح ما قبلها أو للسكسور ما قبلها ، وثانيهما : أن يكون ثانى الساكنين مدغما فى مثله ، فإذا علمت هذا تبين لك السر الذى اعتمد عليه البصريون فى جواز وقوع النون الشديدة بعد الألف ، وعدم جواز وقوع الخفيفة فى هذا الموضع .

٤٧٦ — هذا الشاهد من كلمة للأصمط بن قريع السعدى ، قال ثعلب : بلغنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ؛ والذى ذكره المؤلف من هذه الكلمة بيت من الانسرح قد حذف من أول جزئه الأول سبب خفيف ، فآخر الشطر الأول « أن » ولا تلتفت إلى ما قيل سوى هذا ؛ فإن أول الكلمة قوله :

= إِكْلٌ مِّمٍّ مِّنَ الْمُؤْمِرِ سَمَةٌ وَالْمُسْنِيُّ وَالصَّنْبِيُّ لَا فَلَاحَ مَمَّةٌ

اللغة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله في اللغة الذي انكسر قفار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة «علك» هي لغة في لملك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجز بيانتها وذكر أصحابها «تركم» أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لملك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مفارقة لها «رفعه» أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

للمنى : يقول : لا تحتقر أحداً من الدين تزام دونك ، ولا تزدريه ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالاً سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالاً حسنة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تهين» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفقير» مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة «علك» عل : حرف ترج ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب «أن» حرف مصدرى ونصب «تركم» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يوماً» ظرف زمان منصوب بتركم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣١٢ من الجزء الثالث) «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب المائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الحفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، كقوله تعالى : (لَلْأَسْفَمَا) ^(١) (وَلَيَكُونَا) ^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٤٧٧ — * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

من التقاء الساكنين الذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام في « الفقير » لأن الألف التي بينهما ألف الوصل فلا حركه لها عند الوصل ، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلاً على تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة الملق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرُبَنَّهَا *

اللمة : « الميتات » بفتح الميم وسكون الياء - جمع ميتة ، وهي الحيوان المأكول الذي فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقربنها » أراد لا تطعمها ؛ فبالغ في ذلك بالنهي عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التي رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « والميتات » الواو حرف عطف ، الميتات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ما ذكرناه من الخلاف في شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الخاليتين السكرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقربنها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات = (٨ — أوضح المسالك ٤)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْ يَنْ يَأْقُومِ » و « اضْرِبْ يَنْ يَاهِنْدُ » والأصل : اضْرِبْ يَنْ و اضْرِبْ يَنْ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حَذَفْتَ النون لشبهها بالتنوين في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .



هذا باب مالا ينصرف

الاسم إنْ أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مر ، وَسُمِّيَ غير متمكن ، وإلا أعرب ، ثم المعرب إنْ أَشْبَهَ الفعلَ مُنِعَ الصرف كما سيأتي ، وَسُمِّيَ غير أمكن ، وإلا حُرِفَ ، وَسُمِّيَ أَمَكَّنَ^(١) .

== مفعول به مبني على السكون في محل نصب «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نهى «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الشیطان» مفعول به لتعبد «والله» الواو حرف عطف ، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة ، عابدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد للمنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد سرف لامعل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «فاعبدا» حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تشيع الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا : إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

والصَّرفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنَى يكون الاسمُ به أَمَكَنَ ، وذلك للمعنى هو عدمُ مشابهته للحرف وللعمل ، كـ « زَيْدٍ » و « فَرَسٍ » .
وقد عُلِمَ من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُسَلِّمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

= من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبني عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركباً من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بإدته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبني عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن فى معنى الفعل - وهو الحدث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحدث لا بدله من حدث يحدّثه وهو الذى يسمى فى علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين . ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، وسها أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين علتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى علة واحدة ، أو أشبهه فى وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علة كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبيهه بالفعل قوياً ، ومضى وجدت علتان اللتان ترجع إحداها لمعناه والأخرى لفظه قوى شبيهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صَرْفُهُ لعلَّة واحدة^(١) ، وهو شَيْثَان :

أحدهما : ما فيه ألفُ التَّائِيثِ مطلقاً ، أى مقصورة كانت أو ممدودة ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « ذِكْرَى » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضْوَى » و « زَكْرِيَاء » ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعا كـ « جَرَحَى » و « أَنْصِبَاء » ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « سَحْرَاء » .

والثانى : الجمع المُوازن لِمَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ^(٢) ، كـ « دَرَاهِم » و « دَنَائِر » .

(١) إنما كانت العلة الواحدة فى هذين الشئيين كافية فى منع الاسم من الصرف لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التائيث لها جهتان ، أولاها الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، وللاؤنث فرع عن الذكر ، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التائيث فإنها غير لازمة لدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكراً ، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل - وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع - فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لا تجد فى العربية اسماً مفرداً مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرًا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، فى حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرها من المفردات عنق ، ونحو حر وصف فإن نظيرها من المفردات قتل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالة على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) المراد بمفاعل وهنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءاً بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، والمراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تسكيره ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن ، سواء أكان مبدوءاً بالميم نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصائير وقراطيس .

وإذا كان مفاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرته فتحة ؛ فتقلب ياؤه ألفاً ؛ فلا يُشَوَّن ، كـ « مَذَارَى » و « مَذَارَى » ، والغالب أن تبقى كسرته ؛ فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجر نُجْرِي قاضٍ وسائر في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو (وَمِنْ قَوْفِهِمْ غَوَّاشٍ)^(١) (وَالْفَجْرِ وَلِيَالٍ عَشْرٍ)^(٢) ، وفي النصب نُجْرِي دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو (سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ)^(٣) .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ العرفِ مع أنه مفرد^(٤) ؛ فقيل : إنه أعجمي حُجِّلَ عَلَى مُوَازَنَةِ مِنَ الْعَرَبِي ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَةٍ ، ونقل ابنُ الحَاجِب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك . وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيلَ وَشَرَا حِيلَ

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء في لفظ « سراويل » أم فرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر ؟ فذهب أبو العباس البرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سرِوَالَة ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْطِفٍ

ويقال : مفرده سرِوَال - بدون تاء - وبمن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحريري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فعامله العرب معاملة الجمع تبعاً للفظه

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس البرد ومن ذكرنا من حملة اللغة ، إذ هم ثقله أثبات ، وقد ثقلوا هذا كما ثقلوا غيره بما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع .

أو لفظ *أَرْجُلٌ* للعلمية مثل *كشاجم*^(١)، منع الصرف .

النوع الثاني : ما يتمتع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،
أحدهما : ما يتمتع صرفه نكرة ومعرفة ، وهو ما وُضع صفة ، وهو إما مَزِيدٌ
في آخره ألف ونون ، أو مُوَازِنٌ للفعل ، أو مُعْدُولٌ .
أما ذو الزيادة فهو فعلان بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ،
كـ « سَكْرَانٌ وَغَضَبَانٌ وَعَطْشَانٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « لَمَحْيَانٌ »^(٢)
بخلاف نحو : مَصَّانٌ لِلثَّيْمِ ، وَسَيِّفَانٌ لِلطَّوِيلِ ، وَالْيَانُ لَكَبِيرِ الْأَلْيَةِ ، وَتَدْمَانٌ :
من التادمة لا مِن الدَّمِ ؛ فإن مؤنثاتها فَعْلَانَةٌ .

وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلٌ بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاءٌ
كـ « أَحْمَرٌ » ، أو فَعْلَى كـ « أَفْضَلٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « أَكْثَرٌ »
و « آدَرٌ » ، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو « مَرَزْتُ بِسَنَوَةٍ أَرْبَعٍ » لأنه
وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ،
وإنما منع بعضهم صرفَ بابِ أَبْطَحَ وأَذْهَمَ للقيدِ وأَسْوَدَ وَأَرْقَمَ للحية — مع

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والمشهور أنه بضم الكاف .

(٢) أما فعلان الذي جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق
العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع
إحداها إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف
والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها
فرع الجود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعلان الذي لا مؤنث له كلعيان
فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثاً على فعلى ،
وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث
لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الإِسْمِيَّة ، وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَفَهَا ، وأما أَجْدَلٌ للصقر ، وأخِيلٌ لطائر ذي خَيْلَان ، وأَفْعَى لِلْحَيَّة ^(١) ، فإنها أسماء في الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت في لُفَّة الْأَكْثَرِ ، وبعضهم يمنع صرفها لِلْمَجْعِ معنى الصفة فيها ، وهي القوة والتلون والإيذاء ، قال :

— ٤٧٨ — * فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينِ أَجْدَلٌ بَازِيَا *

(١) اختلف النحاة في أصل « أفعى » فذهب أبو على الفارسي إلى أن أصل مادتها (ي ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أَيْفَع ، فأُخِرَت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعْلَف ، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها (ف و ع) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأُخِرَت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفْع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف ع و) بدليل « الأفعوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعْل ، وعليه يجرى كلام المؤلف .

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطاعي عمير بن شبيب ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَأَنَّ الْمُعْقِلِيَّينَ يَوْمَ آقِيَّتِهِمْ *

اللغة : « العقيليين » جمع عقيلي ، وهو النسب إلى عقيل — بضم العين ، بزنة التصغير — وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، وبجي بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لعينهم » أراد لقاءهم إياهم في الحرب « فراح » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف ، مقصوراً — جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الكواسر التي تصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

المعنى : وصف الشاعر في هذا البيت بني عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند =

وقال :

٤٧٩ — • فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا •

= الأفاء في مهارك الحرب ، وشبههم بالمراخ من جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « العقيلين » اسم كَأَنَّ ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكَأَنَّ لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيلين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كَأَنَّ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبني على الفتح المقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « أجدل » مفعول به لللاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفاً بماعطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو محتطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، والذي أنشده للؤاف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• ذَرِبْنِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْعَتِي •

وقبل هذا البيت الستشهد بعجزه قوله :

لَكَ الْخَيْرُ غَضِي اللَّوْمَ عَنِّي ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلًا

اللغة : « ذربنى » اتركبنى ودعبنى ، والمستعمل من هذه للمادة المضارع نحو قوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) والأمر كما في قوله سبحانه : =

« (ذرى ومن خلقت وحيداً) فأما الماضى فقد أمانته العرب « وعلى بالأمور » أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمتى » خلقى وسجيتى وطبيعتى ، وتجمع على شيم - بكسر الشين وفتح الياء اللينة من تحت (انظر الشاهد رقم ٤٦٨) « بأخيلا » الأخيل - بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة - اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق - بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وهذه اللمع التى ترى على جناحيه مسمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذى هو نقطة سوداء تكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء التثنية مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلى » الواو واو اللية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وياء التثنية مضاف إليه « بالأمور » جار ومجرور متعلق بـ « وشيمتى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء التثنية مضاف إليه « فنا » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآتى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضاً لما ذكرنا « بأخيلا » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهملة ، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيلا » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف - وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تتشاهم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو المذل فنوعان :

أحدهما : موازن فَمَالٌ وَمَقْعَلٌ ، من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي الباقي على الأصح^(١) ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ؛ فأصل « جاء القومُ أَحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نَعْمَتًا ، نحو (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢) أو أحوالاً ، نحو (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٣) أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أهمسموعان عن العرب أم أن السموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن السموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين خمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما مفعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن السموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من خمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البنائين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحادان » و « ثليان » ومن ذلك قول الجاسي :
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيهِ لَهْمٌ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانًا
(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لتجديته جماعات وآحاداً : أى واحداً واحداً) .
وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحادانا » جمع واحد ، ونظيره رَأَى رَكْبَانِ وَصَاحِبَ وَصْحَانِ ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .

وربما استعملت هذه المعدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثَفَاءُ الرَّجَالِ وَوُحْدَانُهَا
(٢) من الآية ١ من سورة فاطر (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثاني: «أَخَرُ» في نحو «مَرَزْتُ يَسْمُوَةَ أَخَرَ» لأنها جمع الأخرى،
والأخرى أنثى آخر — بالفتح — بمعنى مغاير، وآخر من باب اسم التفضيل،
واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من ال والإضافة مفرداً مذكراً،
نحو (لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا) ^(١)، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ
أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه: أَحَبُّ إِلَيْكُمْ) ^(٢) فكان القياس
أن يقال «مَرَزْتُ بِامْرَأَةِ أَخَرَ» و «بِنِسَاءِ أَخَرَ» و «بِرِجَالِ أَخَرَ»
و «بِرَجُلَيْنِ أَخَرَ» ولستهم قالوا: أخرى، وأخر، وآخرون، وآخران،
قال الله تعالى: (فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) ^(٣) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَبْنَامِ أَخَرَ) ^(٤)
(وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا) ^(٥) (فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ) ^(٦).

وإنما خصَّ النحويون آخرَ بالذكر لأن في أخرى ألف التانيث، وهي
أوضح من العذل، وآخرون وآخران معربان بالحروف فلا مدخل لهما
في هذا الباب، وأما آخر فلا عدل فيه، وإنما العذل في فروعه، وإنما امتنع
من الصرف للوصف والوزن.

وإن كانت أخرى بمعنى آخرة، نحو (وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ) ^(٧)،
جُمِعَتْ على آخرٍ مصروفًا؛ لأنَّ مذكرها آخرٌ — بالكسر — بدليل

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة

(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى) ^(١) (نَمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) ^(٢) ،
فليست من باب اسم التفضيل .
وإذا مُنِيَ بشيء من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة
كأما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية ^(٣) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت
(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أنه إذا سمي بواحد من الثلاثة التى هى الوصف
الزائد فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف المعدول ،
فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعا من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه
ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلاً
من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باقى بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ،
فاللغتان اللتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى
أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من
الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشعبان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن
الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سمي بالمنوع من الصرف للوصفية
والعدل كثنى وثلاث وانصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعللوا مقالهم
هذه بأن معنى ثنى المعدول اثنين اثنين ، فإذا سمي به صار معناه الذات المعينة ، فزال
معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العدل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف
الاسم ، فمحمد وسالمة وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبى على الفارسى فى هذه المسألة روايتان ، إحداهما كذهب الأخفش
وأبى العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتطنه
التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعاً » اهـ .

ومما يحتج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ،
خصوصاً إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش
وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة ،
وهذا ما لا نظير له فى العربية .

النوع الثاني : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :
أحدها : القلم المركب تركيب اللزج كـ « بَعْلَتِكَ » و « حَضْرَمَوْتَ »
وقد يضاف أول جزئه إلى ثانيهما ، وقد يُبْنَيَانِ على الفتح ، وعلى اللغات
الثلاث فإن كان آخر الأول معتلا كـ « مُعْدِيكَرِبَ » و « قَالِي قَلَا » وجب
سكونه مطلقاً .

الثاني : القلم ذو الزيادةين كـ « مَرَوَان ، وَغِرَّان ، وَعُثْمَان ، وَغَطَفَان ،
وَأَصْبَهَان » .

الثالث : القلم المؤنث ، ويتحقق منه من الصرف إن كان بالناء كـ « فَاطِمَةَ »
و « طَلْحَةَ » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْنَب » و « سُمَاد » ، أو تحرك
الوسط كـ « سَقَر » و « لَطَى » ، أو أعجمياً كـ « مَاه » و « جُور » ،
أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ « زَيْد » — اسم امرأة — ويجوز
في نحو « هِنْد » و « دَعْد » الصرف وتركه^(١) ، وهو أولى ، والزجاج يوجب
وقال عيسى وأبو جرهمي والمبرد في نحو « زيد » — اسم امرأة — إنه كمنند .

الرابع : القلم الأعجمي ، إن كانت علميته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة
كـ « إِبْرَاهِيم » و « إِسْمَاعِيل » وإذا سُئِيَ بنحو « إِبْجَام » و « فَرِيد »^(٢)
صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحو « نُوح » و « لُوط » و « شَر »^(٣)
مصروفة ، وقيل : الساكن الوسط ذو وجهين ، والمحرَّكة مُتَحَتِّمُ المنع .

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ كَتَلَفْعُ بِفَضْلِ مِثْرَهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

فقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهر السيف ، قال

أبو منصور الجواليقي في كتاب العرب : هو فارسي معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والناء جميعاً اسم لقلعة من أعمال أران ، وأران — بفتح =

الخامس : العَلَمُ المُوَازِن للفعل ، والمُعْتَبَرُ من وَزْن الفعل أَنْوَاعٌ :

أحدها : الوزن الذى يَخْصُصُ الفعلَ كـ « خَضَمَ » لِمَسْكَانَ ، و « كَثُرَ » لِفَرَسٍ ، و « دُئِلَ » لِقَبِيلَةٍ ، و كـ « انْطَلَقَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أَعْلَامًا .
الثانى : الوزن الذى به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لِسكونه غالبًا فيه كـ « يَأْمُرُ » و « إِصْبَحَ » و « أَتَمَّ » أَعْلَامًا ؛ فَإِنْ وَجَدَ مُوَازِنَهَا فى الفعلِ أَكْثَرُ كَالْأَسْرِ من ضَرْبٍ ، وَذَهَبٍ ، وَكُتِبَ .

الثالث : الوزن الذى به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لِسكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ فى الفعل ولا تدلُّ فى الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وَأَكْلُبُ ؛ فَإِنْ الهمزة فىهما لا تدلُّ ، وهى فى مُوَازِنهما من الفعل نحو أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ دالة على المتكلم .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج بالأول نحو « أَمْرُوْهُ » علماً ؛ فإنه فى النصب نظير أَذْهَبَ ، وفى الجر نظير اضْرِبْ ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالثانى نحو « رُدَّ » و « قِيلَ » و « بَيِّعَ » فَإِنْ أَصْلُهَا فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفِّلَ وَدِيكَ فوجب صرفها ، ولو سميت بضَرْبٍ محققاً من ضَرْبٍ انصرف اتفاقاً ، ولو سميت بضَرْبٍ ثم خَفَّفَتْهُ انصرف أيضاً عند سيبويه ، وخَالَفَهُ اللَّيْثُ لأنه تغيير عارض ، وبالثالث نحو « أَلْبَبَ » — بالضم — جمعُ لُبٍّ علماً ؛ لأنه قد بَايَنَ الفعلُ بِالْفَتْحِ ، قاله أبو الحسن ، وخُوفٌ لوجود اللوازنة .

== الهمزة وتشديد الراء — إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل اللغويون صرف « اشتر » ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم للمؤنث الأعجمى إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب فى شرح للفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا الثقة بالمؤلف لقننا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وزنٌ هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأس من ضارب ، وتضارب ، ودخرج ، أعلاماً ، واحتج بقوله :

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا *

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

اللغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أهي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهي بانية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجملة صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العملية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين ؛ أحدهما : أن أصله مصدر محدود يقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل ، وكفى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد ويذل عظام الأمور ، أو عن كونه جليداً صبوراً على الملأ والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير متفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف ، كما ظهر في التقدير « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعملية ووزن النعل ، وزعم أن العلم إذا كان متقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ «جَلَا» من قولك «زَيْدٌ جَلَا» ؛
ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

* نَبِئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ^(١) * [٣٨]

وأن يكون ليس بـمَلَمَ ، بل صفة لمحدوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ .
السادس : القَلَمُ المَحْنُومُ بألف الإلحاق المقصورة ، كـ «مَاتَى» ،
و «أَرْطَى» عَلَمِينَ .

السابع : المعرفة للمعدولة ، وهى خمسة أنواع :
أحدها : قُفْلٌ فى التوكيد ، وهى : جُمْعُ ، وَكُتْعُ ، وَبُصْعُ ، وَبُتْعُ ،
فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن قَمَلَاوَاتٍ ، فإن
مُفَرَّدَاتِهَا : جَمْعَاءُ ، وَكُتْعَاءُ ، وَبُصْعَاءُ ، وَبُتْعَاءُ ، وإنما قياسُ قَمَلَاءَ إذا كان
اسما أن يُجْمَعَ على قَمَلَاوَاتٍ كَصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ .

والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركا بين الاسم والفعل أوها فيه سواء لم يكن ممنوعا
من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل
أن تكون - مع تسليم علميتها - منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير
الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علما
بل هى فعل ماضٍ باقٍ على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله
فى محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير : أنا ابن رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ وكشفها .
(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم
(وهو الشاهد رقم ٣٨) والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ،
وبعده قوله :

* ظَلَمْنَا عَلَيْنَا أَنَّهُمْ فَرِيدُ *

والشاهد فيه هنا قوله «يَزِيدُ» فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ،
ولذلك حكى على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن
الفعل وحده لسكان قد جره بالإضافة ، واسكان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه
حينئذ ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثاني : سَحَرُ إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَحَر ، وقال صدرُ الأفاضل : مبني لتضمنه معنى اللام .

واحتُرِزَ بالقييد الأول من اللبهم ، نحو (تَجَيَّنَّاهُمْ بِسَحَرٍ)^(١) ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرفٍ ؛ فإنه يجب تعريفه بأل أو الإضافة ، نحو « طَابَ السَّحَرُ سَحَرٌ لَيْلَتِنَا » ، وبالثالث من نحو « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرِ ، أو سَحَرَهُ » .

الثالث : قُتِلُ علماً لمذكر ؛ إذا تُمِيعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلَّةٌ ظاهرة غير العلمية ، نحو « عَمَرٌ » و « زُفَرٌ » و « زُحَلٌ » و « جُمُحٌ »^(٢) ؛ فإنهم قَدَرُوهُ مَعْدُولاً ؛ لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف مع أن صيغة قُتِلَ قد كثرت فيها العدل ، كـ « فُتِرَ ، وفُسِقَ » ، وكـ « جُمِعَ ، وكُتِعَ » ، وكـ « أُخِرَ » .

وأما « طَوَّى » فَمَنْ مَنعَ صرفه فالمتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة ، لا العدل عن طأو ؛ لأنه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكافئه ، ويؤيده أنه يصرف باعتبار المكان .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظاً ، وهى : عمر ، وزفر ، ومضر ، وقثم ، وجشم ، وجمح ، ودلف ، وثعل ، وهبل ، وجعا ، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلع ، وكلها بضم الأول . وفتح الثاني ، كما أن كلها لبس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقندروا أنها معدولة عن وزن فاعل كعامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لزفر ، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لا تسكنى في منع الصرف كما قلنا من قبل .

الرابع : فَعَالٍ عَلَمًا لَمْ يَكُنْ ، كـ « حَذَّامٍ » و « قَطَّامٍ » في لغة تميم ؛ فإنهم يمنعون صَرْفَهُ ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كـ « زَيْنَب » فإن خُتِمَ بالراء كـ « سَفَّارٍ » اسمًا لماء ، وكـ « مَوْبَارٍ » اسمًا لقبيلة — بَنُوهُ عَلَى السَّكْسَرِ ، إلا قليلا منهم ، وقد اجتمعت اللفتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّةً دَهْرًا عَلَى وَبَارٍ قَهْلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارًا

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ الْمَنَاسِبُ طَسَمًا قَلَمٌ يُنْجِدُ الْحَذَارُ
وَحَلَّ بِالْحَيِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَبَّوْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِمْ وَأَفْسَدَتْ عَيْنُهُمْ فَبَارُوا
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِي نَائِحَةٌ عُقْبُهَا الدَّمَارُ
وَمَرَّةً دَهْرًا عَلَى وَبَارٍ قَهْلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارًا

اللغة : « وبار » اسم أمة قديعة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يبرين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وحمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف طروقها ، حتى اعتقد الناس فيها بعد أن ألجئ تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تَرَوْا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إِرْمًا » مفعول به أول لتروا « وَعَادًا » معطوف عليه « أَوْدَى » فعل ماض « بِهَا » جار =

وأهل الحجاز يَبْنُونَ الباب كله على الكسر ؛ تشبيها له بَنَزَال ، كقوله :
٤٨٢ — إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

== ومجرور متعلق بقوله أودى «الليل» فاعل أودى «والنهار» معطوف عليه «ومر»
الواو حرف عطف ، مر : فعل ماض « دهر » فاعل مر « على » حرف جر « وبار »
مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمر « فهلك » الفاء حرف عطف ، هلك :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « جهرة » مفعول مطلق لفعل محذوف ، نظير قولهم :
قدم فلان القرفصاء ، والعين يعربه حالا ، نظير قولهم : طلع زيد بغتة « وبار » فاعل
هلكت مرفوع بالضمّة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله « وبار » في آخر الشطر الأول من البيت الثاني ، وفي قافية
ذلك البيت ؛ فإنه في الموضع الأول بناء على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر
بنى تميم ، ثم أعربه في الموضع الثاني إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضمّة لما اضطر إلى ذلك .
وزعم قوم أن الثانية ليست علما ، بل هي فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة
معطوفة بالواو على جملة هلكت ، ومن حقها أن هذا أن ترسم هكذا « فهلكت
جهرة وباروا » .

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد ليسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب
أنه للجبين بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام : امرأته ، قاله ابن منظور في لسان
العرب (مادة رقت) .

اللغة : « حذام » اسم امرأة ، قال السيوطي : هي حذام بنت الريان بن جسر بن
تميم ، ويقال : هي امرأة من عنزة وأبوها الصتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قالت » قال : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة من الفعل
وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا :
فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعله ، وضمير العائدة العائد إلى حذام
مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء حرف دال على
التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبر إن
« قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « حذام » فاعل قالت ، ==

الخامس : « أَمْسِر » مُرَاداً به اليومُ الذي يليه يوئُك ، ولم يُصَفْ ولم يُقَرَّن بالألف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بنى تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَعْدُول عن الأَمْسِر ، كقوله :

٤٨٣ — * لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِثْلُ أَمْسَا *

== مبنى على الكسر في محل رفع ، وجلة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبنى على الكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلاً ، وقد دلت قوافى القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤) ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا *

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إني رأيت » « عجيا » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزا » جمع عجوز ، وهى من النساء المرأة التى هربت وشاخت « السعالي » جمع سعلاة — بكسر السين وسكون العين — وهى الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على السنة العامة فى مصر .

ورواية الأعم * عجائزا مثل الأفاعى خمسا *

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التثنية اسمها مبنى على السكون فى محل نصب « رأيت » فعل وفاعل « عجيا » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كاللؤلؤ هنا فاللام عنده واقعة فى راب قسم ==

وجهورهم يخص ذلك بحالة الرفع ، كقوله :
٤٨٤ — اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أمس

مقدر ، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ، وعجبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .
الشاهد فيه : قوله « مذأسا » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل على أن قوما من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها ومن الناس من قال : إن «أسا» في البيت فعل ماض ، والتقدير «مذأسى الساء» وأنت حير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أنف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت من الخفيف .

اللمعة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكذا ، تريد أنه استمسك به وجعله عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال «الرجاء» هو الأمل وتوقع حصول ما نطلبه وترقبه «عن» ظهر ، و يروى في مكانه «عن» بالزاي ، ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرُّكَ فَأَضْحَحْتُ نُجَازِيَهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

« بأس » بالباء الموحدة - أى شدة ومشقة ، ويقع في بعض الأمهات « يأس » بالثناة التحتية « تناس » معناه تغافل ، ولا تلق بالاله .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم «عن» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم «بأس» فاعل عن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الذى» اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أمس » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً ، على تقديره مُضَمَّنًا معنى اللام ، قال :

٤٨٥ — * وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ *
وَالْقَوَافِي بِمَجْرُورَةٍ .

صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس تضمنه أَمْسٍ .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أَمْسٍ » فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ فدل ذلك على أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .
٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبعية الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف نجران ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضاائه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؛ فالصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أعلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون في محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جاز ومجرور متعلق بقوله يجيء ، وجملة يجيء وفاعله وما تعلق به لا عمل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، وجملة أعلم وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف وقضاء من « قضاائه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير الغائب العائد إلى أَمْسٍ مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « أَمْسٍ » فاعل مضى مبنى على الكسر في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أَمْسٍ » فإنه مكسور مع أنه في مكان المرفوع لكونه فاعلاً ؛ فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بأَمْسٍ يوماً من الأيام الماضية مُبْهِمًا ، أو عَرَفْتَهُ بالإضافة ،
أو بالأداة فهو مُعَرَّبٌ إجماعاً ، وإن استعملت المجرّد المراد به معيّنٌ ظرفاً
فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً .

فصل : يَعرَضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب ^(١) :

الأول : أن يكون أحدُ سَبَبِيَةِ العلمية ثم يَنْكَرُ ؛ تقول « رَبٌّ فَاطِمَةٌ
وَعِمْرَانٌ وَحُمَيْرٌ وَيَزِيدٌ وَإِسْرَاهِيمٌ وَمُعْدِيكَرِبٌ وَأَرْطَى » .
ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية ، كـ « أُنْخَر » و « سَكْرَان »
فسببونه يُبْقِيهِ غير منصرفٍ ، وخالفَهُ الأَخْفَشُ في الحواشي ، ووَافَقَهُ
في الأوسط ^(٢) .

الثاني : التصغير المُزِيلُ لأحد السببين ، كـ « حُمَيْدٌ » و « حُمَيْرٌ » في أحد
وعمر ، وعكسُ ذلك نحو « تَحْيَلٌ » عَلَمًا ؛ فإنه ينصرف مُكَبَّرًا ولا ينصرف
مُصَغَّرًا ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير ^(٣) .

(١) في هذه المسألة قولان آخران غير القول الذى اختاره المؤلف والذى حاصله
أنه لا يجوز صرف الاسم الذى اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا
بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذى
اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقاً ، أى وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو
لم يوجد ، وأما القول الثانى فحاصله أنه يجوز صرف الاسم الذى على صيغة منتهى الجموع -
وهو المعبر عنه بالجمع الذى لا نظير له فى الآحاد - فى الاختيار مطلقاً : أى وجد أحد
الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا فى الاسم الذى اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه
الوصفية فسمى به ، وبيننا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « تحيلى » على وزن تدرج مضارع دحرج .

الثالث : إرادة التناوب ، كقراءة نافع والكسائي (سَلَا سِلَا)^(١) ،
و (قَوَارِيرًا)^(٢) ، وقراءة الأعشى (وَلَا يَبْعُونَا وَيَبْعُونَا)^(٣) .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

— ٤٨٦ — * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة
التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف
ههنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي *

اللغة : « الخدر » بكسر الخاء المعجمة وسكون الذال المهملة - أصله المنزل تقصر
فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة مخدرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها
لاتبرحها ، ويكون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكينة أمور نفسها لاتخرج لحاجة
من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالخدر المودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير
ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات
القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه ،
وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٤٥٤ الذى مضى
فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلة - بفتح الواو وسكون الياء - وهى العذاب
الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ،
أى ماشياً على رجله ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله
فى بيت سابق على بيت الشاهد * ويوم عقرت للعدارى مطيقى * « دخلت » فعل
وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاف و « عنيزة »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، رجلة دخلت الخدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة^(١).

وأجاز الكوفيون^(٢) والأخفش^(٣) والفارسي^(٤) للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، واحتج عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةٍ النَّفُوسِ غَدُورَ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

إليها « قالات » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الولايات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول « إنك » إن : حرف تأكيد ونصب ، والكاف ضمير مخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب « مرجلي » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء التمسك مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « عنزة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علما مؤنثا (١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو علي الفارسي - وهما من شيوخ البصريين - علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد يثبت من السكامل من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، من كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأيبر .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشعري أشاعرة وفي جمع مهلب مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسبة ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكثائب » الكثائب : جمع كنيبة ،

وهى الفصيلة من الجيش ، وتطلق الكتبية على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد المنية ؛ لأنها تقتال الناس وتفتك بهم «شبيب» هوشيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ بَكَ مِنْكُمْ كَابِنِ مَرْوَانَ وَابْنِهِ

وَعَمْرُو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ
قَمِيئًا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعْنَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَيْبٌ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « الأزرق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مخنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لفائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عِبَادٍ فِيهَا وَالِدٌ حَدَبٌ
فنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَاكِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعٍ

فقد منع « مرداس » من التثنية مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية .

فصل : النقص المستحق لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياءه رفعاً وجراً ، ونُونٌ باتِّفاق ، كـ «جَوَارِ» و «أَعْيَمِ» ، وكذا إن كان علماً كـ «قَاضٍ» علماً امرأته ، وكـ «يَزْمِي» علماً ، خلافاً ليونس وعيسى^(١) والسكائي ؛ فإنهم يُثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

— ٤٨٨ — * قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْيَلِيَا *

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عَدَّتْ عَلَى بَزْزَبَرَا
 فقد منع «زوب» الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القرسي :
 وَقَائِلِهِ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَّاءُ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
 فقد منع «دوسر» من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .
 وقد قال ابن هشام للؤاف في منع صرف النصرف «وهو الصحيح ، لسكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع» اهـ .

(١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والسكائي وأبو زيد والبغداديون .

— ٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

* لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا *

اللفظة : «يعلياً» تصغير يعلى علم رجل «خلقاً» بفتح الخاء واللام جميعاً - أراد به رث الهيئة «مقلوياً» هو اللعجافى النكش .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق «عجبت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «منى» جار ومجرور متعلق بعجب «ومن» الواو حرف عطف ، من : حرف جر «يعلياً» مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله في غير العلم :

— ٤٨٩ — * وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَاً *

== نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للاطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بمجيب « رأيتي » رأى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون لاقاية ، وياء التثنية مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية - وهو الأظهر - فهذا حال من ياء التثنية ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقلوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يعيليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيدييه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبدالله بن أبي إسحاق النحوي الحمصى بالولاء ، وكان عبد الله يلعن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتنى فلعننت أيضاً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ *

اللاغة : « المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل بالنسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ، والمولى في نظر العرب من الحسة والضعة بحيث لا يرونهم في مصافهم ، وقد زاد الفرزدق لجعل عبدالله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا محل لها من الإعراب « هجوته » هجا : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وتصغير القائب ==

هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرؤه من الناصب والجازم وفأقاً للقرآن ، لا حُلُولُهُ محلّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلَّا تَفْعَلُ » ^(١) .

العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر « عبد » اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مولى » خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مواليا » حيث عامل النقص المنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجزه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ما هو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنيًا من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد عللوا بناء ما جاء مبنيًا من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أوفى معناه أوفى استعماله ، على ما علمت في باب المعرب والمبنى أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتل معاني متعددة ، ولا ينفك لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذلك مثلاً عبارة « ما أحسن خالد » فإن هذه العبارة تحتل أن يكون مراد التشكيم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد

== المتكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالده، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعاني، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أي أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالد» دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد، ولم يكن مستدعيا للجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر ورك هذا الكلام بته، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ماهو؟ فقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم بينا أنه لأن كل واحد منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ماهو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه المفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضربروا لذلك مثلا عبارة «لا تمنع الجفاه وتمدح خالدا» فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون المتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

== كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفعال واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهاء عنه ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالد ، ويتميز بعض هذه المعاني من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعلين - وهما « تعن » و « تمدح » - محذومين دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهي المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفعال كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول محذوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى اللعنة ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلم يتعلق النهي به ، وإذا جاء بالفعل الأول محذوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستئناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت المعاني المختلفة التي تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا في الأسماء كما تقررون.

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالد » وإن أردت النهي عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت ==

= انتهى عن الأول وإباحة الثاني قلت «لأنن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل، وهذا أمر في غاية الوضوح.

وأما البصريون فقالوا: إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم، في عدة وجوه، والشئ إذا شابه الشئ شبا قويا أخذ حكمه، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب، فأخذ الفعل المضارع - لما أشبهه شبا قويا - هذا الحكم.

فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه.

الوجه الأول: أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو «زيد قائم» والفعل المضارع يقع خبرا نحو «زيد يقوم» والاسم يقع صلة نحو «هذا رجل جواد» والفعل المضارع يقع صلة نحو «هذا رجل يجود» والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو «جاءنا الذي قام أبوه» أو وحده نحو «جاء القائم» وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو «جاءنا الذي يقوم أبوه» ونحو «جاء الذي يقوم» والاسم يقع حالا نحو «جاء زيد راكبا» والفعل المضارع يقع حالا نحو «جاء زيد يركب» فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به.

الوجه الثاني: أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا.

فإن قلت: أفلمست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم، لأنه في الفعل غير متعين، وهو في الاسم متعين؟ - قلت: إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا لتكون الإعراب أصلا في الاسم، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فليست أنكر شيئا منه، وخاصة لأنني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به.

وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

على الاسم، ويجعلون توارد المعاني المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياسا مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل المضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة العديدة ومن بينها هذا الوجه، فإن ضعف وجهه منها كانت بقية الوجوه كافية في إثبات المشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام السكوفيين، فنفتن لذلك واقعك .

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم : أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به، ألسنت ترى أنك لو قلت « يحضر محمد » كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أجزاء الزمانين، فإذا قلت « سيحضر علي » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليحضرن محمد » تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضا .

الوجه الرابع منها : أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، تقول « إن محمدا ليضرب عمرا » كما تقول « إن محمدا يضارب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمدا لضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمدا لا ضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل المضارع تقترب به هذه اللام ولا تقترب بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترب بالاسم علمنا أن للمضارع يشبه الاسم ولا يشبهه الماضي ولا الأمر .

الوجه الخامس منها : أن الفعل للمضارع واسم الفاعل يجريان معا على حركات وسكنات متوافقة، فضارب يجري في الحركات والسكنون على ما يجري عليه بضرب، ومستغفر يجري كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابله = (١٠ - أوضح المسالك ٤)

== حرف متحرك في الفعل المضارع ، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل ، ولا بقدر في ذلك نحو بقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً في حين أن ثاني حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعلته تصريفية .

وإذا علمت أن النعاة كلهم كوفيم وبصربهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمرا » أو تقديرنا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » ولستكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع ، ولهم في هذا الموضوع أربعة أقوال ، ونحن نذكرها لك موضحة ، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض ، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول - وهو قول الرأى وغيره من حذاق الكوفيين ، وقول الأخفش من البصريين ، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً هو تجرده من الناصب والجازم ، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدماً ، نفي أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع ، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أجازم امتنع الرفع ، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة ، نفي أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدماً علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدى ، والرفع أمر وجودى ، والأمر العدى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطئ ، وذلك لأن المعارض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم ، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك ، =

== وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون النجرد أمرا عديا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدى لا يكون علة في الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عديا مطلقا ، لكن إذا كان عديا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وهما التجرد من قبيل العدى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الرفع للفعل المضارع هو حلو له محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » في قولك « زيد يقوم » فدخل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد امتنع على هذا القول بأن المضارع قد وقع في مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، ويان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « ما يزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فنجد في كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع في المكان الذى وقع فيه للمضارع في كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلو له محل الاسم أنه يقع موقعا في الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه للمضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعة - أى مشابهته - للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل في الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المعتز عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل في الأفعال الإعراب .

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »^(١) ، ولا تقتضى تأييد النفى

== القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أنيت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل للمضارع ، وجزء الشئ لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع فى قولك « لن أزور عليا » وفى قولك « لم أزور عليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله « وهى لنفى سيفعل » أن لن تنفى على نفى الفعل المستقبل ، وهو الذى يعبر التكميم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع الذى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال ، فإذا قال قائل « سيحضر خالد » فأردت أن تنفيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفى لن للفعل فى الزمان للمستقبل على ضربين ، لأنه إما أن يكون لهذا النفى غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فإن نفى البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) فإن نفى أبراح الأرض مستمر إلى أن يجيبه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفى لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والحال لا يقع ، فإنه لو وقع لانقلب ممكنا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيده ، خلافاً للزحشرى^(١) ، ولا تقع دُعائِيَّةٌ ، خلافاً لابن

(١) ادعى جاز الله الزحشرى دعويين كل منهما غير مسلمة له .

أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأعمدج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهى إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفى لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفاً ، ويكون نفى لن نوعاً واحداً ، وقد استدل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولاً أن « لن » لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال نرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسياً) إذ كيف ينفى تسليمها لإنسياً نفياً مستمراً لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثانى أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ (أبداً) معها تكراراً لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى (ولن يتمنوه أبداً) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وقوله جلت كلمته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى (لن يخلقوا ذباباً) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق القباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلى كما قلناه فى أول كلامنا ، وكلامه فى دلالة لن وضعاً ، ولئن سلطنا جدلاً دلالتها على تأييد النفي فى هذه الآية بمعونة العقل فإننا لا نسلم أنها فى كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلّم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر فى الكشف فى تفسير قوله تعالى لموسى (لن ترانى) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما يحتمل أن يكون المراد به نفى الفعل فى جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفى الفعل فى بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل « تم » فقلت له « لن أقوم » صلح =

السَّراج^(١)، وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نونا ، خلافاً للفرء ، ولا « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائي .

الثاني : « كُنْ » المصدرية ، فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها « أن » مضمرة^(٢) ، وقد تظَّهر في الشعر ، وتعيَّن المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

== ذلك القول منك لأن تريد به أنك تمتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك تمتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أفوم » لكان صالحاً لذلك أيضاً من غير أن يدل على تأييد أو ناكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصوداً به الدعاء ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى (رب بما أنعمت على قلن أكون ظهيرا للمجرمين) وهو كلام عجيب ، لأن الآية الكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه معنى اللبيب أن لن تأتي للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتل أن تكون دالة على النفي المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتعد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشاء ، ولم يكتف بنفي هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر (١٤ ص ٢٤ وما بعدها) أن الأخفش يرى أن كي لا تكون إلا حرف جرد لا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن ==

(لِكَيْلَا تَأْسَوْا) ^(١) والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن ، نحو قوله :

٤٩٠ — كُنْ لِقَضِيٍّ رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

= الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة ، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرية ، وأنه إذا وقع في الكلام « أن » بعد كي كما في قول جميل بن معمر * لَكِمْ أَنْ تَغْرَ وَتَخْدَعَا * كانت أن مصدرية أيضاً ، وكانت أن بدلا من كي ، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات . * كي لتقضيني رقية بعض ما * كانت كي مصدرية ناصبة للمضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب « كيحه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا ؟ مثلا ، فمكن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ — هذا الشاهد بيت من الليد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل

هذا البيت قوله :

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ
كُنْ لِقَضِيٍّ رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي ... الْبَيْت ، وبعده
حُلُوءَةً إِذْ نُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ الْمَاعُونَ بِالْقَسْرِ

اللغة : « لتقضيني » لتوف لي بما وعدت ، تقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرا ذمته منه « محتلس » ذكر العيني والبغدادى أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشيء خطأ ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهبنا إليه أن يكون « محتلس » اسم مفعول من هذه المادة الإعراب : « كي » حرف تعليل مبني على السكون لا يحل له من الإعراب « لتقضيني » اللام للتعليل مؤكدة لكي ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى « وعدتني » وعد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا =

وقوله :

— ٤٩١ — * ... كَيْمًا أَنْ تَفْرَ وَتَحْدَعَا *

تقديره : هو يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثاني محذوف وتقدير الكلام : لتقضيني الذي وعدتني « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محتلس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضيني » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وقول الآخر * أبى الله أن أسمو بأُم ولا أب * ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يخلل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وليس يصحیح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أ كُلِّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَفْرَ وَتَحْدَعَا ؟

اللغة : « مانحا » اسم فاعل من المنح ، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت السكين درهما « نفر » مضارع غررته نفره — من باب مد — إذاخذعته وزينت له غير الزين « تحدع » تفسير لنفر ، ومعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « أ كل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله

« لسانك » لسان : مفعول أول لسانح ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « كما » كي : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ونصب ، ولا وجه لواحد منهما « أن » حرف مصدرى ونصب « تفر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ونخضع » الواو حرف عطف ، نخضع : معطوف على تفر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بماخ ، والتقدير : أصبحت مانعا لسانك كل الناس للفرور .

الشاهد فيه : قوله « كما أن تفر » فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كي - في هذه العبارة - يدل على أن « أن » تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام ، نحو قولك : جئت كي أنعلم ؛ وظهور أن بعد كي يعين أن تكون كي حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفا مصدريا ؛ وقد علم أن « أن » حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون « أن » على هذا مؤكدة لكي ؛ والتأسيس - أى كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد . والخاص أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذلك كي وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كي لا يكون دولة) وبذكرها مسبوقة باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكى لاتأسوا على ما فاتكم) وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبوقة باللام وبعدها أن المصدرية كما فى البيت الشاهد رقم ٩٢ الآتى وما سنذكره معه من الشواهد .

والثانى : أن العلماء - ونعنى بهم هنا سيويوه وجمهور البصريين - يرون أن كي إذا نصبت المضارع فهى مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن « كي » قد تكون تعليلية بمعنى لام التعليل ؛ فالتأصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ مالم يكن التأكيد أمراً لامتدوحة عنه حينئذ يصار إليه .

ويحوز الأَمْرانِ في نحو (كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً)^(١)، وقوله :

٤٩٢ — * أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَيَّ *

وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكي أتعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كي » مصدرية ؛ لأنك لو جمعت « كي » تعليلية لصرت إلى التأكيد ولك معدل عنه .
 وإذا قلت « كما أن تفر ونخدعا » تعين أن تكون كي حرف تعليل ، وأن حرف مصدرى ؛ لأنك لو جمعت كي حرفا مصدريا لصرت إلى التأكيد ولك عنه معدل .

فإذا قلت « جئت كي أتعلم » جاز أن تكون كي مصدرية ولام التعليل قبلها مقدره ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل وأن المصدرية مقدره بعدها .
 وإذا قلت « لكما أن تطير » جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل فتكون هي مؤكدة للام .
 وإنما رضيت بالتأكييد هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدل .

فتحصل أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .
 (١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره للؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَتَتَرُكُهَا شَدًّا بَيِّدَاءَ بَلْقَعِ *

اللقعة : « تطير » تذهب بسرعة « بقريق » القرية — بكسر القاف وسكون الراء — جلد الماعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شنا » الشن — بفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذي تحرق « بيداء » هي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها : أى يهلك « بلقع » بزنة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : « أردت » أراد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « لكما » اللام =

الثالث : « أن » في نحو (وَأَنْ تَصُومُوا)^(١) (وَالَّذِي أَلْمَعَ أَنْ

== حرف تعليل وجره ، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفاً ، صدرى بأن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « يقرئ » الباء حرف جر ، قرئة : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وقرئة مضاف وباء للتسكيم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الاء حرف عطف ، ترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغاية العائد إلى القرية مفعول به « شنا » حال من المفعول أو مفعول ثانٍ لترك « بيداء » جار ومجرور متعلق بترك « بلقع » صفة لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « لكيا أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشد أبو روان :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَسْكُتُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر للؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) وقول العرب في مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر « أن ترد للماء بماء كيس » والتقدير في الآية الكريمة : صياحكم خير لكم ، وفي اللثل الأول : سماعك بالمعدي خير من رؤيتك إياه ، وفي المثل الثاني : ورودك الماء بماء ==

يُفْعِرَ لِي^(١)، وبعضهم يُهْمِلُهَا خَلًّا عَلَى «مَا» أُخْتِهَا، أى: المصدرية،
كقراءة ابن مُحْيِصِن (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ)^(٢)، وكقوله:
— ٤٩٣ — * أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أُنْمَاءٍ وَيَحْكُمَا *

= أ كَيْس، أى أ كثر دلالة على العقل، وتقع أن في وسط الكلام فيكون المصدر
فاعلاً نحو قوله تعالى (أَلَمْ بَأْنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لَدُنْكَ اللَّهُ) التقدير: أَلَمْ
بَأْنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا خَشَعَ قُلُوبُهُمْ، أو يكون المصدر مفعولاً به نحو قوله تعالى (فَأُزِدْتُ
أَنْ أَعْيَبَهَا) التقدير: فأُزِدْتُ عَيْبَهَا، أو يكون المصدر مجروراً بالإضافة نحو قوله تعالى
(مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ) التقدير: مَنْ قَبْلَ إِتْيَانِ يَوْمٍ، أو يكون مجروراً
بجرف الجر نحو قول الراجز:

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ *

التقدير: مَنْ رَأَتْهَا رَأْسِي - إلخ.

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن
هذه على أن أصلها (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْمُوا الرِّضَاعَةَ) فهو منصوب بمحذف النون، والجمع
بالنظر إلى معنى «مَنْ» وقد حذف واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين، لفظاً،
ثم استتبع ذلك في الكتابة، وهو تكلف.

— ٤٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف
صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* مِثِّي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

اللغة: «تقرآن» يقال: قرأت السلام على زيد أفرؤه، قراءة، تريد أنك قلت
له اقرأ السلام على فلان، أى اتله أو أعد عليه «السلام» هو التحية مطلقاً، سواء
أ كانت من لفظ السلام أم من غير لفظه «ويحكما» هو مصدر معناه «رحمة لهما»
واتصابه بفعل من معناه «ألا تشعرا أحداً» أى لا تعلما بما حملكما من السلام
عليها أحداً.

الإعراب: «أَنْ» حرف مصدرى مهمل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب =

وتأتى « أن » مُفسَّرةً ، وزائدةً ، وَخُفَّةً من أن ؛ فلا تنصب للمضارع .
فالمفسَّرة هي : المسبوقة بحملة فيها معنى القول دون حُرُوفه ^(١) ، نحو (فَأَوْحَيْنَا)

== « تقرأن » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بـ « على » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، أو لكونه مخنثاً بألف التأنيث الممدودة ، « وبحسبك » ويح : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من منناه ، أى رحمتك رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرأن « السلام » مفعول به لقوله تقرأن « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفي « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « أحداً » مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرأن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوماً من العرب يهملون « أن » المصدرية كما يهمل جميعهم « ما » المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها في عجز البيت الذى رويناه ، وذلك في نظرنا قادح في صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد في هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هي المصدرية الناصبة للمضارع ، ولكنها الخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله في محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخيرها بفواصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن المحققة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنفيس أولو — إلخ الفواصل التي سبق بيانها والاستشهاد لكل منها في باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر في هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضاً .

(١) جملة ما يشترط لتحقيق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة ، ونبين لك عتزل كل شرط منها ، فنقول :
=

= الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفردا لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وأن في هذه الآية مخفية من الثبيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (الحمد لله رب العالمين) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (آخر دعواهم) .

الشرط الثاني : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن افعل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « افعل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، وأجاز جاز الله الزحشرى في قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن (قلت) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها بافيا على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلي ، فإن خرج عن معناه الأصلي جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجدا أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بـ « فتقول » « اشتريت عسجدا ذهباً » ويكون الاسم الثاني بدلا أو عطف بيان ، والثاني أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجدا أى ذهباً » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفعل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى في هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء الملفوظ بها أو القدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفَلَكَ) ^(١) (وَأَنْطَلَقَ اللَّأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) ^(٢) .

والزائدة هي : التالية لـ « لَمَّا » ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) ^(٣) ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

* كَأَنَّ ظَنِّيَّةَ تَمَعَاوُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ^(٤) *

هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا في تحليل هذا المقال : إنك لو قلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك « أد واجبك » تفسيراً لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها ليس تفسيراً لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيراً لنفس الفعل السابق ويأنا له نحو قولك « أمرته أن اضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن يبان لنفس أمرته ، وإما أن يكون تفسيراً ويأنا لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك » ليس تفسيراً ويأنا لقولك كتبت إليه ، ولكنه يبان للمكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي نشير إليه بيانا لا يحتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره للمؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْمَا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ *

والشاهد فيه ههنا قوله « كأن ظبية » فيمن رواء بحر ظبية ، فإن تحريك ذلك على أن ظبية مجرور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواء بالنصب فعلى أن « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأغاريب وقد ذكرناها هناك .

أو بين القسم ولو^(١)، كقوله :
 ٤٩٤ — * فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ * .

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزد فيها « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون ، وزاد في غير هذا الكتاب موضعاً رابعاً ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :
 فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَتْهُ مُعَاطَى يَدِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ
 وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا في هذا البيت ، ورغم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها ، ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لا تقع بعد حتى .

والصواب أن « إذا » في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلاً مقدرًا تضاف هي إلى جملته ، والتقدير : فأمله حتى إذا يقال فيه كأنه — إلخ .
 وقد ذكر الأخفش أنها تزد في غير هذه المواضع الأربعة ، وخرج على زيادتها قوله تعالى : (ومالنا ألا نتوكل على الله) زعم أن « أن » زائدة وأن تقدير الكلام : ومالنا لا نتوكل على الله ، لثلايق المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن « أن » في الآية السكريمة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدرا ، والأصل : ومالنا في ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياساً سائغ .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٥٥) ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَعْمَرِي كَيْنَ جَدَّتْ عَدَاوَةُ يُبَيْنِنَا كَيْنَتَحَيِّنُ مِنِّي عَلَى الْعَظَمِ مَيْسَمُ
 فَأَقْسِمُ أَنْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمُ

الإعراب : « أقسم » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو « وأنتم » الواو حرف عطف . أنتم : معطوف على =

وَالْمُخَفَّفَةُ مِنْ أَنْ هِيَ : الواقعة بعد عَلِمَ ، نحو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)^(١) ، ونحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ)^(٢) ، أو بعد ظَنَّ ، نحو (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ)^(٣) ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً ، وهو الأرجح ، ولذلك أجمعوا عليه في (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)^(٤) ، واختلفوا في (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً)^(٥) ، فقرأه غير أبي عمرو والأخوين بالنصب^(٥) .

== نأ في قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع التصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلاً « لكان » اللام واقعة في جواب لو ، وكان : فعل ماض يجوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أقسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم مذكور في هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموضع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ كَوُ سَكُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

والقدير : أقسم والله لو كنت حراً لعرفت لى متزاقى ، مثلاً .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة السائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان حمزة والكسائي ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بربيع =

الرابع : « إِذَنْ » وهى حرفُ جَسَوَابٍ وجزاء^(١) ، وشرطُ إحمالها ثلاثة أمور :

== وهما أمران تنبئك إليهما ، الأول : مذهب سيدييه والجمهور - وحاصله أن العلول عليه في اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى ، فإذا جرى بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جرى بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيدييه ، وذهب أبو العباس للبرد إلى أن العبارة باللفظ ، فكلما كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم بجرى الظن ، ولا إجراء الظن بجرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيدييه .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعا تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى للبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيدييه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إذن » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا اختلافا كثيرا ذا مراتب يعقب بعضها بفضا ، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلاف الأول : أهى حرف أم اسم ؟ ولهم فى ذلك - على وجه الإجمال - قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلاك : إذا زرتى أكرمك ، فجملة زرتى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين ، فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ودخولها فى تأويل مصدر :-

= يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الدال - وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى - ثم حذفت الجمة التى تضاف إليها إذ - وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالتكهنات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف : وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخلقى بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؟ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الدال - و « أن » للمصدرية ، نقلت حركة الهمزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذبت الهمزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذ وأن ، فحذفت الهمزة من أن ثم الألف من إذ لتتخلص من النقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذ تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تفاقده - يدل على أنهما بريان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل النصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمرة بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذت » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيسكون للخليل =

== رأيان في «إذن» والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذ به .
 الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطاً ناصباً للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيويه ، فذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقد يفارقها ، فهي دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تنحصر للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل «إني أحبك» فقلت له «إذن أظنك صادقا» فإن هذا الكلام الذى أجبت به لادلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التى اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن تنعرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع ، ونحن سنتعم كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استسكنت «إذن» الشروط التى ذكرها النحاة استقراء من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها رفوعا ، أم لا يجوز ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا ؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لغتهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحكاها عنه سيويه (٤١٢/١) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد نقل البصريون - بكاتبة عيسى بن عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب السكوني ، وخالف في ذلك جمهور السكونيين فلم يجز أحدهم رفع الفعل المضارع بعد «إذن» .

أَحَدُهَا : أَنْ تَقْصِدَ ، فَإِنْ وَقَعَتْ حَشْوًا أَهْمَلْتُ ، كَقَوْلِهِ :

— ٤٩٥ — * وَأَمَّا كُنْ مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا * *

== متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر السكائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشان والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لسكنها — مع ذلك كله — لغة نادرة جداً .

٤٩٥ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبه مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشده للؤاف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَيْثُنُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللفظة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بمثلها» أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة «أمكنى منها» أى جعلنى متمكناً منها «لا أقبلها» لا أتركها ولا أردّها ، وهى بالقاف المثناة ، ويروى «لا أقبلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان يفيل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «لى» جار ومجرور متعلق بـ «عاد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزیز» مضاف إليه «بمثلها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ «عاد» أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وأمكنى» الواو حرف عطف ، أمكنى : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق بـ «أمكنى» «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أقبلها» أقبل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب .

وأما قوله :

٤٩٦ — * إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا *
فضرورة ، أو التَّخَبُّرُ محذوفٌ ، أى : إني لا أستطيع ذلك .

تتَّ الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملتها .

ومما ينبغي أن تنبه له أن « إذن » تقع حشوا في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وخبره ، نحو أن تقول « زهد إذن يكرمك »
جوابا لمن قال لك : سأزورك اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه ، نحو أن تقول « إني تزرنا
إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء أ كان القسم مذكورا نحو أن
تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفا ، نحو أن تقول « لئن زرني
إذن أكرمك » فإذا وقعت في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف لدلالة
جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها »
هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو
المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى فائل معين ، والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* لَا تَتَرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا *

اللفظة : « لا تتركني » يريد : لا تصبرني بهذه المنزلة ، ونظيره قول النابغة الذبياني
في اعتذاراته للملك النعمان :

فَلَا تَتَرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مُطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
: شطيرا « الشطير — بفتح الشين — مثل البعيد والغريب في الوزن والمعنى
« أهلك » أموت » طير « طير » معناه الأصلي أذهب بعيداً .

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب^(١)، وقد قرئ (وَإِذْ

== الإعراب : « لا » حرف نهي « تتركى » تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، وباء المتكلم مفعول أول لتترك مبنى على السكون في محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطيرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسم مبنى على السكون في محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أطيرا » فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والآف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدر ، بل هي مسبوقة بقوله إني ، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن في حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهي هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فلما في البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام . وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن « إذن » وما بعدها جملة في محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و « إذن » واقعة في صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إن لا أستطيع ذلك ، أو قال : إني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكر فقال : إذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قات : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذن » بعد واو العطف وقائه ، أو تستوى حروف العطف كلها في ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية أن حروف العطف كلها سواء في ذلك الحكم ، وذلك لأنه يقول « وانصب وارفعاً * إذا « إذن » من بعد عطف وقعا » وعلى ذلك لوقات « أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء » جاز في « أقاتل » =

لَا يَلْبَسُوا^(١) (فَإِذَا لَا يُؤْتُوا^(٢)) ، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .
 الثانى : أن يكون مستقبلاً ؛ فيجب الرفع فى نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً
 لمن قال « أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا » .

الثالث : أن يَنْصِلَ ، أو يَفْصِلَ بينهما القسم^(٣) ، كقوله :

— ٤٩٧ — * إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحِجَارٍ

= النصب والرفع ، ولكن عبارة ابن هشام هنا خست هذا الحكم بقاء العطف وواوهِ
 وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع فى الفعل
 المضارع الذى يلى « إِذَنْ » للسبوقه بـم أو غيرها من حروف العطف :

(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبى بن كعب .

(٣) أجاز ابن هشام فى معنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور
 وأجازهُ ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالدعاء ، وأجازهُ الكسائى وهشام مع الفصل
 بمعمول الفعل ، إلا أن الكسائى يرجح النصب وهشام يرجح الرفع .

٤٩٧ — قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وهو مذكور
 فى ديوانه بيناً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت
 من الوافر ، وعجزه قوله :

* يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ *

اللغة : « نرْمِيهم » أصل معنى هذه الكلمة نظرح عليهم وتقذفهم ، وأراد نصيبهم
 « يشيب » يروى هذا الفعل بقاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل ، ويروى بالياء ،
 والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها
 تصيره أشيب ، والأصل فى هذه العبارة قوله تعالى : (يَوْمَا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ، السماء
 منقطة به) .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب =

«والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «زيمهم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الفاعلين مفعول به مبني على السكون في محل نصب «بمحرب» جار ومجرور متعلق بنرى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما يتعلق به في محل جر صفة لحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله زيمهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرى بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك الفاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعماله له - مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اغتفار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتركب منها الكلام مؤكده ، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيتين التلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذي حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله رها» وكفصله بين الجار والمجرور كالذي حكى عن السكسائي من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللاً فريية من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرةً وَجُوباً في خَمْسَةِ مواضع :
أحدها : بعد اللام إن سُبِقَتْ بِكَوْنٍ ناقص ماضٍ منفي ^(١)، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ) ^(٢) (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) ^(٣)، وَتُسَمَّى هذه اللام لامَ الْجُحُودِ .

الثاني : بعد « أَوْ » إذا صَلَحَ في موضعها « حَتَّى » ^(٤)، نحو « لَا أَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » ، وكقوله :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوبا - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد ليفعل القبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوف ، وأن المحذوفة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد مريدا لفعل القبيح ، واللام فيما قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي بقدرته حيث يقول :

تَمَوَّتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُوْا وَاسْكِنِ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولا أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أَوْ » هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك أن « أَوْ » تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك والتردد نحو أن تقول « سأزور محمدا أو أبعث إليه رسولا » فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما =

== للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيمن إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت مع ذلك - شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدا أن يفرقوا بين هذين العنيين في اللفظ المؤدى إليهما ، فرقوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك ، ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول السكائى وهو شيخ شيوخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون «أو» لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف للمشارك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنوى ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوى ، وجعلوا ما بعد «أو» في تأويل مصدر مسبوكة من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفا بأو على مصدر آخر متصدا بما قبلها ، فإذا قلت « لألزمنك أو تمنحني حقى » كان التقدير عندهم ليسكونن لزومنى لك أو قضاء لحق منك فوفروا لأو معناها الأصلية . ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهي حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارتان سواء . أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التي يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهى زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول : لأطعمن الله أو يغفرلى ذنبى » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى عندها ما قبلها =

٤٩٨ — * لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمَتَى *

= نحو أن تقول «لأستظرن محمداً أو يحيى» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمداً إلى أن يحيى ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأقتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاثة التي ذكرناها نحو مثالمهم المشهور ، وهو «لأؤثمنك أو تقضيني حتى» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول : لأؤثمنك كي تقضيني حتى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهي إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لأؤثمنك إلى أن تقضيني حتى ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصح لك أن تقول : لأؤثمنك إلا أن تقضيني حتى ، أى ليسكونن لزومى إياك مستمرا في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذي تقضيني فيه حتى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فأعرف هذا كله والله ينفعك به .
٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ *

الآفة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا متقاداً لك بعد إباء وشك ، أو إذا عدته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذي يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المتى» جمع منية - بضم الميم فيهما - وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الآمال» جمع أمل - بزنة جبل وأجبال - وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذى يثبت على المكارة ولا تخور عزائمه للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محل له من الإعراب ، وفاعله =

أو « إلا » نحو « لَا أَفْتَلَنَّهُ أَوْ يُسَلِّمَ » ، وقوله :
 * كَسَرَتْ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا * — ٤٩٩

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الصواب » مفعول به لأستسهل . وحجلة الفعل للمضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « أو » حرف معناه إلى مبني على السكون لا محل له « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « للي » مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفي « انقادت » انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الآمال » فاعل انقادت « إلا » أداة حصر « لصابر » جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذي أنشده المؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :
 وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ .

اللفظة : « غمزت » لينت « قنأة » القنأة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف - بكسر التاء المثلثة ، بزة الكتاب - أداة تقوم بها الرماح وتعدل « كسرت كعوبها » الكعوب : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، « تستقيم » تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « غمزت » فعل ماض وفاعله « قنأة » مفعول به اغمزت ، وقنأة مضاف و « قوم » مضاف إليه ، وحجلة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القنأة مضاف إليه ، والحجلة لا محل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى »^(١) إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التسكُّم ، نحو

== جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فتاة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلاً بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون التالي لها اسماً ظاهراً ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضاً مما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حساً وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر (٢ / ٤٧) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف (٢ / ٣٩٤) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَايَتِ الْقَتْلَى تَنْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَا دِجْلَةٌ أَشْكَلُ
وكقول المرزوق :

فَوَا تَجِبَا حَتَّى كَلِمَتِ تَسْبِيحِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ نَجَاشِعُ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها ماض ، نحو قوله تعالى (حتى عفوا وقلوا) .

== وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
في رواية من رفع « تسكل » في هذا البيت ، وحتى هذه حرف ابتداء ، أى أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب للمضارع بعدها ، فقال الكوفيون : حتى هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المصبوك من أن ومدخولها مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون في إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الكوفيون فاحتجوا بما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كي » في نحو قولنا « أطلع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطلع الله كي تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما في قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشئ إذا قام مقام شئ أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدي حتى مؤدى كي أو إلى أن ؛ وقد اتفقا على أن كي تنصب المضارع بنفسها كما اتفقا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداهما ووقع موقعهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجوز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء ، وإما قلنا إن العامل في الفعل المضارع النصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لتبقى على =

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي) ^(١)، أو باعتبار ما قبلها، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ^(٢).

ويرْفَعُ الفعل بعدها إن كان حالا مُسَبِّغًا فَضْلَةً، نحو «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ» ومنه (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ^(٣) في قراءة نافع؛ لأنه مُؤَوَّلٌ بالحال، أى: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك.

= حالها الذى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها نجر الاسم، وذلك لأن «أن» المصدرية تكون فى تأويل مصدر مجرور بحتى.

وبقى مما يتعلق بحتى التى ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك، فلا ضرورة لذكر شيء منه.

كما بقى القول على المعنى الذى تدل عليه حتى حينئذ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن «حتى» التى ينتصب بعدها المضارع تأتى بمعنى كى. وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو قولنا «أسلم حتى تدخل الجنة» فإن الإسلام علة لدخول الجنة، كما اتفقت كلهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها، نحو قولك «لأسيرن حتى تطلع الشمس» فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهى بطلوع الشمس، وقوله تعالى (فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين، فإنه يجوز أن يكون المراد: قاتلوا الفئة الباغية لى ترجع إلى أمر الله، كما يحتمل أن يكون المراد: استعروا فى قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع، وقد زاد ابن مالك فى التسهيل معنى ثالثا حتى هذه، وهو أنها تأتى بمعنى إلا الاستثنائية. وخرج عليه قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ
كما خرج اتباعه عليه قول امرئ القيس:

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَا لِسَكَ وَكَاهِلًا
(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

ويجب النصب في مثل «لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» و«مَا سِيرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا» و«أَسِيرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا» لانتفاء السببية ؛ بخلاف «أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» فَإِنَّ السَّيْرَ ثَابِتٌ ، وَإِنَّمَا الشَّكُّ فِي الْفَاعِلِ ، وَفِي مَحْوِ «سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» لِعَدَمِ الْفَضْلِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ «كَانَ سَيَّرِي أُنْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إِنْ قُدِّرَتْ كَانَ نَاقِصَةً ، وَلَمْ تَقْدِرْ الْمَظَرَفَ خَيْرًا .

الرابع والخامس : بعد فاء السببية^(١) وواو الميئسة ، مَسْبُوقَيْنِ

(١) إِنَّمَا سَمِيَتْ هَذِهِ الْفَاءُ السَّبْبِيَّةُ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهَا سَبَبٌ فِي حَصُولِ مَا بَعْدَهَا ، وَسَمِيَتْ الْوَاوُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْمَبْعُثِ وَاوِ الْعِيَةِ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى : أَيْ أَنَّ حَصُولَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، لَا يَسْبِقُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ .
هَذَا ، وَاعْلَمْ أَنَّ لِلنَّعَاةِ فِي نَاصِبِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لِلتَّقَرُّنِ بِفَاءِ السَّبْبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْعِيَةِ خِلَافًا ، وَأَنَّ لَهَا فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ ، الْأَوَّلُ أَنَّ نَاصِبَ الْمَضَارِعِ حِينَئِذٍ هُوَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ، وَهِيَ مَضْمُورَةٌ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالثَّانِي أَنَّ نَاصِبَ الْمَضَارِعِ فِي هَذِهِ الْحَالِ هُوَ الْخِلَافُ بَيْنَ مَا تَقَدَّمَ عَلَى الْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَمَا تَأَخَّرَ عَنْهُمَا ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْكُوفِيِّينَ ، وَالثَّالِثُ أَنَّ نَاصِبَ الْمَضَارِعِ هُوَ الْوَاوُ وَالْفَاءُ تَنْفُسُهُمَا ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عَمْرِو الْجَرْمِيِّ ، وَيُنْسَبُ إِلَى بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ ، هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ فِي بَيَانِ مَذَاهِبِ النَّعَاةِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ، فَهِنَّ ادَّعَيْنَ أَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ الْقَوْلَ بِأَنَّ نَاصِبَ الْمَضَارِعِ هُوَ الْفَاءُ وَالْوَاوُ كَمَا ادَّعَى أَنَّ الْكُوفِيِّينَ لَمْ يَذْهَبُوا إِلَى أَنَّ نَاصِبَهُ هُوَ الْفَاءُ أَوْ الْوَاوُ ، كُلُّهُمَا الْحَاكِيَتَيْنِ غَيْرِ دَقِيقَةٍ ، وَالدَّقِيقُ هُوَ الَّذِي أَبْنَاءُنَاكَ بِهِ .

فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَزَعَمُوا أَنَّ الْجَوَابَ فِي هَذِهِ الصُّورِ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ أَوْ نَفْيٌ ، وَمَا هُوَ الْجَوَابُ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ «زُرْنِي فَأَكْرَمَكَ» كَانَ مَا قَبْلَ الْفَاءِ أَمْرًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَ الْفَاءِ أَمْرًا ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ «لَا تَجْهَلْ عَلَيْنَا فَنَعَابُكَ» كَانَ مَا قَبْلَ الْفَاءِ نَهْيًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَهَا نَهْيًا ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَهَا = (١٢) — أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ؛

بنى أو طلب مخضين ، نحو (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) (وَلَكَّا بَعْلَمَ

= موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه المواضع بأن الصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأننا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب في الفعل المضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقا ، والسبب في ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل منهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن الصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل « أن » الصدرية النصب في هذا الموضع وهي محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها وموثة إليها ، فكأنها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » الصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده ، مثل لام كي ولام الجحود وحق وأو فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب في الفعل ، بل هو الذي دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا نبني كلامنا في مثل هذه المباحث على الاختصار .
(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفي يأتي على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافي فيها حرفا من أحرف النفي كلا وما ، نحو قوله تعالى (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ونحو قولك « ما تزورنا فتحدث إليك » .
الصورة الثانية : ما يكون النافي فيها فضلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافي فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصبحك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفي فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي ، نحو قولك « فلما تزورنا فتبلغ صدورنا » .
=

== والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهي : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتثني ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النعاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد القراء على هذه الثمانية الترجي ، وقوم بذكرون أن الترجي لا طلب فيه لأن الترجي هو ارتقاب أمر لا وثوق بمحصوله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون في الاستفهام التقريري : يأخذ حكم النفي فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو بواو العلية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك في الألفية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريري يأخذ حكم النفي فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه ، وقد صرح صاحب الطمع بذلك حيث يقول « لافرق في النفي بين كونه محضاً نحو (لا يقضى عليهم فيموتوا) أم لا : بأن تقض بالأنحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتينا فتحدثنا ، ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو العلية بعد الاستفهام التقريري يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريري يفيد ثبوت الفعل ، لانفيه ، فلا تكون الفاء واقعة في جواب نفي ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت مخاطبك « ألم تأتني فأحسن إليك » إما أن تريد الاستفهام الحقيقي عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقي لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أتيتني فأحسن إليك ، على حد قوله تعالى (أليس الله بسكاف عبده ؟) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ^(١) (يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ
فَأَفُوزَ)^(٢) (يَا لَيْتَنَّا نَرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ)^(٣) (وَلَا تَعْمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ
= أضربت زيدا ، ولا يكون من غرضك أن يهلك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن
أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله » ١٨٠ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لا يفيد النفي فأوجبوا ألا ينتصب
للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه - أن المضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة
ذكروا أنه نصب لأحد سيئين ، الأول مراعاة صورة النفي ، وإن لم يكن نفيًا على
الحقيقة ، والثاني : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفي ، ولهذا تجد المؤلف يقول
بعد مثال النفي التالى حمزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي » .
وبما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل للمضارع
للمقترن بواو اللية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتعجب ،
والنفي ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة ،
وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدعاء والمرض والتعريض والترجى ، فينبغى ألا يقدم
على ذلك إلا بجماع » ١٨٠ .

وبما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع
المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه
لا ينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا
فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر * ياناق سبرى عنفا فسيحا *
البيت رقم ٥٠٩ الذى امتشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس
عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأَتُرْكُ مَنَزِلِي لِيَبِي تَعِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرْجِمَا

الأتى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء - وهو قوله
« فأسترجما » - من غير أن يكون واقعا فى جواب نفي أو طلب ، ثما تسكر أن
يكون الشاعر الذى استدلتهم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا
فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

عَلَيْكُمْ غَضَبِي^(١)، وقوله :

• لَا تَنْفَعُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ •

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ - هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٤) وقد نسبته قوم إلى المتوكل السككاني (انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤) وهو في كتاب سيويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

• عَارُ عَلَيْنِكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ •
ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تته » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله تته « وتأتي » الواو واو اللية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل مضارع منسوب بأن للضمرة وجوبا بعد واو اللية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منسوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « عار » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وعلى هذين القولين يكون قوله « عليك » جاراً ومجروراً متعلقاً بعار « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل ماضٍ وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه ساق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن للضمرة وجوبا بعد واو اللية في جواب النهى بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وقوله :

٥٠٢ — * فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى *

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢١) .

اللفظة : « ياناق » أراد ياناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من اللطايا كخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيري » أمر من السير وهو المشي « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً - ضرب من السير السريع « فسيحا » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلقى عنا متاعب السفر ولا نحفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكفيها مؤنة التمتع بتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبني على الضم في محل نصب « سيري » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيري « فسيحا » نعت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى . وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فلستريح » التاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فلستريح » حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو نستريح - بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيبان ، ونسبه سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وقال الأعشى في شرحه : « ويروى للعطيفة » ونسبه قوم إلى

ربيعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً؛ والذي أنشده للؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله :

* لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ *

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدده بيتان، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيَّتِي لَمَّا اسْتَكْنَيْتَا سَيَذُرُكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْحِجَانِ
سَيَذُرُكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَصَانِ

اللافة : « ادعى » أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أُنْدَى » أفعل تفضيل من الندية ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أُنْدَى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإعراب : « فقلت » الغاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء التمسك فاعله « ادعى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياؤه للمؤنثة المحاطبة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أُنْدَى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأُنْدَى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل بنادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للفرد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أُنْدَى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن للضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر ، ومن النحاة من يرويه * فقلت ادعى وأدع فإن .. * على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع- إلخ وسيأتى بحث ذلك في مباحث جوازم المضارع ، إن شاء الله .

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ)^(١) الآية ؛ لأن (تَطْرُدُهُمْ) جوابُ النفي ، و (فتكون) جوابُ النهي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً ، والمثلون بنفي ، والمنتقص بإلا^(٢) ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ » إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا زَالَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » . ومن الطلبِ باسم الفعل^(٣) ، وبما لفظه الخبر ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضاً ، الأول ما كان النفي وانما بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا زَالَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكأن قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقص فيه النفي بإلا نحو « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقص حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتاً ، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنْهُ قَائِمٌ فِي نَدْبِنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالنَّحْوِ هِيَ أَعْرَفُ

وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقص النفي في أول الكلام بإلا ، نحو قولك « مَا أَنتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والمنتقص بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضاً ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستثنائيتين ، نحو (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)^(١) ، فإنها للعطف ، وقوله :
 ٥٠٣ - * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ *
 =

هكذا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالصدر نحو قولك « ضربا زيدا فيستقيم أمره » أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يجر النصب .

وقد أجاز السكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كتنزال ودراك ، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .
 (١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ - هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بَيِّدَاهُ سَمَلَقُ *

اللفظة : « القواء » بفتح القاف ، بزنة السحاب - الخالي الذي لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أى يهلك « سملق » بزنة جعفر - الأرض التي لا تثبت شيئا .
 الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربيع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء للاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطف يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب ^(١).

بنون التوكيد الحفيفة، ونون التوكيد حرف لاعل له من الإعراب، وضمير مخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح في محل نصب « يبداء » فاعل تخبر مرفوع بالضممة الظاهرة « سملق » نمت لببداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل للمضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة ما بعدها لما قبلها فى إعرابه وفى معنى العامل، أما اشتراكهما فى الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعاً كان ما بعدها مرفوعاً أيضاً ، وإن كان ما قبلها مجزوماً كان ما بعدها مجزوماً مثله ، وأما اشتراكهما فى المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفياً كان ما بعدها منبياً أيضاً ، وإن كان ما قبلها مثبتاً كان ما بعدها مثبتاً مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هى دالة على السببية - تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ماقبله فعلاماً مضارعاً مرفوعاً أو مجزوماً ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها وترتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها فى النفي ولا فى الإثبات . وتعلم أيضاً أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع للمقترن بها لأن المفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناءً على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله للستر فيه فى محل رفع خبراً عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية للضمرة ، والمعطوف عليه مصدر متصيد بما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقاً لما ذكرنا إن جعلت الفاء لمجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نسكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفى لأنه معطوف على منفى ، ونظيره فى ذلك الآية السكريمة (ولا يؤذن لهم فيمتدرون) أى لا يؤذن لهم فلا يمتدرون .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ الْآبَنَ » بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأول قطع ، فإن قَدَرْتَ الدَّهْيَ عن الجمع نَصَبْتَ ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ .

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً للشرط مُقَدَّرٌ ، لا للطلب لتَضَمُّنِهِ معنى الشرط خلافاً لِرَأْيِ ذَلِكَ ^(١) ، نحو (قُلْ تَعَالَوْا

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية السكرية التي تلونها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتفاء كما كان في الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستئناف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا تزورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفي ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف . هذا هو الحق في هذه المسألة فاعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ما عداه .
(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومتربباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومتربب عليه .

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينثنيكون هذا الفعل المضارع مجزوماً ، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلي ، فإن اختلف شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (قل تعالوا أتتل) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع بمحذوف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر السكندی : =

== قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

بِسِقْطِ الْأَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ومن أمثله قولك « انتى أكرمك » وقولك « هل تأتيني أحدثك » وقولك « لا تكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طلب - بأن كان نفيا نحو « ما تزورنا نحدثنا » أو كان خبرا مبتدئا نحو « أنت تزورنا نحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع لا يكون متصيا عن الخبر للثبوت ولا عن المسمى .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لكن اقترن هذا المضارع بالفاء نحو « زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام عليه ، وحكمه أن ينتصب المضارع لكونه واقعا بعد فاء السببية في جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولكن لم يقصد الجزاء ارتفع الفعل للمضارع ، وكان هو وفاعله جملة . فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت للنكرة نحو قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثى) فقد تقدم الطلب وهو هب ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى برجل يؤدى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملة حالاً من هذه المعرفة نحو قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتَفَ كُلُّ امْرِئٍ بِمَجْرِي مِقْدَارِ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره : « زرنى إن زرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، ومحممه المتأخرون . والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، ==

أَتْلُ) ^(١) بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِي) ^(٢) في قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ ، كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع « إن لا » في موضعه ؛ فمن ثم جاز « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بالجزم ، ووجب الرفع في نحو « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبَ » ، وأما « فَلَا يَفْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزم على الإبدال لا الجواب .

وَأَلْخَقَ الْكَسَائِيُّ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِالْأَمْرِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ : مِنْ أَسْمِ فَعْلٍ ، نحو « نَزَالٍ فَتُكْرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ » ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء ، كقوله :

— ٥٠٤ — * مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرْجِي *

= وهذا قول الخليل وسيبويه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجرى عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضربا زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معنى ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

— ٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الخزرجي ، والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

• وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ •

وقيل البيت المستشهد هنا بجزءه قوله :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بِلَايِي وَأَخَذِي الْحُفْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيْعِ
وَأَفْحَامِي عَلَى الْمَكْرُورِ نَفْسِي وَضَرَنِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو محوها « جاشت » غلت كما تغل القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثبتى وقرى ولا تتورى « تحمدى » يحمذك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خواجلك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همى وبلاى فى أول الأبيات مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلما » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة افعال ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افعال فعل الأمر .

وفولم «أتقَى اللهَ أَمْرُؤُ» فَقَلَّ خَيْرًا يُذَبُّ عَلَيْهِ «أَي لِيَتَقَى اللهَ وَلِيَقْتَل»^(١)
وَأَلْحَقَ الْفَرَاءَ التَّرَجُّبَى بِالْتَمَنَى بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَفْصِ (فَأُطْلِعَ)^(٢) بِالنَّصَبِ .

فصل : وَبُنْصَبَ بِـ «أَنْ» مَضْمُورَةً جَوَازًا بَعْدَ خَمْسَةِ أَيْضًا :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كَوْنٌ ناقصٌ ماضٍ منفي ، ولم يقترن الفعل
بلا ، نحو (وَأَمِرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٣) (وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
الْمُسْلِمِينَ)^(٤) .

فإن سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ الْمَذْكُورِ وَجِبَ إِضْمَارُ «أَنْ» كَأَمْرِ^(٥) .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يُثَبُّ» بعده ، والمضارع إنما يجرم في جواب
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها السكون الماضي المنفي هي لام التعليل - وقد جبر عنها
بلام كي ، واللام التي سبقها السكون الماضي المنفي هي لام الجعود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات :

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيها إذا كانت اللام هي لام الجعود نحو
قوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ) .

الحالة الثانية : وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيها إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية
نحو قوله تعالى (لَتَكُنَّ لِنَاسٍ عَلَيْكُمْ حِجَّةً) .

والحالة الثالثة : جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيها إذا كانت اللام هي لام
التعليل نحو قوله تعالى (وَأَمَرْنَا لِلْإِسْلَامِ) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه
(وَأَمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرة جوازاً هو قول
جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

وإن قرُن الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها ، نحو (لَيْثَلًا يَكُونُ
لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)^(١) (لَيْثَلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٢) .

والأربعة الباقية : أو ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم
ليس في تأويل الفعل ، نحو (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٣) في قراءة غير نافع بالنصب
عطفًا على (وَخِيًا) ، وقوله :

— ٥٠٥ — * وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين
وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو (وأمرت لأن أكون)
فإن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة ، وهذا
يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ،
إذ لا عمل للنائب مع وجود التوبة عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معًا إذ لا يعمل عاملان في
معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد في القرآن
الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة مخصوصها
بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ،
بدليل أن كلا من أن وكي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كما في
قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كي كما في قوله سبحانه (لكي لا تأسوا) وهذا قول
السيرافي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٠٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا نسبه

الأعلم في شرح شواهد ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت
— فما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها —

إلى الحاضرة وهي أم ولد يزد ، فسكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

ورواية سيويه وجماعة في صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .
 اللغة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء الموحدة - استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهيء له « عباءة » هي بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة - كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تفر عيفي » أصل معناه تثبت وتبرد ، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقرق فيها من دمع السرور ، كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عما يجري فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد انفاء - وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتفر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا يحمل له ، تفر : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة بعد الواو المعاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عيفي » عين : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف ويا ، المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و« الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
 الشاهد فيه : قوله « وتفر » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تفر بأن مضمرة بعد الواو ؛ ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق ، فتكون قد عطفت اسماً على اسم ، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار حائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعة صلة لأل لم يحز نصب المضارع ، كالثال الذي ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » في قوة قولك « الذي بطير » ، والسر في ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذي يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .
 (١٣ - أوضح المسالك ٤)

وقوله :

• ٥٠٦ — • لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ •

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• مَا كُنْتُ أُؤَثِّرُ إِنْ رَأَيْتُ عَلَى تَرْبٍ •

اللمعة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتر - بضم الميم وآخره راء مشددة - الذي يتعرض لك من ذوى الحاجة لئلا تراه من غير أن يسألك بلسانه ، وفي القرآن الكريم : (فاكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وأراد في بيت الشاهد الذي يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه عنه « إتراباً » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق إعد « ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وفقر ، وقرأه العيني بكسر التاء وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون منه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض عن ذات السحاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه » الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد فاء العطف ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى المعتر مفعول به مبني على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « أؤثر » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إتراباً » مفعول به لأؤثر منصوب بالفتحة الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أؤثر . والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

وقوله :

— ٥٠٧ — * إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكَأُ ثُمَّ أَعْقَلَهُ *

الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، وهو قوله « توفع » .

٥٠٧ — هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخثعمي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ *

اللفظة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر — هو سليك بن سلكة ، وسلكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ، وسميت الدية عقلاً لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل : أي يربطونها « الثور » هو غل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقر لينتعيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان (١٨/١) وبين معناه .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعتل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبني بالضم المرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت »

وتقول : « الطائر قَيْعُضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ » بالرفع وجوباً ؛ لأن الأسم
في تأويل الفعل ، أى : الذى يطير ^(١) .

== عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضممة الظاهرة ،
وجملة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لسا الظرفية إليها .
الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أعقل »
بأن المضمرة جوازاً بعد ثم التى عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح فى الاسمية
ليس فى تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلى » .

(١) اعلم أولاً أن المراد بالاسم الذى ليس فى تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه
بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذى لا تشوبه
شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامداً جوداً محضاً ، وقد يكون مصدراً مثل « لبس »
فى الشاهد ٥٠٥ و « توقع » فى الشاهد ٥٠٦ و « قتل » فى الشاهد ٥٠٧ ، وقد
يكون اسماً علماً كما تقول « لولا زيد ، يحسن إليك لمسكت » فيحسن : منصوب بأن
مضمرة جوازاً ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير :
لولا زيد وإحسانه إليك لمسكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك يعطف عليك لم تكن
شيئاً » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلٌ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عِلْقَمًا

فأسواك : منصوب بأن مضمرة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا
رجال من رزام وآل سبيع أو إساعة ، وإليك ، وعلقم : منادى مرخم بحذف الاء وقد
عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار « أن » المصدرية بعد
الفاء والواو قد يكون إضماراً جائزاً وقد يكون إضماراً واجباً ، وذلك لأن الفاء قد
تسكون فاء السببية وقد تسكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تسكون
واو العطف ، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن
بعدها واجباً ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدها جائزاً ، ويلحق
بهما فى هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت فى الشاهد ٥٠٦ العطف
بثم ، ورأيت فى البيت الذى رويناه لك فى مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنْصَبُ بـ «أَنْ» مضمرة في غير هذه للمواضع العشرة إلا شاذاً ،
 كقول بعضهم : « تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(١) ، وقول آخر :
 « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »^(٢) ، وقراءة بعضهم . (بَلْ تَفْذِفُ بِالْحَقِّ هَلَى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وبصبه ، وأنى المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازها ، والذي سهل حذفها وجود «أَنْ» أخرى في قولهم «أَنْ تراه» ونظيره قول طرفة :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرُ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُحَلِّدِي
 الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذي سهل حذفها وجودها في قوله « وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ » .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر « أَنْ » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة - وهو « يأخذك » - ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائي (سيديه
 : (١٥٥/١)

قَلَمَ أَرَّ مِنْهَا خُبْرَةً وَاجِدٍ
 وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَهُ

وحمل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حاروا عليه قوله تعالى (تأمروني أعبد) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدع) في الآية الأولى ونصب (أعبد) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .

هذا ، والقول بأن حذف أن مصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة في الآيتين الكريمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف « أَنْ » المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر « أَنْ » لسبك العمل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضاً . =

لِلْبَاطِلِ فَيَذِمُّهُ^(١) .

فصل : وجازمُ الفعل نوعانٍ : جازمٌ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبية ، نهيًا كانت نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)^(٢) ، أو دُعاءً نحو (لَا تُؤْخِذْنَا)^(٣) ، وجَزَمُهَا فَعَلَى التَّكْلُمِ مَبْنِيَيْنِ لِلْفَاعِلِ نَادِرٌ ، كقوله :
 ٥٠٨ — * لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّ رَبِّهَا حُورًا مَدَامِمْهَا *

== وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير المواضع العشرة السابق يأتها لا مع بقاء عملها كما يقول السكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف صدر

بيت من البسيط ، وروى عجزه هكذا :

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاحُ دَوَّارِ *

ويروى عجزه هكذا :

* مُرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أُنُورِ *

اللفظة : « ربها » بفتح فسكون ففتح ، بزة جعفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستعارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء للهجمة والواو — « مدامها » المدامع : جمع مدمع — بفتح اليمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمعت العين » والمراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أما كن الدمع « مردفات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفًا لراكب « أعقاب » ==

== جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهي « أعرفن » أعرِف : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب «رربا» مفعول به لأعرف « حورا » نعت لررب منصوب بالفتحة الظاهرة «مدامعها» مدامع فاعل بمحور مرفوع بالضممة الظاهرة ، ودامع مضاف وضمير الغائية العائد إلى الررب مضاف إليه « مردفات » حال من ررب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «على» حرف جر «أعقاب» مجرور بـعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أ كوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلا للمتكلم ، وهو مبني للعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل «لا» نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبي ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكبة في تخريج هذا البيت - على أية حال - الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فإما القول بأن «لا» ناهية ، ودخولها على فعل المتكلم المبني للعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجع أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجع الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان للمضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول «لا» الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَاهَا سُوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقال :

* إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ * — ٥٠٩

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه ابن هشام في مغنى اللبيب (بحث لا) إلى الفرزدق ، ونسبه قزم إلى الوليد بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهَا أَبْدَأُ مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ *

اللغة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « فلانعد » تحمل النهي والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبنى على الفتح للمقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وضمير التكلم العظم نفسه فاعله مبنى على السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بخرج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وجمله لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمعدوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلانعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل التكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

وبكثر «لَا أُخْرِجُ» و «لَا نُخْرِجُ» لأن للنهي غير المتكلم^(١).

واللام الطالبيه ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)^(٢) ، أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٣) ، وَجَزَّ مِنْهَا فَعَلِي المتكلم مبينين للفاعل قليل ، نحو «قَوْمُوا فَلَأَصِلُّ لَكُمْ» و (وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ)^(٤) ، وأقل منه جَزَّ مِنْهَا فعمل الفاعل المخاطب ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا)^(٥) في قراءة^(٦) ، ونحو «لِتَأْخُذُوا مَصَافِسَكُمْ»^(٧) ، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر^(٨).

و «لَمْ» و «لَمَّا» ، ويشتركان في : الحرفية ، والنفي ، والجزم ، والقلب للمضي^(٩).

(١) وذلك لأن الأصل «لا يخرجني أحد» ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد وياء المتكلم مفعول به ، خذف الفاعل ، وبني الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلاً ، فاستتر وجوا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة النسكوت .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة نونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لَتَقُمُّ أَذُنَا ابْنِ خَيْرٍ قُبْرَيْشٍ كَسَى لَتَقْضَى حَوَارِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام الصحابة .

(٩) بفي مما تشترك فيه لم ولما شيان : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل المضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد « لم » بمصاحبة الشرط ، نحو (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ)^(١) ، ويجوز انقطاع نفي منفيها ، ومن ثمّ جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع في « لَمَّا »^(٢) .

وتنفرد « لَمَّا » بجواز حذف مجزومها ، كـ « مَقَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا » أي : ولما أدخلها ، فأما قوله :

— ٥١٠ — * يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ * .

(١) من الآية ٦٧ من سورة اللائدة ، والسرفى أن « لم » تلى حرف الشرط دون « لما » أن لم لنفي الفعل الماضي غير المقترب بقـ ، يقول لك القائل « قام زيد » فتقول « لم يقم » ولما لنفي الفعل الماضي للمقترب بقـ ، يقال لك « قد قام زيد » فتقول « لما يقم » وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا تقول « إن قد قام زيد » لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل في الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوها بين الإثبات والنفي ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى تكون « لم » لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى تكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال « لما يكن هذا الأمر ثم كان » لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى « لما يكن » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان » أنه وجد في بعض أجزاء الزمن الماضي ، ولاريب أن في هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت « لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون » كان كلاما صحيحا مائفا ، لأن نفي حصول الشيء في الزمن الماضي واستمرار هذا النفي إلى زمن التكلم لا ينافى ولا يتناقض مع حصوله في الزمن للمستقبل الذى تنبئ عنه السين في « سيكون » .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكلام ، وصدره قوله :

* احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدِعْتَهَا *

اللفظة : « يوم الأعازب » هكذا هو بالعين المهملة والزاى فى كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعثر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادى يقول « يوم الأعازب لم أنف عليه فى كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأظارب » بالعين المعجمة والراء المهملة - ولم أعرف مأناه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التى » اسم موصول نعت للوديعة مبنى على السكون فى محل نصب « استودعها » استودع : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله قول الآخر :

يَا رَبِّ شَيْخٍ مِنْ لَكِبْرِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبْنٌ وَفِي الْقَمْرِ قَمَمٌ
• أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ •

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)^(١) (وَلَمَّا يَدْخُلِ
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)^(٢) ، ومن ثم امتنع « لَمَّا يجتمع الضدان »^(٣) .

وجازم لفعلين^(٤) ، وهو أربعة أنواع :

حرف باتفاق ، وهو « إِنْ » .

= الأصل « أجلس لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشط » حذف للعلم بالمحذوف ،
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقُلْنَ لَمَّا : قَوْمِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمْ

أراد أن يقول : قَامَتْ ولم تسكد تقوم ، حذف للعلم بالمحذوف من المقام .

(١) من الآية ٨ من سورة ض .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المقترب بقدر ،
وأنت لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »
- لم يكن في اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »
وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع
الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع
الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع
اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور
البحرانيين ، واختاره ابن عصفور والأبدي ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل
الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك
في التسهيل ، كما ينسب إلى الأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيبويه القول
بأن الأداة جازمة للشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

وحرف على الأصح ، وهو « إذما »^(١) .

واسم بانفاق ، وهو : مَنْ ، وما ، ومَتَى ، وأَيُّ ، وأَيْنَ ، وأَيَّانَ ،
وأَيُّ ، وحَيُّمَا .

واسم على الأصح ، وهو « مَهْمَا »^(٢) .

وكلٌّ منهن يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ،
ويكونان مضارعين ، نحو (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)^(٣) ، وماضيين ، نحو (وَإِنْ
عُدْتُمْ عُدْنَا)^(٤) ، وماضياً فمضارعاً ، نحو (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ

(١) ذهب سيبويه إلى أن « إذما » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس
الطبري وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن « إذما » اسم شرط ، وهو ظرف زمان
مثل « حين » ، وحجة هؤلاء أن « إذ » قبل اقترانها بما كانت اسماً ، فيجب أن يبقى لها
ذلك بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغيير

إن قال أنصار سيبويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك
لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان للماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت
شرطاً صارت دالة على الزمان للمستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما
نحن فيه من أن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم »
أو « لما » عطفت كل واحدة منهما زمنه ما ضياً ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ،
بل هو باق على أنه مضارع

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مهما » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسعون
إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها
في نحو قوله تعالى (مهما تأنتا به من آية) وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا
على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدْ لَهُ فِي حَرَّتِهِ^(١) وعكسه ، وهو قليل ، نحو « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ، ومنه (وَإِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)^(٢) لأن تابع الجواب جواب^(٣) ، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذ خصصوا هذا النوع بالضرورة^(٤) .

ورفعُ الجوابِ للسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفي بـ « لم » قوى^(٥) ،
كقوله :

(١) من الآية ٣٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهد الصريحة قول الشاعر وهو قنبر بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب في معنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والفراء في أنه جائز في سعة الكلام ، وهو الحق ، فقد روى البخاري الحديث الذي ذكره للمؤلف ، وروى قول عائشة رضي الله عنها « إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٍ » وقد وردت آيات كثيرة ، منها ما ذكرنا من قبل ، ومنها قول الآخر :

مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْنَاهُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه ، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، ثم هذا الرفع عند سيويه على تقدير حذف الجواب ، وللرفع المذكور دليله ، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتي في حذف ما علم من الجواب ، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتي : يقول لا غائب مالي إن أنا خليل يقل ذلك ، وعند اللبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع في

٥١١- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا تَحْرِمُ

محل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هي الجواب وفي هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لا لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب فجاء به مرقوعاً ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظاً ولا تقديرًا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى للزنى من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٦) .
اللفظة : « خليل » هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء للمعجمة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ونحوها « مسألة » روى في مكانه « مسغبة » وهى أحد مصادر « سغب فلان » من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتقيا ذاً متربة) « لا غائب مالى » يريد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغيبه ماله عنه وأنه غير متمكن منه « حرم » أراد به المنوع المحروم من النعم ، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قرن وحذر ويقظ ، يعنى أنه لا يعتذر بغيب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أتاه » أتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان الممدوح مفعول به « خليل » فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بأتى ، ويوم مضاف و « مسألة » أو « مسغبة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ « مالى » مال : فاعل بغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبراً مقدماً ، ومالى : مبتدأ مؤخرًا ، ومال مضاف وياؤه المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكونه فعل الشرط ماضياً وهو قوله « أتاه » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة (٢٠٦/٥) .

ونحو « إن لم تَقُمْ أقوم » ورفَعُ الجواب في غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :
 ٥١٢ — * ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا * .

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرية كثيرة الطعام من اثمار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص من طعامها شيئاً ، والبيت بتمامه هكذا :

فَقُلْتُ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إِنَّهَا مَطْبَعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

اللغة : « تحمل » هو مثل تسكف وزنا ومعنى ، أى أجهد نفسك وتسكف الحمل « طوقك » طوق الإنسان - بفتح الطاء وسكون الواو - طاقته وقدرته « مطبعة » يضيء الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ، قاله الأعمى ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فسكنى عن امتلائها بقوله « مطبعة » ووجه ذلك أنه لا يختم على الشيء إلا وقد امتلأ وعاؤه « لا يضيرها » مضارع ضاره يضيره ضيراً ، مثل باعه يبيعه بيعاً - أى ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب جل يخفى ذكره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف متعلق بتحمل ، وهو مضاف وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه : « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الفرية اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « من » اسم شرط يجازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يأتينا » يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وعلاوة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير الغائبة العائد إلى الفرية التى يصفها مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعمله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ : على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لشرط غير ماض ولا مضارع منى بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ)^(١) .

فصل^(٢) : وكل جوابٍ يمتنع جملة شرطاً فإن الفاء تجب فيه ، وذلك الجملة

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط ستة أمور :

الأول : أن يكون فعلاً غير ماضٍ المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) فإن (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بينها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضٍ المعنى نحو « إن قام زيد أمس قت » وأما قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أني كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبياً ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » نافية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤذ واجبك تندم » .

والثالث : ألا يكون فعلاً جامداً كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائماً » .

والرابع : ألا يقرن بقدر ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » .
والخامس : ألا يكون منفيًا بحرف نفي غير لم ولا ، فإن كان منفيًا بما أو بلن أو بلما لم يحز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن مانافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما أمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى (فإن لم تفعلوا) وقال (فإن لم تفعل فما بلغت رسالته) .

والسادس : ألا يكون الفعل مقترناً بحرف تنفيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » .
وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء .
(١٤ - أوضح المسالك)

الِاتِّبِيعَةِ نَحْوِ (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيْخْدِرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ^(١)، وَالطَّلْبِيَّةُ نَحْوِ (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) ^(٢)، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ : (وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَنَنْذَرُكَ مَا لَا وَدَّاعَ قَمَسَى رَبِّ) ^(٣)، وَالَّتِي فَعَلَهَا جَامِدٌ ، نَحْوِ (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَا لَا وَدَّاعَ قَمَسَى رَبِّ) ^(٤)، أَوْ مَقْرُونٌ بَقَدْ ، نَحْوِ (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) ^(٥)، أَوْ تَنْفِيسٌ ، نَحْوِ (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ) ^(٦)، أَوْ «لَنْ» نَحْوِ (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوا) ^(٧)، أَوْ «مَا» نَحْوِ (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) ^(٨)، وَقَدْ تَحْذَفُ فِي الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

— ٥١٣ — * مَنْ يَفْعَلِ الْخُسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف

(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٨) من الآية ٧٢ من سورة يونس

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقيل : إنه

لكعب بن مالك ، وكلاهما أنصاري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٥)

والذي أنشده للمؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

ويروى * ... عند الله بيان *

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يفعل» فعل

مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْفَادُ لَفَىَّ وَالصَّبَا
سَيُلَفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

== من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير الغائبة العائد إلى الحسنات مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاء جبهة النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فآله يشكرها » .

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا :

* مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالْخَيْرُ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه المفعلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه ورد في هذا الشاهد ، وفي الحديث الذي رواه البخاري « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص ==

ويجوز أن تُغْنِي «إذا» الفُجائية عن الغاء إن كانت الأداة^(١) «إن»

== فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «ينقاد» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة هذا الفعل للمضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل «فاني» جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد «والصبا» الواو حرف عطف ، والصبا: معطوف على التي مجرور بكسرة مقدرة على الألف «سيلني» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول «على» حرف جر «طول» مجرور بـ «على» والجار والمجرور متعلق بقوله نادما الآتي أو بقوله سيلني السابق ، وطول مضاف و«السلامة» مضاف إليه «نادما» مفعول ثانٍ لقوله سيلني ، وجملة المضارع للمبنى للمجهول ومفعولي في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله «سيلني» حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلا من الغاء التي هي الأصل لكونها دالة على السببية - متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي «إن» أو «إذا» الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو «ما عمرو بقائم» لم تقترن بإذا ، فلا تقول «إن يقيم زيد إذا ما عمرو بقائم» وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال «إن يقيم زيد فما عمرو بقائم» .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو «ويل للمقصر في أداء واجبه» أو كانت استفهامية نحو «من ينصرك» فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فتقول «إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر في أداء واجبه» وتقول «إن خذلتك فمن ينصرك» .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بأن للوكدة نحو «إن==

والجوابُ جملةٌ أنميّةٌ غير طلبية ، نحو (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)^(١) .

فصل : وإذا انقضت الجملتان ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو
فلك جَزْمُهُ بالمعطف ، ورفعُهُ على الاستثناف ، ونَصْبُهُ بأن مضمرة وجوباً ،
وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عاصم (فَيَقْنَطِرُ يَنْ يَشَاك)^(٢) بالرفع ، وباقيهم
بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقُرِئَ بهن أيضاً في قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ
اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)^(٣) .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوجهُ الجزم ،
ويجوز النصب ، كقوله :

= محمد ا يصل رحمه « فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترن بالفاء
نحو « إن كنت تقطع رحمك فإن محمدا يصل رحمه » .
ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، وقوله سبحانه : (إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ
تَخْرُجُونَ) .

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع
بينهما ؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ
كَفَرُوا) ويقول الزمخشري « إذا هذه هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد
الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اه كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

٥١٨ — * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ *

فصل : ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة « إن »^(١)
مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا *

اللمة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل ب حمايتنا « يخضع » أراد :
يكون خاضعاً لنا ، متقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذي نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ
« نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتمداً يعتمد به ، ونحفظه من كل الطوارق
والعادات « لا يخش » لا يخاف « ظلماً » انتقاماً من حقه « هضماً » غمطاً لما وجب له .
الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون في محل رفع
مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب
« ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بهـ
واو الملية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع
جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الكسر
في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .
الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب المفعول للمضارع للعطف على فعل الشرط
قبل مجيء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير ممتنع . ومثله قوله زهير
وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلُّ
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام
شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ - * وَإِلَّا يَنْعَلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ *
أى : وَإِلَّا تُطَاقَمَهَا يَنْعَلُ .

= ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به (رقم ٥١٦) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفى القرآن الكريم (وإن أحسن للشركين استجارك فأجره) وقوله سبحانه (وإن امرأة خافت من بعلها) وأنت خير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفاً فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تُوْخَذُوا فَمَرْءٌ بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ زَيْدٌ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندركم تؤخذوا فسر ، أو متى تشقوا تؤخذوا فسر ، وليست أداة الشرط هى إن ، ولا وجد النفى بلا ، ولا السلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النعاة فى تحديد الموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ - هذا الشاهد من كلام الأحموس ، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ *

اللغة : « طلقها » أمر من التطلق ، وهو فصح عروة الزواج وحل العصمة « كف » هو بضم الكاف وسكون الفاء - المساوى المائل فى الحسب وغيره مما =

وما علم من جواب ، نحو (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا)^(١) الآية .

== تعتبره الشريعة صفات لازمة للكافؤ بين الزوجين « يعلى » مضارع علا ، مثل مما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » للمفرق - بزنة المجلس والسجد ، وبزنة المقعد أيضاً - وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع - السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « فليست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمها مبنى على التثنية في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفاء الآتي « بكفاء » الياء حرف جر زائد ، كفاء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعلى » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعلى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعلى مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعلى » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهى مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعلى ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها في بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التى أوامنا إليها وقدما بيانها هى ما اشترطه جمهرة النحاة ، واعتبروا ما جاء مخالفا لها شاذاً ، إلا ما كان كالأية الكريمة (وإن أحد من المشركين) فإنيهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلٰمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْيَةٌ) فَإِنْ قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلاً ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو كلم به الونى) أى لكان هذا القرآن ، مثلاً .

ويجب حذف الجواب^(١) إن كان الدال عليه ما تقدّم مما هو جواب في المعنى^(٢) ،

(١) يبقى مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب معا وبقاء أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُدِمًّا قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أترضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ، فحذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهى إن ، وقد ورد ذلك أيضا في قول النمر بن تولب :

فَإِنَّ الْمَدِيَّةَ مَنْ يَحُشُّهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْفَمَا

يريد أينما يذهب للرء تصادفه منيته ، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهى أينما ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في الحديث في شأن القطة « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَجْتَعِ بِهَا » فالخذف من الجملة الأولى جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فإن جاء صاحبها فأدها إليه ، وإلا يحىء فاستمتع بها ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطالية .

(٢) ههنا ثلاثة أمور يحتمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح

الأمر الأول : أن المواضع التى يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

للوضع الأول : أن يكون للتقدم جملة اسمية ، نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِى » فإن تقدير هذا الكلام : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِى فَأَنْتَ ظَالِمٌ ، وإنما لم يجعلوا الجملة للتقدمة هى الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف فى الأخير بيناه لك فيما مضى .
للوضع الثانى : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم وقد اقترنت بالفاء ، نحو قولك « فَلَمْ تَقَمْ بِوَأَجْبِكَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا » ولا يكون الكلام للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب المنفى بلم لا يقترن بالفاء .

الموضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق ، نحو
(كَيْفَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ)^(١) .
كما يجب إغناء جوابِ الشرط عن جوابِ قَسَمٍ تأخر عنه ، نحو « إِنْ نَقُمُ
وَأَلَّهَ أَقُمُ » .

== قولك « أقوم إن قمت » ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان
جوابا لانجزم ، والقرض أنه مرفوع .
الأمر الثاني : هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المتقدم هو دليل جواب
الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحببتهم في ذلك أن
أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون
والبرد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس
في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول
لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يوثق بها خلفا عن العمل ، وليس مع التقديم
عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء
يمنع منها ، إذ يجوز أن تقتزن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن
الزحشري جاز في قوله تعالى (فلم تقتلوه) أن تكون هذه الجملة جوابا لشرط
محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوه ، وقالوا : إن رفع المضارع
التقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها ، وكل
ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تغتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر
معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالاك ، ونشرحه لك في مثال
الموضع الأول وهو قولك « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن معناه على تقدير البصريين
أن التسكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازما بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له
أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير
الكوفيين ومن معهم فإن التسكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ،
وفرق بين البنائين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تقدّمتهما ذو خيرٍ جاز جعلُ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك^(١) ، نحو « زَيْدٌ وَاللهُ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما خلافاً له وللغراء ، وقوله :

٥١٧ - كَيْفَ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا
ضرورةً ، أو اللامُ زائدةٌ .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجنّب جواب الشرط محذوفاً ، والرأي الثاني ، وذكره في الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، فنقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب ليغضب كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط مغل بالجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلا أنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ - هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بني عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللغة : « حدثته » بالبناء المجهول - أخبرت به « صادقاً » مطابقاً للواقع « أصم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « بادياً » بارزاً ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يمرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم .

= المعنى : يتنصل الشاعر بما رماه به عند المخاطب أحد الواشين الغامين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديدا الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع «حدثه» حدث : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذي حدثته واتما ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادقا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «أصم» نمل مضارع جواب الشرط مجرور بإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار ومجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضاف و «القيظ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لشمس» جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتي «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخرا عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندها أن اللام في قوله «لئن» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقول «لأصومن» .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب للتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ماصنه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِفَ الجوابُ اشْتَرَطَ في غير الضرورة مُغْنَى الشرط ؛ فلا يجوز
« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَقَعَلْ » ولا « وَاللَّهِ إِنْ تَقَعَمَ لِأَقْوَمَنْ »^(١).

فصل في لو

١- « لَوْ » ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ^(٢) :

أحدها : أن تكون مصدرية^(٣) ؛ فَتَرَادَفَ « أَنْ » وَأَكْثَرُ وقوعها

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَيْتَنَ تَكَ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ كَيْتَ لَمْ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعُ
فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام - وهو قوله « ليعلم ربي » - وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط - وهو قوله « تك » - فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين محدود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التمني ، ويشير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) ومن أمثله قولك « لو تأتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأبوساً من إتيانه أو متعسراً إتيانه عادة ، الثاني : العرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » ، الثالث : التحضيض ، نحو « لو تأمر فتطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر النحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جواباً كما في قوله تعالى (يود أحدكم لو يعمر ألف سنة) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدكم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخلو عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعد «وَدَّ» ^(١) نحو (وَدُّوا لَوْ تَذَهِنُ) ^(٢) أو «بَوَدَّ» نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) ^(٣)، ومن القليل قولُ قُتَيْلَةَ ^(٤) :

== بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على «أن» في نحو قوله تعالى (وما علمت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله، والخطب في ذلك يسير؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلاله، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم: لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه، وبمن ذكر «لو» المصدرية الفراء وأبو علي، ومن التأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك وابن هشام.

(١) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر اللوصلات الحرفية (ص ١٤) «ومنها لو التالية غالباً مفهوم تمنى» اهـ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهوم التمني يشمل: أحب، واختار، وتمنى، وود، ويود، لكن السماع عن العرب إنما ثبت في ود ويود، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمني مما لا تقوم عليه حجة، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى، ولا لازماً لمعناه، فكيف من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها؛ إما لكونه حاصله عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنع تمنيه.

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى، وقيل: هو من قول القطامي:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهُمْ مِنَ النَّأْيِ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا
وقول امرئ القيس:

تَجَاوَزْتُ أَخْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا عَلَى حِرَاصًا لَوْ يُسِيرُونَ مَقْتَلِي

فإن «لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان، والتقدير، وكان الحزم عجلتهم، وهو في بيت امرئ القيس بدل اشتغال من ياء التسكيم المجرورة محلاً بعلى، والتقدير: على حراصاً على إسرار مقتلي.

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَنِيظُ الْمُحَنَقُ

٥١٨ — هذا بيت من السكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها قتيبة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللمعة : « ضرك » عاد عليك بالضرر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص المرف الشرعى للن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المنيع » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلانا يغيظه غيظا » إذا أغضبه وأحرقه وأثاره « المحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والمنيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدرى « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أى شيء ضرك فى المن ، أو أى شيء كان ضرك فى المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » فى محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، ويجوز وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنها راعية للاختصار « وربما » الواو واو الحال ، و « ما »

وإذا وليها الماضي بقى على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تَخْلَصُ الاستقبال ، كما أن « أن » المصدرية كذلك .

الثانى : أن تكون للتعليق فى المستقبل ؛ فتترادف « إن » كقوله :

٥١٩ — * وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *

= حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما كافة « من » فعل ماض « الفى » فاعله « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « المغيظ » خبر المبتدأ « المحقق » نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو للمغيظ وهو المحقق .
الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على ما ذكرناه فى إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطاً وجواباً ، فأما شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه مايق الكلام ، وكأنها قالت : لو مننت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق فى هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدونوسرى ، ونص عبارته « ولو جمعت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » ١ هـ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل : هو لأبى صخر الهذلى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتى بعده قوله :

وَلَوْ تَلْتَقَى

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسْبُ
إِظَالٍ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً

إِصْوَاتِ صَدَى كَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

اللغة : « تلتقى » تقابل وتجتمع « أصدأونا » الأصداء : جمع صدى — بفتح الصاد مقصوراً كما فى البيت الثانى — وهو ما تسمعه كأنه يحبك إذا كنت على =

«شط نهر أوفوق جبل أوفى بيت خال» «رمسينا» الرمس - بفتح فسكون - القبر «سبب»
يسينين وبأين - الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف «رمة» الرمة - بكسر
الراء وتشديد الميم - العظم البالي ، وفي القرآن (قال من يحيى العظام وهى رميم)
«يهش» من المشاشة ونحو الارتياح وخفة السرور «يطرب» يظفر القرح والاستشار ،

الإعراب : «لو» شرطية غير جازمة «تلتقى» فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة
على الياء «أصدائنا» فاعل تلتقى و«ضاف إليه» «بعد» ظرف متعلق بقوله تلتقى ، وبعد
مضاف وموت من «موتنا» مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه «ومن»
الواو واو الحال ، من : حرف جر «دون» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم ، ودون مضاف و «رمسينا» مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه «من الأرض»
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبب الآتى ، وأصله صفة له على ما تقدم مراراً
فلما تقدم عليه أعرب حالا ، «سبب» مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه
للمؤخر فى محل نصب حال «انثال» التلام واقعة فى جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص
«صدى» اسم ظل مرفوع بضمزة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من
«صوتى» مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء التشكك مضاف إليه «وإن» الواو عاطفة
على محذوف : أى إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هى واو الحال ، وعلى
الأول تسكون «إن» شرطية ، وهى على الثانى زائدة للمبالغة «كنت» كان : فعل
ماض ناقص ، وتاء التشكك اسم «رمة» خبر كان «لصوت» جار ومجرور متعلق بقوله
يهش الآتى ، وصوت مضاف و «صدى» مضاف إليه ، وهو مضاف و «للى» مضاف
إليه «يهش» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يود إلى
صدى صوتى ، والجملة فى محل نصب خبر ظل «ويطرب» معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله «اه تلتقى» حيث وردت لشرطية ، بدليل الإتيان لها بحواب
«و» وقوله «لألف» بدليل «لو» وقد وقع بعد «لو» فى هذه العبارة الفصل
المضارع الذى هو قوله «تلتقى» وقد صرح ابن مالك فى الألفية بأن وقوع الفعل
المضارع شرطاً لازماً ، وإن كان ورد به السماع عن العرب قبله النجاة ، ونفس عبارته

« ويقل * إبلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل تتضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلعق بها غموض ، فنقول :

اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جبهة النعاة ، بل هي على ضربين ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربيهما عن شرطها في الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التي يسمونها «لو الامتناعية» وهي التي تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك «لوزارنى على لأكرمته» فقد علفت لأكرامك لزبد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضى أمورا .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو «لوزرنتى أمس لأكرمتك» أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك «لو لم تسيء إلى لأحسنت إليك» فإنك تعلم أن الفعل للضارع المجزوم بلم ماضى المعنى .

الثانى : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه - أى عدم حصوله - إذ لو قدر الشرط حاصلًا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ولو حصل لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائماً كما يلزم في شرطها ، بل ينظر فيه فيما أن يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذى لا سبب له سواء ، ونحو قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم «لو كانت الشمس موجودة كان النهار موجودا» وتسكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدها الأسباب لم يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصول امتناع الجواب ، لأن عدم السبب السبب لا يلزمه عدم السبب ، إذ يجوز أن يكون السبب حاصلًا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب المعين ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه «نعم العبد صهيبي ، لو لم يخف الله لم يعصه» .

ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول المعربين « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، نعى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تجزم ، ولكن « إن » تجزم ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع - ومن ذلك الآية الكريمة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى ماضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو فصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقال إبلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقال بجيء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحيث أن الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناطم أن « لو » الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ، ولا تجيء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناطم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى (وليخش الذين لو تركوا) لاجبة فيه ، لصحة حملها على الماضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماضٍ أوَّلَ بالمستقبل ، نحو (وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا)^(١) ، أو مضارعٌ تَخَاصَّ للاستقبال ، كما في « إن » الشرطية .

الثالثُ : أن تكون للتعليل في الماضي ، وهو أغلبُ أقسامِ لَوْ ، وتقضى امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلو بين ، لا جوابها خلافاً للمعربين^(٢) ، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزم امتناعه ، نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)^(٣) ، وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو « لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَنْصِهِ » وإذا وليها مضارعٌ أوَّلَ بالماضي ، نحو (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)^(٤) .

من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليل في المستقبل ، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكاننا لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله سبحانه (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وقوله جلت كلمته (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) ومن ذلك « أعطوا المسائل ولو جاء على فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْمَارٍ
فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها بماضى المعنى وإن كان لفظها ماضياً .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لا امتناع » : أى حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وتختص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسم مسمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

— ٥٢٠ — * أَخِلَّائِي لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ * .

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام العظمى الضبي ، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو لَا إِلَى النَّاسِ أَنِّي
أَرَى الْأَرْضَ تَبْقَى وَالْأَخْلَاءَ تَذْهَبُ
أَخِلَّائِي لَوْ

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللفظة : «أخلاء» الخليل - بفتح الخاء - الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلاء - بلامين ولاهما مكسورة - فنقلت حركة أول المثنيين إلى الساكن قبله ثم أدم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الخاء ، بزنة الكتاب - الموت - «عتبت» لت وسخبط «معتب» مصدر ميمي معناه العتاب . الإعراب : «أخلاء» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلاء : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف ، شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لا محل لها تفسيرية «عتبت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد : بيت من أبي تمام ، أبو شعر الحمام ، حيث ولي «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع ، «لو» شرط غير جازم ، فعل محذوف يفسره ما بعده ، وتليق قوله «لو» : (إذا السماء انشعبت) وقوله سبحانه : (وإن أحد من الناس بكهاتيك ليركها) من النعاة الكوفيين : هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندي في «لو» =

وكثيراً « أن » وصلتُها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)^(١) ، فقال سيبويه
وجهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ، وقيل : له خبر محذوف^(٢) ،
وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثبتَ مقدراً كما قال
الجميع في « ما » وصلتُها في « لَا أَكَلُّهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » .

ووحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في « إذا » و « إن » فذهب الجمهور أرجح
عندي من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذي نبينا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد
اسماً مرفوعاً ولي إن أو إذا الشرطيتين إلا بعده فعل ، فعلنا أن هذا الفعل لم يلتزم
ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم
ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً ، وذلك كما في قول عدى بن
زيد العبادي :

لَوْ يَنْفِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَانُ

فعلنا أنهم لما فرقوا في الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا
إلى التفرقة بينهما في الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن نقدر فعلاً في بيت عدى الذي أنشدناه
وندعى أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن في ذلك إبعاداً
في التخريج ؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث
وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو علي الفارسي بيت عدى بن زيد الذي أنشدناه على أن « حلق » فاعل
بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون
تقدير الكلام : ولو شرق حلقى هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلقى » مبتدأ
و « شرق » خبره ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » المحذوفة
هي واسمها الذي هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان (هو : أى الحال
والشأن) حلقى شرق ، وفي كلا التخريجين من التكلف ما لا يخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خبر محذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ،
فقال ابن عصفور : بقدر مؤخر عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ ، ويشهد لهذا =

وجواب «لو» إما ماضٍ معني ، نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْبُدِ»
أو مضارعاً ، وهو إما مثبت فاقترانه باللام ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ سُلَاطَمًا) ^(١)
أكثر من تركها ، نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا) ^(٢) ، وإما منفي فالأمر
بالعكس ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) ^(٣) ، وقوله :

— ٥٢١ — * وَلَوْ نَعطَى الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا *

= القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب ، وخبرها
عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما في قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِيقَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِرَ كَادَ يَبْرِئِي

فيحمل هذا الموضع على ذاك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها
وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية السكينة : ولوثابت صبرهم ، لأنك لو قدمت للبند
الذي هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبس أن للؤكد بأن التي بمعنى
لعل ، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وَأَيُّ لَهم أَنَا حَلَلْنَا ذُرِيَّتَهم) حيث قدم
الخبر - وهو آية لهم - على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتداً
لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ - لم أف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَسِ كُنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

الإعراب : «لو» حرف شرط غير جازم «نعطى» فعل مضارع مبني للمجهول
مرفوع بضمه مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ،
وهو المفعول الأول لنعطى «الخيار» مفعول ثانٍ لنعطى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «لما»
اللام واقعة في جواب لو ، وما : حرف نفي «افترقنا» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجَابَ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نَحْوُ (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ)^(١) ،
وقيل : الجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ ، أَوْ جَوَابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، وَإِنْ « لَوْ » فِي الْوَجْهِينِ
لِلتَّعْنِي فَلَا جَوَابَ لَهَا .

فصل في أمّا

وهي حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ دائماً ، وتفصيلُ غالباً .
يبدلُ على الأولِ مجيءُ الفاءِ^(٢) بعدها .

= آخره ، وإن : على ، والجُمْلَةُ لِأَعْمَلِهَا جَوَابٌ أَوْ « وَلَكِنْ » الْوَائِظُ حَرْفٌ مُلَوَّنٌ ،
لَكِنْ : حَرْفٌ اسْتِدْرَاجِيٌّ « لَّا » نَافِيَةٌ لِلْجَنْسِ « خِيَارٌ » اسْمٌ لَا النَّافِيَةُ لِلْجَنْسِ مَبْنِيٌّ عَلَى
الْفَتْحِ فِي عَمَلٍ نَصَبٍ « مَعَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ لَا ، وَمَعَ مُضَافٌ وَ « الْيَالِي »
مُضَافٌ إِلَيْهِ بِمَجْرُورٍ بِكُسْرَةٍ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا التَّغْلُظُ .

الشَّاعِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لَمَّا اقْتَرَقْنَا » حَيْثُ وَقَعَ جَوَابُ « لَوْ » فَعَمَلًا مَاضِيًّا مُنْفِيًّا بِمَا
وَاقَرْنَا مَعَ هَذَا بِاللَّامِ ، وَهَذَا قَلِيلٌ ، وَالْكَثِيرُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ غَيْرَ
مُقْتَرَنٍ بِاللَّامِ ، وَلَوْ أَنَّهُ جَاءَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ الْكَثِيرُ لَقَالَ « لَوْ نَعْطَى الْخِيَارَ مَا اقْتَرَقْنَا »
كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٠٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مَجِيءُ الْفَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ)
وَوَجْهٌ دَلَالَةٌ بِمَجِيءِ الْفَاءِ بَعْدَ أَمَّا عَلَى كَوْنِهَا دَالَّةً عَلَى الشَّرْطِ وَمُتَضَمِّنَةً لِمَعْنَاهُ أَنَّ الْفَاءَ لَا يَحُلُو
حَالَهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً أَوْ زَائِدَةً أَوْ وَاقِعَةً فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَلَا يَحْزُنُ أَنْ تَكُونَ
هَذِهِ الْفَاءُ عَاطِفَةً لِأَنَّهَا دَاحِلَةٌ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا يَعْطِشُ الْخَبَرُ عَلَى مَبْتَدَأِهِ ، كَمَا
لَا يَحْزُنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْفَاءُ زَائِدَةً ، إِذْ لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَوَقَعَ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا فِي الْكَلَامِ
الْفَصِيحِ فِي السَّعَةِ ، وَلَمْ يَقَعْ ، فَلَا تَكُونَ زَائِدَةً ، وَإِذَا بَطُلَ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً وَبَطُلَ
أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ، فَقَدْ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ وَاقِعَةً فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ
« أَمَّا » الَّتِي تَبْلُغُهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ .

وعلى الثالث استقراره مواقعها ، نحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(١) (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)^(٢) (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى)^(٣) الآيات ، ومنه (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)^(٤) الآية ، وقَسِيمُهُ في المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)^(٥) الآية ؛ فالوقوف دونه ، والمعنى : وأما الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالمشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .
ومن تحذف التفصيل قولك « أَمَّا زَيْدٌ فَنُطْلَقُ »^(٦) .

وأما الثاني فذكره الزنجشیری فقال : أما حرف يعطى الكلام فُضِّلَ توكيده ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أنه لا محالة ذاهب قلت « أَمَّا زيد فذاهب » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي ذاتية عن أداة شرط وجملته ، ولهذا تؤوَّل بهما يكن من شيء ، ولا بد من فاء تالية لتاليها ، إلا إن دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناء عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرتض ابن هشام في غير هذا الكتاب أن يكون هذا المثل ونحوه لاندل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، ويبان ذلك أن هذا الكلام لا يتكامل به التكامل إلا إذا حصل تردد في شخصين نسبا جميعا أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعده أما ، فإذا كنت تجادل في علي وخالد أيهما الخطيب المغوة مثلا فقلت « أما على خطيب مغوة » فتقدير الكلام : أما على الخطيب مغوة ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من التبيين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به ، فاعرف ذلك وتغلظ له .

بِالْقَوْلِ ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اَشْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
أَكْفَرْتُمْ)^(١) ، أى : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في
ضرورة ، كقوله :

— ٥٢٢ — * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد المخزومي . وهو مما هجا به بنو أسيد
ابن أبي العيص . والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق
عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قَرِيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونٌ سُدَّانُ عِظَامِ الْمَنَّاكِبِ
فَأَمَّا الْقِتَالُ وَلَا كَيْنَ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

اللغة : «قمدون» جمع قد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - هو
الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل المنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى
«سودان» جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ
من السيادة ، قاله البغدادي «عراض» جمع عرض - بالضم - وهو الساحة «المواكب»
يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة ، وروى بالراء
«الركاب» وفسروه بنفس الذى فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل
للزينة خاصة .

للغى : يهجو بنى أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم
جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين
لا يقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانساب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ،
وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوى السيادة .

الإعراب : «أما» حرف شرط وتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال»
اسم لا «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجهلة
لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر للمبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن :
حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق للفعل =

أو نُذُور^(١)، نحو «أما يَمدُّ ما بال رجالٍ يشترطونَ شُرُوطاً لَيسَتْ
في كتابِ اللَّهِ»^(٢).

== محذوف تقع جملته خبراً للكن، وتقدير الكلام: والكنكم تسيرون سيرا، وقيل:
إن «سيرا» هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن
لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسير،
وعراض مضاف و«الواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن
الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ إِجْمَعَرُ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَُا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر
والمبتدأ هو العموم، بحيث يكون للمبتدأ فردا مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في
باب المبتدأ والخبر.

(١) قال المؤلف في المغني: «وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف
في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل
عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، وحذف القول
وانتقلت الفاء للقول، وأن ما بينهما اعتراض» اهـ

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط،
وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل
على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول «إن
يزرنى خالد فذلك فضل منه» وتقول «حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا» إلا أنهم خالفوا
ذلك مع أما، ولهذا سريحيب أن تنبيه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة
الشرط، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا» وهو
ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أما كمهما بك من شيء» ومتى كانوا يلتزمون حذف
فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرنوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا
«أما فزيد منطلق» مثلا كانت هذه الفاء نائية لأداة الشرط، فראوا ذلك قبيحا، ==

فصل في لَوْلَا وَلَوْ مَا^(١)

لـ «لَوْلَا» و «لَوْ مَا» وجهان :

فالتزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفصل : إما بحذف من جملة الجواب، وإما بشيء آخر، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك «أما زيد فمنطلق» .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك «أما في الدار فزيد» .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى (فأما إن كان من اللذين فرحوا ورينوا) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث) .

والسادس : ظرف كقولك «أما اليوم فزيد مسافر» .

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن لولا ولو ما.

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق السكوفيين والبصريين على أن «لولا» في الوجه الأول مركبة من «لو» الامتناعية و «لا» النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب ، وحكى قوم في ذلك خلافا .

الأمر الثاني : اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا» هذه ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيدييه ومن تابعه .

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويتقل عنه أنه على هذا الوجه لا يخلو عن عيب ، وأنت خير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما عرفت من أن حق الرفع بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نائبة عن الفعل ، فأصل قولك «لولا زيد لأكرمتك» هو لولا امتنع زيد لأكرمتك ، وقد حكى الفراء هذا

أحدهما : أن يَدْلاً على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختصَّان بالجلل الأسميَّة ، نحو (تَوَلَّا أَنْتُمْ لَكُذَّاءَ مُؤْمِنِينَ)^(١) .

والثاني : أن يَدْلاً على التحضيض ؛ فيختصَّان بالفعليَّة ، نحو (لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا اللَّامِائِكَةُ)^(٢) (لَوْ مَا تَأْنِينَا بِاللَّامِائِكَةِ)^(٣) ؛ ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَّا ، وقد يلي حرف التحضيض اسم مُمَلَّقٌ بفعل : إما مضمر ، نحو « فَهَلَّا يَكْرَأُ تِلَاعُهَا وَتِلَاعُكَ » أى :

= الرأى بقوله « وقال بعضهم » ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء - منهم ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى احتاره المؤلف تبعاً لابن مالك - من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا عاماً ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاماً كالوجود والحصول وحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصاً فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن لم تدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا الموضوع على وجه التفصيل فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم المرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسماً ظاهراً نحو « لولا على هلك حمر » وقد يكون اسماً مؤولاً من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى (لولا أن من الله علينا لحسف بنا) وقد يكون ضميراً منفصلاً نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها المؤلف ، وقد يكون ضميراً متصلاً نحو « لولاي » و « لولاك » و « لولاه » وأنكر أبو العباس البرد عبيته ضميراً متصلاً ، وقد مضى شرح هذا الموضوع فى مطاع باب حروف الجر .

الأمر الخامس : القول بأن لولا ولوما يشتركان فى مجيء كل منهما لهذين اللغتين هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم اللاتى أن « لوما » لاتأتى حرف امتناع وإما تأتى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

قَهْلًا تَزَوَّجْتَ بِكَرًا ، وَمُظْمَرٍ مُؤَخَّرٍ ، نَحْوُ (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)^(١)
أى : هَلَا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ .

باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

ويسميه بمضمهم بابَ السَّبَكِ ، وهو بابٌ وَصَفَهُ النحويون للتدريب
في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد
التصريفية ، والكلامُ فيه في فصلين :

الفصل الأول

في بيان حقيقة

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذى ؟
فانْعَمِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبتدئه
بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره ، وهو الذى ، الثانى : أن تؤخر زيدا
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذى ، الرابع : أن تجعل
في مكانه الذى نَقَلْتَهُ عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذى
هو منطلق زَيْدٌ » فالذى : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة
صلة للذى ، والمائد منها الضمير الذى جعلته خلفاً عن زَيْدٍ الذى هو الآن
كمال الكلام .

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به ، لاعنه ، وأن الذى بالمكس ،
وذلك خلافُ ظَاهِرِ السَّوَالِ ؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أَخْبَرَ عن
مُسَمًّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذى .

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول في نحو « بَلَفْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » — إذا أخبرت عن التاء بالذي — « الَّذِي بَلَفَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخويك قلت : « الَّذَانِ بَلَفْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العَمْرَيْنِ قلت : « الَّذِينَ بَلَفْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِي بَلَفْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » فَتَقْدَمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ ؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يحز المدول إلى الفصل ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

الفصل الثاني

في شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذي » أو أحد فروعه اشترط أن يخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عَنْ « أَيُّهُمْ » من قولك « أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذي هو في الدار أَيُّهُمْ ؛ فتزيل الاستفهام عن صَدْرِ يَتِيهِ^(١) ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكل الخبرية ، وما التمجيبية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرنا .

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خَلْفُهُ التأخير ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كاتناء من « قُمْتُ » يُخْبَرُ عَنْهَا مَعَ أَنَّهَا لَا تَتَأَخَّرُ ، ولكن يتأخر خَلْفُهَا وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِي قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع في هذا ونحوه أن يخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أَيُّهُمْ الذي هو في الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذي مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذي خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت في « جاء زيدٌ ضاحِكًا » : الذي جاء زيدٌ إياه ضاحِكٌ - لكنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجبُ التفكير ، وكذا القول في نحوه ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ؛ فلا يخبر عن الماء من نحو « زيدٌ ضَرَبَتْهُ » ؛ لأنها لا يُسْتَفْنَى عنها بالأجنبي كـ « معرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الذي زيدٌ ضَرَبَتْهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالمتصل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بمتصلته وأخبرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً بالخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الذي سمى الخبر بـ « حَقِّي » أو بـ « مُذِّ » أو « مُنْذُ » لأنهم لا يحجرون إلا للظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضميرٍ مُقامٍ الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ » من عمرو الكريم « جاز الإخبار عن « زيد » وامتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلفهم : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه مما فآخرت ذلك وجبات مكانه ضميراً جاز ، فنقول في الإخبار عن المتضابفين « الذي سَرَّه قُرْبُ مِنْ عمرو الكريم أبو زيد » وكذا الباقي^(١) .

(١) فتقيد في الإخبار عن المصدر ومعموله « الذي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ مِنْ عمرو الكريم » فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقرب : خبر عن الذي ، ومن عمرو : متعلق بقرب ، ونقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الذي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ مِنْه عمرو الكريم » .

الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُخْبَرُ عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءني أحد » لأنه لو قيل : « الذي ما جاءني أحد » لزم وقوع « أحد » في الإيجاب .

السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم في مثل « اضرب زيدا » لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو » .

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عشرة أمور : هذه السبعة ، وثلاثة أخر ، وهي : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفاً ، وأن يكون مُقَدِّماً ؛ فلا يُخْبَرُ بأل عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عسى زيدٌ أن يقوم » ولا من قولك « ما زال زيدٌ عالماً » .

ويُخْبَرُ عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك : « وَفَى اللَّهُ الْبَطْلَ » ؛ فتقول : « الْوَافِي الْبَطْلَ اللَّهُ » و « الْوَاقِيهِ اللَّهُ الْبَطْلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر كقوله :
 * مَا الْمُسْتَفِيزُ الْمَوَى بِمُحَمَّدٍ عَاقِبَةً ^(١) * [٥٨]

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبه إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب الوصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا ، والذي أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ *

(١٦ - أوضح المسالك ،)

فصل : وإذا رَفَعْتَ صِلَةَ « أَل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَل » استتر
في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » في المثال المتقدم
« الْمُبْلَغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةٌ أَنَا » ففي « المبلغ » ضمير مستتر
لأنه في المعنى لَأَل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أَل » للمتكلم ؛ لأن
خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعْتَ صِلَةَ « أَل » ضميراً لغير « أَل » وجب بُرُوزُهُ وانفصاله ،
كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين :
« الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةٌ أَخَوَاكَ » وعن العمرين « الْمُبْلَغُ أَنَا
مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمَا رِسَالَةٌ الْعَمَرَوْنَ » وعن الرسالة « الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ
إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةٌ » وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم ، و « أَل » فيهن لغير
المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته .

هذا باب العدد^(١)

اعلم أن الواحد والاثنين يُخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين :

== والشاهد فيه هنا وهناك قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب
بوصف مع كونه في صلة « أَل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة
شروط ؛ الأول : أن يكون متصلاً ، الثاني : أن يكون ناصباً فعلاً أو وصفاً لأحرفاً ،
الثالث : أن يكون في غير صلة « أَل » .

(١) العدد - بوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما - في اللغة : اسم للمعدود ومنه
قوله تعالى (فضرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا) وأما العدد - بتشديد الدال ، مدغماً
- فهو مصدر « عده يحده » مثل مده يحده مداً ، وشده يشده شداً ، وقال الله تعالى (لقد
أحصاهم وعدم عداً) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع
حاشيتيه الصغرى والكبرى » وبيان ذلك أن الاثنين مثلاً تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُدْكَرَانِ مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ ، وأثنان ، وَيُؤَنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنان ، والثلاثة وأخواتها تَجْرِي على العكس من ذلك^(١) ، تقول : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالثاء ، وثَلَاثُ إِمَاءَ ، بترسها ، قَالَ اللهُ تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)^(٢) .

والثاني : أنهما لَا يُجْمَعُ بينهما وبين العدود ، لا تقول : واحدٌ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيدُ الجُنْسِيَّةَ والوَاحِدَةَ ، وقولك « رَجُلَانِ » يُفيدُ الجنسية وَشَفَعَ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما^(٣) ،

= والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالأثنان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المقنود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على العدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عدد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنان رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » لعللة التي ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود ، لا الجنسية ، فإن أريد ذلك جيء بالمعدود موصوفا باسم العدد ، ومنه قوله تعالى (وقال الله لاتخذوا لهن اثنتين ، إنما هو إله واحد) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراد إثبات الإلهية .

وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون العِدَّة ، فإن قصدت الإفادتين جَمَعْتَ بين الكلمتين ^(١) .

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولسكنك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقروناً بالتاء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً ، ويجب - مع ذلك - أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولسكنك لا تذكر معها المعدود الذي تزيده ، ولك في هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتي بها كما لو ذكرت المعدود تماماً : بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكراً ، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثاني أن تأتي بها موافقه للمعدود في التذكير والتأنيث : بغير تاء مع المذكر ، وبالتاء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالي ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياماً ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقيد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذي أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث : بالتاء مع المذكر ، وبمحذوف التاء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) .

فصل (١) : مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس (١) ،

= الصورة الثانية : أن تذكر العدد ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاوزها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع العدد وهي تقتضي تأنيث العدد مع العدد المذكور وعكسه ، فنقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاثة » و « عندى فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فنقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاث » و « عندى فتيات ثلاثة » فلما تجاوزت هذه الصورة قاعدة العدد مع العدد وقاعدة النعت مع المفعول جاز لك أن تراعى الأولى فتؤنث العدد مع العدد المذكور وتذكر العدد مع العدد المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع العدد المذكور وتؤنث العدد مع العدد المؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد للفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون .
الضرب الثاني ويقال له العدد للضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد للركب ، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد للمعطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين والاسمين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والاسمين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوباً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة وتسعون حملاً » ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع المائة والألف ، تقول « مائة ثوب ، وألف دينار » ويكون التمييز إما مجروراً عن أو بالإضافة إن كان للعدد اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان للعدد جمعاً - على التفصيل الذي ذكره المؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .

(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعي هو اللفظ الدال على جمع ، وله واحد من لفظه ، =

ك «شَجَر» و «تمر» ، أو اسم جمع^(١) ك «قوم» و «رَهْط» خُفِضَ
يَمِنْ ، تقول : «ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ» و «عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ» قال الله تعالى :
(فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)^(٢) ، وقد يخفض بإضافة العدد ، نحو (وَكَانَ
فِي الْمَدِينَةِ نِسْمَةٌ رَهْطٌ)^(٣) ، وفي الحديث : «لَيْسَ فَيَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ
صَدَقَ» وقال الشاعر :

٥٢٣ — * ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ *

= ويفرق بينه وبين واحد بالتاء : بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة
وبقر ، وهذا هو القالب ، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كفاة وكفء ، وهذا
نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومى وزنج
وزنجى وعجم وعجمى .

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالبية
وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ،
وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ «ركب ، ومحجب ، وسفر» لأنها
ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكبا وصاحبا
ومسافرا ، ومن العلماء من يعدها جموعا وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة
لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان
التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الخطيئة ، ويقولون : إن سيده أنه كان في سفر
ومعه امرأته أمانة وابنته مليكة فرح إله ثم افتقد منها ناقة ، والذي ذكره المؤلف
هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذْنِبُ الْقَفْرَ أَمْ ذَنْبٌ أَنْيَسُ أَصَابَ الْبَكْرَ أَمْ حَدَّثُ الْيَلِي
ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ أَقْدَ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

= اللمة : « ذود » بفتح الذال وسكون الواو وآخره دال مهجلة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أشألمهم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيراً ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيهقي . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من اللقار ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والعين يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أي : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطنه القسم ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضممة الظاهرة « على عيالي » الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء التكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » والعدد اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أولها القول بجوازه في السعة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد يخفف بإضافة العدد » وهو تابع في ذلك لابن عصفور . وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « لبس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يجوز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان اللازني ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن اللمة في ذلك هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال =

وإن كان جمعاُ خُفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَبُقِيَ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسًا ما يستحقه ضميرهما ، فنقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَقَرِ » بترك التاء ، لأنك تقول « بق كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ » أو « ثلاث » لأن في البقرة لفتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَائِنَا)^(١) وقرئ (نَشَابَهَتْ)^(٢) .

= « ثلاثة رجل » كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلزمون أن يكون للضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذًا .
(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .
ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثًا مستقلًا لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع : نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكرا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكرا في بعض العبارات ومؤنثا في بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكرا لا غير اعتبرته مذكرا وجئت معه باسم العدد مقرونا بالتاء ، وقد مثل للمؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد في القرآن الكريم (إذ نفثت فيه غنم القوم) فأنت الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود =

إليه مؤثلاً لاغير اعتبرته مؤثلاً وجئت معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البطل كما ذكر المؤلف، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكراً أحياناً ومؤثلاً في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين، وساغ لك أن تأتى معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤثلاً، وبالتاء على اعتباره مذكراً، ومن هذا النوع البقر. فإن الضمير قد عاد إليه مذكراً في قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤثلاً في القراءة الأخرى (تشابهت).

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذى ذكره وشرحناه لك فى اسم الجنس، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر، وحاصله أنه إن كان يستعمل فى العقلاء - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه فى حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقروناً بالتاء، وفى القرآن الكريم (وكان فى المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل فى غير العقلاء - مثل الجامل لجماعة الجمال، والباقر لجماعة البقر - جعلناه فى حكم المؤنث وجئنا معه باسم العدد خالياً من التاء فقلنا «ثلاث من البقر».

ونحن لا نقر هذا التفصيل الذى ذكره ابن عصفور، أما أولاً فلأن «النسوة»، والنساء، والجماعة «ثلاثها» من أسماء الجمع التى تستعمل فى العقلاء، وهى لاتعامل فى كلام العرب معاملة المذكرين، وأما ثانياً فلأنه جعل «الجامل» الذى هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل، وقد عامله العرب معاملة المذكر، وذلك فى قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَثَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا حِجْجُ بَيْنَهُنَّ الْإِمَارُ

والصواب فيما ترى بقاء تفصيل الكلام فى اسم الجمع على ما قاله المؤلف، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة، ومن جائز التذكير منه بقروغنم.

وهذا الذى قررناه - من أن العبرة فى اسم الجنس واسم الجمع بحالهما تذكيراً وتأنيثاً، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه - ألا يذكر وصف أصلاً نحو «ثلاث =

وَيُقْتَبَرَانِ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالٍ مُفْرَدَةٍ ؛ فَلِذَلِكَ تَقُولُ : « ثَلَاثَةُ إِصْطَبَلَاتٍ »
و « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » بِالتَّاءِ فِيهِمَا اعْتِبَارًا بِالْإِصْطَبَلِ وَالْحَمَامِ فَإِنَّهُمَا مَذَكْرَانِ ،
وَلَا تَقُولُ « ثَلَاثٌ » بِتَرْكِيهَا اعْتِبَارًا بِالْجَمْعِ ، خِلَافًا لِلْبَغْدَادِيِّينَ ^(١) .

وَلَا يُقْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْوَاحِدِ حَالُ لَفْظِهِ حَتَّى يَقُولَ « ثَلَاثُ طُلُحَاتٍ » بِتَرْكِ
التَّاءِ ، وَلَا حَالُ مَعْنَاهُ حَتَّى يَقَالَ « ثَلَاثُ أَشْخَصٍ » بِتَرْكِيهَا تَرْيِدَ نِسْوَةٍ ، بَلْ

== مِنَ الْبَقْرِ ، أَوْ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْبَقْرِ » وَنَحْوُ « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ » وَنَحْوُ « ثَلَاثَةٌ مِنَ الرُّطْبِ »
أَوْ يَذَكُرُ وَصْفَ لِسْكَنٍ يُوْتَى بِهِ مُتَأَخِّرًا نَحْوُ « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ ذَكَوْرٌ » أَوْ « ثَلَاثٌ
مِنَ الْبَطِّ إِنَاثٌ » - فَإِنَّ ذَكَرَ وَصْفَ وَجِيءَ بِهِ بَيْنَ اسْمِ الْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ نَظَرَ إِلَى
الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَذَكَّرًا جِيءَ بِاسْمِ الْعَدَدِ مَقْرُونًا بِالتَّاءِ فَتَقُولُ « ثَلَاثَةٌ
ذَكَوْرٌ مِنَ الْبَطِّ » وَنَحْوُ « ثَلَاثٌ سِدْبَلَاتٌ مِنَ الْقَمَحِ » وَابْنُ مَالِكٍ يَجْعَلُ الْوَصْفَ
الْمُتَأَخِّرَ كَالْوَاقِعِ بَيْنَ الْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ وَيَجْعَلُ الْبَدَلَ كَالنَّعْتِ .

(١) هَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُؤَلِّفُ - مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالٍ مُفْرَدَةٍ ، فَإِذَا كَانَ
الْمُفْرَدُ مَذَكَّرًا جِيءَ بِاسْمِ الْعَدَدِ مَقْرُونًا بِالتَّاءِ نَحْوُ « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » وَثَلَاثَةُ إِصْطَبَلَاتٍ »
لَأَنَّ الْمُفْرَدَ حَمَامٌ وَإِصْطَبَلٌ ، وَهِيَ مَذَكْرَانِ ، وَلَا تَجُوزُ مِرَاعَاةُ حَالِ الْجَمْعِ ، فَلَا تَقُولُ
« ثَلَاثٌ حَمَامَاتٍ وَثَلَاثٌ إِصْطَبَلَاتٍ » وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ جَمْعَ مَوْثٍ سَالِمًا - هُوَ مَذْهَبُ
... الْبَصْرِيِّينَ مِنَ النَّعَاةِ ، وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْبَغْدَادِيُّونَ وَالْكُشَاةِيُّ ، فَأَجَازُوا مِرَاعَاةَ
حَالِ أَحَدِهِمَا شَتَّى حَالِ الْفَرْدِ ، وَحَالِ الْجَمْعِ ، وَعَلَى ذَلِكَ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ »
وَأَنْ تَقُولَ « ثَلَاثٌ حَمَامَاتٍ » الْأَوَّلُ بِمِرَاعَاةِ حَالِ الْفَرْدِ ، وَالثَّانِي بِمِرَاعَاةِ حَالِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ
حَكَى سِيبَوَيْهِ وَالْفَرَّاءُ أَنَّ الِاسْتِعْمَالَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ جَارٍ عَلَى مِرَاعَاةِ حَالِ الْفَرْدِ دُونَ
مِرَاعَاةِ حَالِ الْجَمْعِ .

وَنُرِيدُ أَنْ نُنَبِّهَكَ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ يَتَصَوَّرُ فِي جَمْعٍ بِخِلَافِ مُفْرَدَةٍ فِي التَّنْذِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ،
وَذَلِكَ يَتَعَقَّقُ فِي جَمْعِ الْمَوْثِ السَّالِمِ الَّذِي مُفْرَدُهُ مَذَكَّرٌ لَا يَتَعَقَّلُ ، فَإِنْ اتَّفَقَ الْجَمْعُ
وَالْمُفْرَدُ فِي التَّأْنِيثِ نَحْوُ « سَعَابَةٌ وَسَعَابَاتٌ » لَمْ يَكُنْ ثَمَّةُ مَا يَدْعُو إِلَى الْخِلَافِ ، فَأَنْتَ
تَقُولُ « ثَلَاثٌ سَعَابَاتٍ » لِأَنَّ الْمُفْرَدَ سَعَابَةٌ وَهُوَ مَوْثٌ ، وَجَمْعُهُ مَوْثٌ أَيْضًا ، فَلَا
يَقْتَضِي خِلَافَ مَا اقْتَضَاهُ مُفْرَدُهُ .

يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْفَرْدُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ ؛ فَيَعَكْسُ حِكْمَهُ فِي الْعَدَدِ ، فَكَمَا تَقُولُ
« طَلَحَهُ حَضَرَ » وَ « هِنْدُ شَخْصٌ جَمِيلٌ » بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ « ثَلَاثَةُ
طَلَحَاتٍ » وَ « ثَلَاثَةُ أَشْخَاصٍ » بِالنَّثَاءِ فِيهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

— ٥٢٤ — * ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ *

فَضْرُورَةٌ ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ « كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرُ » فَاتَّصَلَ بِاللَّفْظِ
مَا يُعْقَدُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، خِلَافًا لِلنَّظْمِ .

٥٢٤ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ الْخَزَوِمِيِّ ، مِنْ قَصِيدَتِهِ الرَّائِيَةِ
لِلشُّهُورَةِ ، وَسَيَذْكَرُ الْمَوْلُفُ هَذَا الشَّاهِدَ مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ (ص ٢٥٨) ،
وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمَوْلُفُ عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

* فَسَكَانَ بِحِجِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي *

اللُّغَةُ : « بِحِجِّي » الْحِجْنُ - بِكَسْرِ الِیْمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ - أَصْلُهُ التَّرْسُ ،
وَيَجْمَعُ عَلَى حِجَانٍ ، وَأَرَادَ هَهُنَا مَا يَتَّقَى بِهِ السَّكَاتِغِينَ وَالرِّقَبَاءَ « أَتَقِي » أَحْذَرُ وَأَجَانِبُ
وَأَجَانِفُ وَأَجْمَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَقَايَةُ « شُخُوصٍ » جَمْعُ شَخْصٍ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الشَّجْعَ يَرَى
مِنْ بَعِيدٍ ، وَأَرَادَ هُنَا الْإِنْسَانَ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : كَانَ مَا أَتَقِي بِهِ الرِّقَبَاءَ ثَلَاثَةَ أَتَانَسِي
« كَاعِبَانِ » مَثْنَى كَاعَبَ ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ حِينَ يَبْدُو نَدْبُهَا . تَقُولُ : كَعَبْتُ الْجَارِيَةَ
نَكْعَبُ - مِنْ بَابِ قَتَلَ - فَهِيَ كَاعَبَ ، وَكِعَابُ ، إِذَا صَارَتْ كَذَلِكَ « وَمُعْصِرُ »
بِضْمِ الِیْمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَكُسْرِ الصَّادِ - الْجَارِيَةُ مَتَى دَخَلَتْ فِي عَصْرِ شَبَابِهَا .

الْإِعْرَابُ : « كَانَ » فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ « بِحِجِّي » مَجْنُونٌ : خَبَرُ كَانَ تَقْدِمْ عَلَى اسْمِهَا
مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مَقْدُورَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ التَّنْكِسِ ، وَبِجْنِ مَضَافٍ وَبَاءِ التَّنْكِسِ مَضَافٍ إِلَيْهِ
مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « دُونَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَجْنُونٍ أَوْ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْهُ ، وَهُوَ
مَضَافٌ وَ « مَنْ » اسْمٌ مُوَصُولٌ مَضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « كُنْتُ »
كَانَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَتَاءُ التَّنْكِسِ اسْمُهُ « أَتَقِي » فِعْلٌ مُضَارِعٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ
وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كُنْتُ ، وَجُمْلَةُ كَانَ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا
مِنْ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ مِنَ الْمَوْصُولَةِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِأَتَقِي مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : دُونَ
الَّذِي كُنْتُ أَتَقِي « ثَلَاثَ » اسْمٌ كَانَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ تَأْخُرُ عَنْ خَبَرِهِ ، وَهُوَ مَضَافٌ =

وإذا كان العدد صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويُّ ، لا حالها ، قال الله تعالى : (قَلْعُ عَشْرٍ أَمْتَالًا)^(١) أى : عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ، ولولا ذلك لقليل (عشرة) لأن المثل مذكر ، وتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةٌ رِبْعَاتٍ » بالناء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍّ » بالناء إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أَحْمَرَةٍ دَوَابٍّ ، وسمع « ثَلَاثُ دَوَابٍّ ذُكُورٌ » بترك الناء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

فصل : الأعدادُ التي تُضاف للمعدود عشرة ، وهى نوعان :
أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحق ما تُضاف إليه أن يكون :
جمعا ، مكسرا ، من أبنية القلة ، نحو « ثَلَاثَةُ أَفْلَسٍ » و « أَرْبَعَةُ أَغْبَدٍ »
و (سَبْعَةُ أَبْحَرٍ)^(٢) وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة .

فيضاف للمفرد^(٣) ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثَلَاثُ مِائَةٍ » و « تِسْعُ مِائَةٍ »
= و « شَخْصٌ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وكاعيان بدل من ثلاث مرفوع
بالألّف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد
« ومعصر » معطوف على قوله كاعيان .

الشاهد فيه : قوله « ثَلَاثُ شَخْصٍ » فإن شخوصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفردة ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغي أن يقول « ثَلَاثَةُ شَخْصٍ » كما يقول « ثَلَاثَةُ كَوَاكِبٍ » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا للماضى (ص ٢٥٠) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعته يميز مراعاة المعنى .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) وما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع ، نحو « تسعة رهط »

و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجزى المعدود بمن .

مِائَةً»^(١)، وشذَّ في الضرورة قوله :

— ٥٢٥ — * ثَلَاثُ مِئِينَ لِمُلُوكٍ وَفِي بِهَا *
وَيُضَافُ لِمَجْمَعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ^(٢) :

(١) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْهُ وَجُوهُ الْأَهَامِ *

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله « وفي » الآتي « وفي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « وفي » ردائي » رداء : فاعل وفي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ورداء مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جل ، ووجوه مضاف و « الأهاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع بدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقي مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التفسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقولك « ثلاث سماعات » =

إحداها : أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمةِ ، نحو (سَبْعُ سَمَوَاتٍ)^(١) ،
و « سَخْسُ صَلَوَاتٍ » و (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٢) .

والثانية : أن يُجَاوِرَ ما أهمل تكسيده ، نحو (سَبْعَ سُدُبِلَاتٍ)^(٣) ، فإنه
في التنزيل مجاور لـ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٤) .

ويُضَافُ لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداها : أن يُهْمَلَ بناء القلة ، نحو « ثلاثُ جَوَارٍ » و « أربعةُ رِجَالٍ »
و « خمسةُ دَرَاهِمَ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك
منزلة المدوم ؛ فالأول نحو (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ)^(٥) ؛ فإن جُمِعَ قرء بالفتح على أقراء
شاذ ، والثاني نحو « ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ » فإن أُشْتُعَا قَلِيلُ الاستعمال .

== جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فاعل من جمع التكسير لا ينقاس
إلا في نحو سعادة وكتيبة مما هو مؤنث بناء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث
فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائر حفظ ولم يقس عليه ،
ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة واردا لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو
قوله تعالى (في تسع آيات) فإن تكسير آية على آى وارد عن العرب ، ولكنه ليس
كثيرا في استعمالهم ، فلن هذا عدل عنه إلى جمع المؤنث البالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني : المائة والألف ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو (مائة جلدة ^(١)) و (ألف سنة ^(٢)) .

وقد تُضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين ^(٣) (ثلاث مائة سنين ^(٤)) ، وقد تُميز بمفرد منصوب ، كقوله :

— ٥٢٦ — * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا *

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : مهاجرة والكسائي ، كما نهينا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضيغ الفزاري أحد الشعراء العمرين

وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣) ونسبه في المرة الأولى للربيع

وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ،

وعجزه قوله :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاةُ *

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه

« عاش » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش

مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش

منصوب بإياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله في محل

جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبني على

السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل من الإعراب

« اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاة » الواو حرف عطف ، الفتاة : معطوف على اللذاذة

مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاة لا محل لها من الإعراب

جواب إذا الشرطية .

فصل : إذا تَجَاوَزَتِ العشرة جئت بكلمتين : الأولى النَّيْفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما نَبَتَ لها قبل ذلك ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بأحَدٍ وإحْدَى مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع على الفتح ، إلا « اثنتين » و « اثنتين » فتعزبُهُمَا كاللثني ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقلُّ حَذْفُهَا مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بتذكيرهما ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ بَرَارِيَّةً » بتأنيثهما ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَّةً » بتذكير الأول [وتأنيث الثانى] .

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْدًا » و « ثَلَاثُونَ أُمَّةً » .
وتميز ذلك كله مقرد منصوب^(١) ، نحو (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

= الشاهد فيه : قوله « مائتين عاما » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول « مائتي عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما) ويقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنتي مخاض » إلا أن العلماء لم يسلّموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية السكرية =

كُوْ كَبَاً) ^(١) (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) ^(٢) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِبَشِيرٍ فَنَقِمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ^(٣) (إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً) ^(٤) ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا) ^(٥) ، ذ (أُسْبَاطًا) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان (أُسْبَاطًا) تمييزاً لذكر العددان ؛ لأن السُّبْطَ مذكر ، وزعم الناطم أنه تمييز ، وأن ذكر (أُمَّا) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحَهُ ذكر « كاعبان ومعصر » فى قوله :

== بوجوده من الإعزاب ، منها ما قاله الشاويين وابن أبى الربيع ، وحاصله أن (أُسْبَاطًا) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفردة مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثني عشر » بترك التاء فى اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثنتين يذكران مع المذكر ويؤثنان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أُسْبَاطًا) تمييز يخالف الاستعمال العربى من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذى يذكر عن الشاويين ، وجعل (أُسْبَاطًا) تمييزاً ، واعتذر عن تأنيث لفظى العدد فى الآية بأن جعل (أُمَّا) نعتاً لأُسْبَاط ، والأُم : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث رجع جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أُمَّا) جامد ، فكيف يقع نعتاً ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر خلاصاً من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء فى هذا الفرع ، وبما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أُسْبَاطًا) نعت لمعوت محنوف و (أُمَّا) نعت لأُسْبَاط ، وأصل الكلام : وقطعنا مِ اثنتي عشرة فرقة أُسْبَاطًا أُمَّا ، وفى هذا التخريج نعت بالجامد مرتين .

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

• ثَلَاثُ شَخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعَصِّرٌ^(١) * [٥٢٣]

فصل : ويجوز^(٢) في العدد المركب — غير « اثنى عشر » و « اثنى

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• فَكَانَ يَجِيئُ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي *

وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد المركب — وهو أحد عشر وأخواته — ما عدا « اثنا عشر » في الذكر ، و « اثنتا عشرة » في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه — أى ما لـه وشبهه ، فقد حكي النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حاله التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزئين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبني على فتح الجزئين في محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن المبني قد يضاف كما في إضافة « كم » إلى غيرها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد المركب للمضاف إلى مستحقه ، لأنه المعروف المشهور في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وانخفض زيد ، كما تقول : هذه بعليك ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بعليك ، وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بعليك ، إلا أن « بعليك » ممنوع من الصرف للعلية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة « — أن يضاف إلى مُستَقَرِّ المَدود ؛ فيستغنى عن التمييز ، نحو « هَذِهِ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدًا » ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزء من .
وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني كما في بعلبك ، وقال : هي لغة رديئة .
وحكى الكوفيون وَجْهًا ثَلَاثًا ، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في عبد الله ، نحو « مَا قَلَمْتُ نَحْسَةَ عَشْرٍ لَكَ » .
وأجازوا أيضًا هذا الوَجْهَ دون إضافة^(١) استدلالا بقوله :

٥٢٧ — كَلَفْتُ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَاتِهِ بَدَلْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

== هذه اللغة ابن عصفور ، وزعم أنها اللغة النصحى ، وقال الأخفش : إنها لغة حسنة ، وقال سيبويه : هي لغة رديئة .

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي ، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ، وتجرى الجزء الثاني بالإضافة ، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام زيد ، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الأخفش عن أبي فعمس الأسدي وابن الهيثم العقيلي .

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتصايفين لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستعقه ، وأن الإجماع منعقد على ذلك ، وفي دعواه الإجماع على ذلك مقال ، فإن الكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة إلى مستعقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى نفع بن طارق .

اللغة : « كاف » فعل ماض مبني للمجهول من التكليف وهو تحميل ما فيه كلفة ومشقة « عنائه » العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد ؛ تقول « عني فلان يعني » من باب رضى — عناء ، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون القاف ، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والصبر ، وفي القرآن (غلبت علينا شقوتنا) .

==

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .
كما تصوغه من قعل ؛ فتقول : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابع - إلى العاشر^(١) .

= الإصراب : « كلف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثانٍ لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجبته » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددي إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددي ، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستحقه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازوه الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف ، فقول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع : ثمانى عشرة - أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى - إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يميزون ذلك مطلقاً ، نعى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) ههنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلثت الاثنين أثلتهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري فى الصحاح : « عثرت القوم أعشرهم عشرين ، إذا صرت عاشرهم » ١٠ .

كما تقول : ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكور ويؤنث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما مادون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، فقليل : واحد وواحدة .

ولك في أسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذى تريده - على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الأتصاف بمفناه مجرداً . فتقول : ثالث ، ورابع ، قال :

— ٥٢٨ — * لَيْسَتْ أَغْوَامٌ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ *

وفي هذا يقول ابن مالك فى شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على التعم ، وفى الحقيقة أنه مصوغ من الثالث إلى العشر ، وهى مصادر ثلث الاثنين ، إلى عشرت التسعة » وهذا هو الوجه الثالث فى كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة - وهو الوجهان الأول والثانى فى كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدرًا بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التى ليست بمصادر ، وهو وارد فى كلام العرب كثيراً ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستعير الطبق ، وقالوا : استيست الشاة ، كما قالوا « تربت يدك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذى أنشده للأولف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَقَّعْتُ آيَاتَ لَمَّا فَمَرَّقْتُمَا *

اللمة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنوى والأمانى ، والأماكن التى كانوا يحتفلون إليها ويترددون عليها .

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بمضُ تلك العِدَّةِ .
 للمعينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَمْسَةٍ » أى : بمضُ جماعةٍ منحصرة في خمسة .
 ويجب حينئذٍ إضافتهُ إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى :
 (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ^(١)) ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ
 الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(٢)) ، وزعم الأخفش وقطرب والكسائي
 وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصّبهُ إياه ، كما يجوز في « صَارِبَ
 زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز في « ثَانٍ » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هَذَا
 رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ » أى : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ
 مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ^(٣)) ، ويجوز
 حينئذٍ إضافتهُ وإعماله ، كما يجوز الوجهان في جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ،
 ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِدًا »
 وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

== الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة
 نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة
 لآيات « فعرّفناها » الفاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ،
 وضمير الغيبة مفعوله « لسته » جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و« أعوام »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ
 « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع
 بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد
 الاتصاف بهذه العدة ، وهذا في الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الإتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فنقول « حَادِي عَشَرَ » بتذكيرهما ، و « حَادِيَّة عَشْرَةَ » بتأنيثهما ، وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتأنيثهما مع التأنيث ، فنقول « الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ » و « الْمَقَامَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ »

وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أومع ما فوقها كالمشرين ، فإنك تقلب فاءها إلى مَوْطِنٍ لامهما فتصيرها ياء ، فنقول : حَادٍٍ وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أَوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتى بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى ، فنقول « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استثناءً به فى الثانى ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والثَّيْفَ من الثانى ، ولك فى هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالإضافة ، والوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كيسان ، ووجهه أنه قَدَّرَ ما حُذِفَ من الثانى فبقى البناء بحاله ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤها لحلولى كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الأسمين مُتَنَزَّعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال

الثالث ، بل ذكرنا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأني أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول « رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتمين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف الليف من الثاني للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتمطف عليه المقد بالواو .

هذا باب كنايات العدد

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتقسم إلى : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى كثير^(١) . ويشتركان في خمسة أمور^(٢) : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جواباً

(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأتت تقول ، بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل فمرت

الثاني : أنهما مبنيان ، لشبههما للعرف في الوضع على حرفين ، أو في المعنى ، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى ، والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير

.

= الثالث : أن بناءها على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صحت » ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك » نص عليه سيويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجع ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداها العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر . فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثاني نحو « كم يوما صحت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور : الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل في دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدها فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو قولك « كم كتاب دخل في ماسكك » .

=

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير ،
والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل
ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك في هذا الأمر » ،
الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى
ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل
أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى
مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع
عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون للمفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن
كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته »
وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم »
مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره
الذكر بعده .

فتلخص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر البتة في صورتين : أن
يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن
تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد
ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها
فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببها ، أو رافع لأجنبي
وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون
محملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن
يلبها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة
صورة ، وقد عرفت في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فسكن منها على ثبت ، والله
يهديك ويوفقك .

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً^(١) :

أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد ، نحو « كم عَبدًا

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :

الأول : أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفردا نحو قولك « كم كتابا قرأت » هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهودا لك » والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن الجماعات نحو قولك « كم غلاما لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ، والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم مجيء تمييز الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعا نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في المعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم قرشا ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يميزوا جره مطلقا ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت المائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت كم حكمهما لشبهتهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تنهى

== شفاعتهم شيئا) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سند كره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجع ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتره » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قولك « كم في دارك رجلا » أما تمييز كم الخبرية بالمرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليقهم مبني على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمر ، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْمَاتٍ يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخُرَيْتُ دُوَ الْجَلَدِ
وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
وقول الآخر :

كَمْ فِي بَيْتِي بَكْرٌ بَنٍ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمٍ الدَّسِيعَةِ مَأْجِدٍ تَفَاعٍ
والبصريون يعمدون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفاصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجح نصب التمييز ، وشذ مجيئه مجرورا والفاصل ظرف كما في البيت ==

== الأول من الآيات التي أنشدناها في الاستدلال لمذهب الكوفيين كما شذجبه مجرورا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي :

كَمْ نَأْتَى مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ
ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَوُؤُّ سِمْسَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبَا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من اللماعيل لم يعجز جره لما سبق ولم يعجز نصبه لئلا يتوهم أنه مفعول لذلك الفعل انفصل ، بل يجب جره بمن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨) - وفي هذا الموضع تشترك الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعيون) وقوله سبحانه (وكم أهلكنا من قربة) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (سلبني إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات - إحداهن يمين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتين يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجعا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن التكلم بكم الخبرية لا يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما التسكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يجيء على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فتقول « ثلاثون ديناراً » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فتقول « ثلاثين ديناراً » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت »

مَلَكَتَ » ويجوز جره بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَتْ كَمْ بحرف ، نحو « بَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ رِجَالٍ جَاءُوكَ » و « كَمْ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ ، لا يجوز « كَمْ غُلَامَانِ سَأَمَلَسَكُم » ، كما لا يجوز « رُبَّ غُلَامَانِ سَأَمَلَسَكُم » ويجوز « كَمْ عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ » ويقال « كَمْ مَا لَكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ » .
تنبيهه : يروى قول الفرزدق :

« هذا الثوب » فتقول « بثلاثين ديناراً » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس - أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كَمْ الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً ، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كَمْ الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ كِتَابٍ عِنْدِي ثَلَاثُونَ بَلْ أَرْبَعُونَ » أما الاسم المبدل من كَمْ الاستفهامية فيقترن بهمزة والاستفهام فتقول « كَمْ كِتَابًا عِنْدَكَ ثَلَاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ » وهذا ظاهر البلية إن شاء الله تعالى .

٥٢٩ - كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ حَلَى عِشَارِي

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفردق همام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الحطفي ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .
اللمعة : « فدعاء » هي وصف الأثني من الفدع - بفتح الفاء والذال جميعاً - وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زينغ في القدم بينها وبين اساق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشاراء - بضم ففتح - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

الإعراب : تروی « عمّة » و « خالّة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فكم يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استهزامية تمكينية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضا ، فهي مبنية على السكون في محل نسب ، وتميزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوباً إن قدرت كم استهزامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذه الوجوه في كم تكون « عمّة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمّة ، ولها صفة أخرى بمائلة لصفة خالّة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبني على الضم في محل نصب « وخالّة » معطوف على عمّة مرفوع بالضمّة الظاهرة « فدعاء » صفة لخالّة ، ولها صفة أخرى بمائلة لصفة عمّة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عمه لك فدعاء وخالّة لك فدعاء ، فمحذوف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على » جار ومجرور متعلق بحاب « عشاري » عشار : مفعول به للحلب ، وياء التكلم مضاف إليه ، فإن نصبت عمّة وخالّة كانت « كم » استهزامية مبتدأ و « عمّة » تمييزاً لها و « خالّة » معطوفاً على عمّة . وإن جررت « عمّة » و « خالّة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمّة » تمييزاً لها و « خالّة » معطوفاً على عمّة ، =

بجر «عمة» و «خالة» على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقول : إن تميما
تجيز نصب تميز الخبرية مفرداً^(١) ، وقيل : على الاستفهام التهكمي ، وعليهما فهي

== وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشاري » في محل رفع خبر المبتدأ ، سواء
أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان «عمة» .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى في كلمة «عمة» و «خالة» على ثلاثة
أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أضعنا ذلك
كله في الإعراب .

وبما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامي الذي أنشدناه من قبل (ص ٢٦٩) :

كَمْ نَالَتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب «فضلاً» بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يعز
أحد من النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال
ضميراً مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر «فضل» على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير
الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن «من» ظهرت جارة للتمييز مع الفصل
نحو (وكم أهلكتنا من قرية) ومن غير فصل نحو (وكم من ملك في السموات
لا تغنى شفا عنهم شيئاً) .

ورواه قوم برفع «فضل» على أنه فاعل نالتى .

(١) قال الرضى : «وبعض العرب ينصب بميز كم الخبرية مفرداً كان أو جمعا بلا
فصل أيضاً ، اعتادوا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اهـ فيجوز -
على هذا - أن يكون «عمة» منصوباً مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التي حكاها الرضى صراحة وأوماً إليها للمؤلف ههنا هي التي اعتمدها
الذين أجازوا في تمييز كم الخبرية النصب ، أى فبره عندهم على لغة أكثر العرب ،
ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حلبت » خبر ، والتاء للجماعة لأنهما عمات وخالات ، ورفعهما على الابتداء . و « حَلَبْتُ » خبر للعممة أو الخالة . وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقبل « قد حلبتاً » والتاء في « حلبت » للوَحدَةِ ؛ لأنهما عمّة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصَبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أى : كم حَلَبْتُ أو وقتاً .

وأما « كَأَيَّ » فبمنزلة « كَمْ » ^(١) الخبرية : فى إفادة التكثير ، وفى لزوم

(١) يقال « كَأَيَّ » بفتح الكاف والمهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال « كَأَنَّ » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة . وقد جعل المؤلف كَأَنَّ مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع فى كلام ابن مالك فى قوله « كَسَمَّ كَأَيَّ » على أن التشبيه به هو كم الخبرية ، وقلده الأثبوتى فى ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كَأَيَّ » تكون خبرية وتكون استفهامية - على ما بينه لك فيما بعد ، فى الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كَأَيَّ وكَمْ - وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يترجح عنده ، فأعرف ذلك .
واعلم أن « كَأَيَّ » توافق « كَمْ » فى خمسة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كَأَيَّ فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأً محذوفاً عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلائها أشبهت الحرف شها معنوياً كالذى قلناه فى كم .
الثانى : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه للمبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبنى على الوجه الثانى .
الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا =
(١٨ - أوضـح السالك :)

== مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوا به بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيُّ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً ؟ » فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ « ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ » وَجُمْهُورُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْحَبْرِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا يَقُولُونَ بِمَجِيئِهَا اسْتِفْهَامِيَّةٍ بِمَعْنَى أَيْ عَدَدٍ .

ثم أعلم أن « كَأَيُّ » تخالف « كَمْ » في حمسة أمور أيضاً .

الأول : أن الراجح عند النحاة في كَأَيُّ أنها مركبة من كاف التشبيه وأى المذونة ، والراجح عندهم أيضاً أن كم بسيطة ، وقد ذهب أبو حيان - تبعاً لقوم - إلى أن « كَأَيُّ » بسيطة غير مركبة ، وذهب الكسائي والفراء إلى أن « كم » مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية ، وأن ألف « ما » حذفت عند التركيب كما تحذف في نحو « بم » و « لم » و « عم » و « فيم » ثم سكنت الهمزة للتخفيف .

الثاني : أن تمييز « كَأَيُّ » يكثر مجيئه مجروراً بمن ، وإذا لم يجز بمن كان منصوباً ، فأما تمييز كم فقد عرفت فيما مضى (ص ٢٦٩) الصور التي يجيء عليها ، وعرفت أن الأكثر في تمييز كم الخبرية المتصل بها أن يكون مجروراً مفرداً أو جمعا ، وزعم ابن عصفور أن تمييز كَأَيُّ لا يكون إلا مجروراً بمن ، وهو محجوج بوروده منصوباً في البيت رقم ٣٠ وما أشدناه معه .

الثالث : أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن « كَأَيُّ » لا يدخل عليها حرف الجر ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر كَأَيُّ بحرف الجر ، وأنه يجوز لك أن تقول : بكأى تبسع هذا الثوب ، أما كم فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع .

الرابع : أن جمهور النحاة على أن « كَأَيُّ » نوع واحد ، وهو الخبرية التي بمعنى كثير ، ولا تكون استفهامية ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كما تكون خبرية ، وقد مضى ذكر ذلك في وجوه الاتفاق .

الخامس : أن تمييز « كَأَيُّ » لم يجيء إلا مفرداً كما في قوله تعالى (وكأى من نبى) وقوله سبحانه (وكأى من دابة) وقوله جل ذكره (وكأى من آية) وقوله (وكأى من قرية هي أشد قوة من قريتك) وقوله (وكأى من قرية أهلكتها) وقوله جل ذكره (وكأى من قرية أملت لها وهي ظالمة ثم أخذتها) وقوله تعالت مكانه (وكأى =

== من قرية عنت عن أمر ربها ورسله لحاسبتها حساباً شديداً) أما تمييزكم الخبرية فقد جاء مفرداً مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تنفى شفاعتهم شيئاً) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبي في الأولين) وجاء جماعاً نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمُ سُرَّةٍ بَادَا
ثم اعلم أن « كَأَى » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معيناً أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبراً للمبتدأ أن يكون خبراً لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها (أى من وجوه الفرق بين كم وكَأَى) أن خبرها لا يقع مفرداً وتوسع تلميذه السيوطى في اللع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كَأَى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرية بـماض أو مضارع ، نحو (وكَأَى من نبي قتل معه ربيون) ونحو (وكَأَى من آية في السموات والأرض يرون عليها) » اه كلامه . لكن بالتأمل في استعمالات هذه الكلمة تجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى في كلام السيوطى . وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما في الآية الثانية من كلامه ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما في أحد احتمالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) في قوله تعالى (وكَأَى من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها) إذا جملت جملة (الله يرزقها) هي الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية الكريمة ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما في قول الشاعر :

وَكَأَنَّ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَا مَا مَنَّا مُنْعِمٌ
ولم تقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع « كَأَى » مفعولاً به ، كقولك « كَأَى رجلاً رأيت » فإن كَأَى في هذا المثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كَأَى تقع استفهامية ، وهو قول أبى بن كعب « كَأَى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كَأَى مفعول ثاب لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محذوفة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولاً به كما في قوله تعالى (وكَأَى من قرية أهلكناها) فإن كَأَى في هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره ==

التصدير ، وفي انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)^(١) ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أُطْرِدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيَّ
أَلْمَا حَمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

= المذکور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قولهم « بكأى تبیع هذا الثوب » والجمهور على أنها لا تقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه المؤلف (الله يرزقها وإياكم) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبعانه (لا تحمل رزقها) خبرا عن (كأى) الواقع مبتدأ ، و (من آية) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبعانه (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .
اللفظة : « اطرء » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطمعية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناه هنا كثير « ألما » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم ألما » من باب تعب يتعب تعباً - وهو أحد الأفعال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكان « حم » هيء وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرء « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « ألما » منصوب على التمييز لكأى « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كذا » ^(١) فيكنى به عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها
النصب ، وليس لها الصدر ؛ فلذلك تقول « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » :

يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمه الظاهرة ، ويسر مضاف وضمير الغائب مضاف
إليه يعود إلى آلم « بعد » ظرف زمان منصوب بهم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجمله حم ونائب
فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كَأَى ، وكأنه قال : كثير من
الآلمين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « آلم » فإنه تمييز لقوله « كَأَى » وقد ورد في هذا البيت
منصوبا فدل على أن تمييز « كَأَى » كما يكون محرورا بمن في نحو قوله تعالى :
(وكَأَى من نبى قاتل معه ربيون كثير) يكون منصوبا كما في هذا البيت ، وهذا
بخلاف تمييز « كم » الخبرية الذى لا يكون - عند الجمهور - منصوبا .
ونظيره قول الآخر :

وَكَايْنِ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِثْلُهُ قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَا مَنْ مَنَّمْنَا

(١) اعلم أولا أن « كذا » قد تأتي لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال
فلان كذا » وجاء في الحديث « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا »
وقال السيوطى « الذى شهد به الاستغراء وقضى عليه الدوق الضحيح أن كذا لكفى
بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لامن كلام
الخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم فى أربعة أمور ، هى : الاسمىة ، والبناء ،
والإبهام ، والانتقار إلى التميز ، وهى توافق كَأَى فى هذه الأربعة وفى خامس وهو
أن كلاما من كَأَى وكذا مركب ، أما كَأَى فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من
النحاة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا »
الإشارية .

ثم اعلم أن كذا تخالف « كم » فى أربعة أمور :

الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأي على الصحيح .
والثاني : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر
للؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تمييز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا
عن اتفاقا ، وفي هذا خالفت كأي أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجرورا
بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تمييز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا
مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكنى بها عن جميع
أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكنى بها عنه ، فإذا كنى
بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة - أي غير مكررة - وبتمييزها جمعا
مجرورا ، فتقول « معى كذا دراهم » كما تقول ؟ معى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ،
وإذا كنى بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى
بتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا كذا درهما » كما تقول « معى أحد عشر
درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كنى بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة
- أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا درهما » كما تقول
« معى عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كنى بها عن الواحد
والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثاني على الأول وبتمييزها
مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا وكذا درهما » كما تقول « معى واحد وعشرون
درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كنى بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة
- أي غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فتقول « عندي كذا درهم » كما تقول
« عندي مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى
هذا التفصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندي كذا درهم »
اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندي كذا كذا درهما » اعتبر مقرا
بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا
قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له »

هذا باب الحكاية^(١)

عندى كذا درهم» اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجريئون بتمييز كذا مفردا منصوبا في ثلاث صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجمعا مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما تخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير في كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهما » بالإنفراد، ولم يقولوا « كذا كذا درهما » بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا « كذا وكذا درهما » بالتكرار مع العطف، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل « وقل ورود كذا مفردا، ومكررا بلا واو » اهـ، وقال مرة أخرى « وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اهـ، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب السكوفيين، وواضح أنه يريد بالمفرد ما ليس مكررا، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يمكن به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال « وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

(١) يقال : حاكته أحاكه، وشابته أشابه، وشاكلته أشاكله، وشاكته أشاكله، وماثلته أمائله، والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية - ومثلها المحاكاة - في اللغة : للشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما - وهو الحكاية - وأرادوا منه « إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد القدي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام للتسكك من غير أن تغيير فيه، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم نورد اللفظ نفسه.

حكاية الجمل^(١) مُطَرَّدة بعد القول ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٢) ، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : « قَالَ عَمْرٌو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح ^(٣) .

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرْشِيًّا » ردًّا على من قال « إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا » .

وأما في الاستفهام فإن كان المستؤل عنه نكرة والسؤال بأى أو بمن حُكي في لفظ « أَى » وفي لفظ « مَنْ » ما ثبت ان تلك النكرة المستؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

(١) الحكاية بالاستفهام على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهى مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التى تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) وقوله سبحانه (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) .
والثانى : حكاية المفرد ، وأغلب ما تسكون فى الأعلام ؛ لكثرة ذورانها فى كلامهم ، ومثالها أن يقول لك قائل « رأيت محمداً » فتقول « من محمداً » فن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ومحمداً : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالحكى هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به فى كلامك على إعرابه الذى جاء فى كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال للمفرد ، وأكثر ما تسكون بأى وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهياتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهى حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التى قالها المتكلم ، كما تشمل حكاية للمعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولسكنك غيرت فى حركات إعرابها أو فى ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نهيتك إلى هذا لئلا تتوهم أنك لو جئت بنفس الألفاظ للمتكلم ولسكنك غيرت فى ترتيبها أو فى هياتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكيا اللفظ ، فى حين أن النعاة يعتبرونك فى هذه الحالة حاكيا للمعنى ، فأعرف هذا .

تقول لمن قال «رأيت رجلاً، وامرأة، وغلامين، وجارينين، وبنتين، وبغات»: أيًا، وأية، وأيين، وأيتين، وأيين، وأيات، وكذلك تقول في «من» إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه^(١).

أحدها: أن أيًا عامة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مثلاً، وعن غيره كقول القائل: «رأيت حاراً» أو «حارين» و «من» خاصة بالعاقل.

(١) الفرق بين «من» و «أي» في باب الحكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر للأولف منها أربعة على جهة الاختصار، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل.

الوجه الأول: أن «من» خاصة بالسؤال عن العقلاء، فإذا قال لك قائل «زارني زيد أمس» قلت: منو، أو قلت: من زيد، وإذا قال لك «لقيت زيدا أمس» قلت: منا، أو قلت: من زيدا؟ وإذا قال لك «تحدثت مع زيد أمس حديثاً طويلاً» قلت: مني، أو قلت: من زيد، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم، أما «أي» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن، ويسأل بها عن غير العقلاء، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أي؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتاباً جيداً» قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أيًا؟ وإذا قال لك «تدوجدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء» قلت: أي كتاب؟، أو قلت: أي، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن.

الوجه الثاني: أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف، فإذا قال لك قائل «زارني أمس رجلان» قلت «منان» يسكون النون واقفاً، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» ويشتق في هذه الحال التثنية الساكنين لأنه متقرر في الوقف، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور «من يافق» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحكاية بأي فلا تختص بالوقف، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعاً، فإذا قال لك قائل «زارني رجلان» جاز أن تقول «أيان» أو تقول «أيان هما» أو «أيان يافق» ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٣١ على غير النهج القويم، وكان على الشاعر أن يقول «من أتم».

الوجه الثالث: أن الحكاية بأي خاصة بالنكرات كرجل وفناء، فإذا قال قائل =

« زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هي ، وتقول في حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول في حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول في حكاية المثنى المؤنث « أيتان » رفعا ، و « أيتين » نصبا أو جرا ، وتقول في حكاية الجمع المؤنث « أيات » برفع التاء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب ، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفي لغة أخرى تقول في حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو جموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول في حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكرات ، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمتنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتني فتاة حديثا قبا » قلت « منه » بفتح النون ومكون الماء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتني فتاتان » قلت « منتان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت « منتين » والأجود إسكان النون التي قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتنى أمس فتيت » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هي اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفيه لغة أخرى وهي أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول في الرفع « منو » وفي النصب « منا » وفي الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا ، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها .

الثاني : أن الحكاية في « أَيْ » عامة في الوقف والوصل . يقال : « جَاءَنِي رَجُلَانِ » فنقول : « أَيْبَانُ » أو « أَيْبَانِ يَا هَذَا » والحكاية في « مَنْ » خاصة بالوقف ، نقول « مَنْكَ » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنْ يَا هَذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :

— ۵۳۱ — * أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونَ أَنْتُمْ ؟ *

== الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح حين تقول « آية » أو « آيتان » أو « آيتين » أو آيات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « من » إن قلت « منه » أو قلت « متان » أو « متين » أو قلت « منات » فيجوز فيها عدا جمع المؤنث الإسمكان والفتح ، لكن الأشهر في الأفراد الفتح لأنك حين تقول « منت » ستقف على التاء بالسكرن فلو سكنت النون التقي ما كان ، ولما كان التقاء الساكنين مغفرا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يترجع ، والأشهر في التثنية السكون ، ولم يلزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر في كلامهم من الإسمكان - مع أن الأصل فيها قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا - لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسمكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته ، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتغفلن لهذا .

٥٣١ - هذا الشاهد من كلام فخر - بالشيخ للمعجمة ، وقيل : بالمحلبة بن الحارث

الذي ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه ، ولان نسبة الأعم الشنمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة أبيات ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيويه ، وقد روى حمزة هكذا :

﴿ فَقَالُوا: الْجِنَّ أَقْلَتْ: عَمُوا ظَلَامًا ﴾ *

وقد رواه أبو زيد - هذه القافية - هكذا :

أَتُونَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنْون ؟ قَالُوا :

مِرَّاءُ الْجَنِّ ! قُلْتُ : عَمُوا ظِلَامًا !

وَرَوَى قَافِيَتُهُ «عَمُوا صَبَاحًا» فِي آيَاتٍ تَنَسَّبَ إِلَى خَدِيجِ بْنِ سَنَانٍ النَّعْسَانِيِّ .
الْقَدَّةُ : «أَنَاهُ» أَرَادَ حَضْرَهُ وَأَوْجَدَاهُ «نَارِي» أَرَادَ النَّارَ الَّتِي أَوْقَدَهَا لَتُرْشِدَ السَّائِرِينَ =

= إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرماءهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في قحط أو جماعة ليراها السائر في الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائي أنه قال :
 أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَكَيْلٌ قُرْ وَالرَّيْحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرْ
 عَمَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنَّ جَلَبْتَ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ
 وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى بَفَاعٍ إِذَا النَّيْرَانُ أُلْبِسَتْ الْقِنَاعَ
 « منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليفة خلاف الإنس ، سموا بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سموا « الجنين » لكونه مستترا في بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبهستان لكون ما فيه من الشجر الكثيف يستر من يدخله « عموا ظلما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلما ، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٩ الذي مضى في باب للرسول .

الإعراب : « أنوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين . وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « نارى » ناز : مفعول به لأنوا منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النافية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « قلت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال . فعل ساض مبنى على فتح مقدر على آخر دلا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن الجن « قلت » فعل ماض وفاعله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلما » منصوب على الظرفية بهم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدها الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو =

فنادِرٌ في الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً ليونس .

الثالث : أن « أياً » يُحْكِي فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة ؛ فنقول « أَيْ » و « أَيَّ » و « أَيّا » و « أَيّْ » ويجب في « مَنْ » الإشباع ؛ فنقول « مَنْو » و « مَدَا » و « مَيّ » .

الرابع : أن ما قبل تاء التانيث في « أَيْ » واجب الفتح ، تقول « أَيْة » و « أَيَّانٍ » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول : « مَنْه » و « مَنّت » و « مَنَّقانٍ » و « مَنَّقانٍ » والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في التثنية .

وإن كان المسئول عنه علماً لمن يَفْعَل ، غير مقرون بتابع ، وأداة السؤال « مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، فالحجازيون يُجِزُونَ حكاية إعرابه فيقولون « مَنْ زَيْدًا » لمن قال : « رَأَيْتُ زَيْدًا » و « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض لمن قال : « صرّت زَيْد » وتبطل الحكاية في نحو « ومن زَيْد » لأجل العاطف ، وفي نحو « مَنْ غُلَامٌ زَيْد » لانقضاء العملية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ » لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً بعلم كـ « رأيت

والنون في حال الوصل ، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ « من » في إفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل تقول ، من أنت ، ومن أنتما ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من أوجه التشديد هو أنه حكى ضميراً محذوفاً ، ألا ترى أن تقدير السلام . أتوا ناري فقالوا : « أتينا فقلت منون أنتم ، فنون حكاية للضمير في قولهم « أتينا » وهذا الضمير معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو في « أتوا ناري » وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا ناري » تصوير وإخبار بالذي وقع منهم ، والحكاية إنما هي أن تعبد كلام غيرك ، لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زيد بن عمرو « أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجوز فيهما الحكاية ، على خلاف في الثانية .

هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محركة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامت » وإما ألف مفردة كـ « حُبلى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ « حمراء » ويختصان بالأسماء .

وقد أثنوا أسماء كثيرة بقاء مُفَدَّرَةٍ ، ويُستدل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو (النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(١) (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)^(٢) (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)^(٣) وبالإشارة إليها ، نحو (هَذِهِ جَهَنَّمُ)^(٤) وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عَيْيْنُهُ » و « أُذَيْنَةُ » أو فعله ، نحو (وَلَكَا فَصَلَّتِ الْعِيرُ)^(٥) وبسقوطها من عدده ، كقوله :

— ٥٣٢ — * وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

— ٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية ، وأنشده في اللسان ولم ينسبه ، والذي أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقيل قوله .

فصل : الغالبُ في التاء أن تكون لفعل صفة المؤنث من صفة المذكر ،
كـ « مائة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَمُولٌ بمعنى فاعل كـ « رَجُلٌ صَبُورٌ » و « امْرَأَةٌ صَبُورٌ » ومنه
(وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَيْتِيًّا)^(١) أصله بَيْتِيًّا ثم أدغم ، وأما قولهم « امرأة مَلُولَةٌ »
فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُولَةٌ » ، وأما « امرأة عَدُوَّةٌ » فشاذ محمول على
صَدِيقَةٍ ، ولو كان فَمُولٌ بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَلُّ رَكُوبٌ »
و « ناقةٌ رَكُوبٌ »^(٢) .

* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ *

اللفظة : « وهى فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس
القضيب ولم تسكن فلما « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن
هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل :
بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .
الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمى
« وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع
« فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أجمع » تأكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره
فى محل نصب حال « وهى » الواو عاطفة ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر
لمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و « أذرع » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ،
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرعاً جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ،
والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى
عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر . (١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .
(٢) جعل ابن مالك فى التسهيل عدم لحاق التاء فى الصيغ الأربع غالباً ، لا واجباً .

والثاني: فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيحٌ » و « امْرَأَةٌ جَرِيحٌ »
وشذ « مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امْرَأَةٌ
رَحِيمَةٌ » و « ظَرِيفَةٌ » ، فإن قلت « مررت بِبَقِيْلَةٍ بنى فلان » ألحقت التاء
خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث: مِفْعَال كَمِنَحَار ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع: مِفْعِيل كَمِعْطِير ، وشذ « امْرَأَةٌ مِسْكِينَةٌ » وسمع « مِسْكِينٌ »
على القياس .

والخامس: مِفْعَلٌ كَمِفْشَم^(١) ، وَمِذْعَس^(٢) .

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس كثيراً كتمرة ، ولعكسه
في جبأة^(٣) وكُمأة ، خاصة ، وعوضاً من فاء كعذرة ، أو من لام كسنة ،
أو من زائد لمعنى كاشعني وأشاعنة ، أو من زائد لغير معنى ، كزندريق
وزنادقة ، وللتعريب كموازجة ، وللمبالغة كراوية ، ولتأكيدها كفسابة ،
ولذا كيد التأنيث كتمعجة .

(١) للغشم - بزنة منبر - الذى يركب رأسه فلا يثنيه شيء عما يريد . ويهواه ،
قال أبو كبير الهذلي يصف تأبط شراً :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ مِمْفَشَمٍ جَلَدٍ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرِ مُهْبِلٍ

(٢) المدعس - بزنة منبر - الرمح الذى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون - الطعن

(٣) الجبأة ، السكماة الحمراء ، والواحد جبء - بغير تاء - والأكثر في اسم الجنس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقر
وكلمة وكلمة ونبقة ونبق وسدره وسدر ، وقد جاء هذا اللفظ والسكماة على عكس

ما ذكرنا ، وقال الجوهري ، « مثاله ققع وققعة ، وغرد وغردة » اهـ . والفرد -

بكسر فسكون - ضرب من السكماة : والفردة : جمعه ، والققع - بفتح فسكون ، أو

بكسر فسكون - ضرب من السكماة البيضاء الرخوة ، والققعة : جمعه ، وعلى هذا تكون

الألفاظ أربعة . لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفى التأنيث أوزانٌ نادرة ، ولا تتعرض لها في هذا المختصر ، وأوزانٌ مشهورة .

فمشهور أوزان المقصورة أننا عَشَرَ :

أحدها : فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثانى - كَأَرَبَى للداهية ، وأَدَمَى وشُعْبَى ، لموضعين ، قال :

• أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا ^(٢) • [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويرد عليه أرْنَى - بالنون - لَحَبٌ يُجَبُّ به اللبن ، وجُنْفَى لموضع ، وجُعْبَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عدَّ الناظم أفعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثانى : فَعَلَى - بضم الأول وسكون الثانى - أُنَمَّا كان كهُمَى ، أو صِفَةً كهُبَلَى وطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجْعَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحتين - أُنَمَّا كان كَبَرْدَى لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كَمَرَطَى لمشية ، أو صفة كَحِيدَى .

الرابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعًا كَقَتَلَى وجَرَحَى ، أو مصدرًا كَدَعَوَى ، أو صفة كَسَكْرَى وسَيَقَى مؤنثى سَكْرَان وسَيَفَان للطويل .

فإن كان فَعَلَى أُنَمَّا كأرطَى وعَلَقَى ففي ألفه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب للنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك معرضه ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• أَلُوْمَا لَا أَبَالَاكَ وَأَغْتَرَابَا •

(١٩ — أوضح المسالك ٤)

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - كحُبَارَى وَسُمَانَى لَطَارِينَ ، وَفَى الصَّحَاحُ أَنَّ أَلْفَ حُبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، وَهُوَ وَهْمٌ ، فَإِنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الْمَرْفِ .

والسادس : فُعَلَى - بضم أوله - وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَّهَى لِلْبَاطِلِ .

السابع : فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كسَيَّطَرَى وَدَفَقَى لَضَرِبِينَ مِنَ الْمَشَى .

الثامن : فَعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إما مصدرأ كذِكْرَى ، أَوْ جَمْعاً وَذَلِكَ « حِجَلَى » جَمْعاً لِلْحِجَلِ - بفتحين - أَسْمَاءُ لَطَّارٍ ، وَ « ظَرْبَى » بِالظَّاءِ الْمَشَالَةِ - جَمْعاً لظَرْبَانٍ - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمَاءُ لِدَوِيَّةٍ ، وَلَا ثَالِثَ لَهَا فِي الْجَمْعِ ^(١) .

التاسع : فَعَلَى - بكسر أوله وثانيه مشدداً - نَحْوُ « حَثِيثَى » وَ « خَلِيقَى » وَحِكَى الْحِكْسَانَى : هُوَ مِنْ خِصْيَيْصَاءَ قَوْمِهِ - بِالْمَدِّ - وَهُوَ شَاذٌ .

العاشر : فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفَّرَمَى لَوَطَاءِ الطَّلَعِ ، وَ « حُذْرَى » وَ « بُذْرَى » مِنَ الْحُذْرِ وَالتَّبْذِيرِ .

الحادى عشر : فُعَلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى لِلْإِخْتِلَاطِ ، وَ « قُبَيْطَى » لِلنَّاطِفِ ^(٢) .

(١) روى أن أبا على الفارسى سأل للتنبى يوماً - وكان للتنبى تلميذه - كم لنا من الجموع على زنة فعلى ؟ فأجاب التنبى على الفور : حجلى وظربى ؛ وإن أبا على بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً .

(٢) الناطف : ضرب من الحسلواء ؛ سمي بذلك لأنه ينطف أى يستقر قبل خضوته

للتانى عشر : فَمَّالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو «شُقَّارَى» و«خُبَّارَى»
لبيتين ، و «خُضَّارَى» لثلاث .

تنبيه : نحو : جُنَفَى ، وَخِلْفَى ، وَحُلَيْفَى ؛ ليس من الأوزان المختصة
بالقصورة ، بدليل : عُرَّوَاء ، وَفَخِيرَاء ، وَدُخَيْلَاء^(١) .

ومشهورُ أوزان المدودة سَبْعَةَ عَشَرَ :

أحدها : قَمَلَاء - بفتح أوله وسكون ثانيه - أنما كان كَصَحْرَاء ،
أو مصدرأ كَرَغَبَاء ، أو صِفة كَحَمْرَاء ، و «دِيمَةُ هَطَلَاء» أو جمعا
فى المعنى كطَرَفَاء .

والثانى والثالث والرابع : أَفَمَلَاء - بفتح العين - وَأَفْعَلَاء - بكسرهما -
وَأَفْمَلَاء - بضمها - كقولهم : يوم الأَرُيَاء ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .
الخامس : قَمَلَاء ، كَمَقَرَبَاء لمكان .

السادس : فَمَلَاء - بكسر الفاء - كَقَصَاصَاء للقصاص .

السابع : فُمَلَلَاء - بضم الأول والثالث - كَقَرُفُصَاء .

الثامن : فَأَعُولَاء - بضم الثالث - كَمَاشُورَاء .

التاسع : فَأَعِلَاء - بكسر الثالث - كَقَاصِصَاء ، لأحد جِجَرَةِ البربوع .

العاشر : فَمَلِيَاء - بكسر الأول وسكون الثانى - نحو : كَثِيرِيَاء .

الحادى عشر : مَفْعُولَاء ، كَمَشِيُوخَاء .

الثانى عشر : فَمَلَاء - بفتح أوله وثانيه - نحو : بَرَّاسَاء ، بمعنى الناس ،

يقال : ما أدرى أىُّ البرَّاسَاء هو ، وبرَّاكَاء ، بمعنى البرُّوك .

(١) العرواء - بضم أوله - قوة الحمى فى أول مسها ورعدتها ، والفخياء -

بكسر أوله وتشديد ثانيه - الرجل الفخور ، ودخيلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : فَعِيلَاءَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو : قَرِيبَاءَ وَكَرِيبَاءَ ،
نوعان من البُسرِ .

الرابع عشر : فَعُولَاءَ - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو : دَبُولَاءَ .
الخامس عشر : فَعَلَاءَ - بفتحين - كخَفَقَاءَ لموضع ، قاله ابنُ الناجم ،
وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأْنَاءُ للأمة ، وقَرَمَاءَ لموضع ،
وعلى هذا فعْدُ الناجم لذلك في المشهور مشكلٌ ، وفي الحكم أن جَنَفَى بالجيم
والنون والفاء وللقصير موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : فَعَلَاءَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو : سَيَرَاءَ .

السابع عشر : فَعَلَاءَ - بضم أوله وفتح ثانيه - كخُعِيلَاءَ .

هذا باب المقصور والمدود

قَصَرُ الأسماء وَمَدَّهَا ضربان : قياسيٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ،
وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً .

وضابطُ للباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالالف ثلاثة أقسامٍ :
أحدها : ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره ، وهذا النوع
مقصور بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرٌ فَعِلَ اللّازم ، نحو : جَوَى جَوَى ، وهَوَى هَوَى ،
وعَمَى عَمَى ، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرِحًا ، وأَشِرَ أَشْرًا .

قال ابنُ عُصْفُور وغيره : وَشَدَّ الْفِرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِيٌّ ، وأنشدوا :

٥٣٣ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتْ الْمَيْنُ بِالْبُكِّي

غِرَاءَ وَمَدَّنَهَا مَدَامِعُ نُهْلُ

٥٣٣ - هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

اللغة : « مهلا » هو مصدر بمعنى التمهّل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفيا قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حكى غَارَيْتُ بين الشيثين غِرَاءً ،
أى وَالَيْتُ ، ثم أنشده ، وعلى هذا فالمدُّ قياسى كما سيأتى ، لأن غاربت غِرَاءً
مثلُ قاتلت قتالا ، وغاربت : فَأَعَلْتُ من غَرَيْتُ به ، وأنشد « أَسْلُو » بدل
« مَهْلًا » و « فَأَصَتْ » بدل « غَارَتْ » و « حُفِّلَ » بدل « نُهِّلَ » .

ومنها : فَعَلَّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعَّلَ - بكسر أوله وسكون
ثانيه - نحو فَرِيَّةٍ وفَرِيٍّ ، ومِرْيَةٍ ومِرْيٍّ ، فإن نظيره قَرِيَّةٌ وقَرِيٍّ .
ومنها : فَعَلَّ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعَّلَ - بضم أوله وسكون

رقم ٤٥٥ السابق فى باب الترخيم « غارت العين بالبكى » والت بين الدمع وأرسلته
متابعا ، وهو بوزن والت ومناه ، وأصله « غاربت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء
وانفتح ما قبلها فقلت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين
فصار « غارت » ويروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا
زاد عن ارتفاع الشاطئ . فسال على الوادى « غراء » هو مصدر بمعنى التابعة والولاء
« مدتها » أعانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحدة ناهل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قلت » فعل وفاعل « مهلا » مفعول
مطلق لفعل محذوف « غارت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « العين » فاعل غار « بالبكى » جار
ومجرور متعلق بفار ، وجملة « قلت » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت
العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلا » فى محل نصب مقول القول « غراء »
مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث ، وضيم الغائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت
« نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح العين للمعجمة ، وذكر
أنه مصدر غرى بالشيء ، - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال :
إن مده شاذ وقياسه القصر ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة
أن الرواية بكسر العين للمعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك
يكون مده قياسيا .

ثانيه - نحو : دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ ، ومُدْبِيَّةٌ ومُدْبِيٌّ ، وزُبْيَةٌ وزُبْيٌ ، وكُسْوَةٌ وكُسْيٌ ، فإن نظيره : حُجْبَةٌ وحُجْبِيٌّ ، وقُرْبَةٌ وقُرْبِيٌّ .
ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُهْطَى ومُسْتَدْعَى ، فإن نظيره مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ .

الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف . وهذا النوع محدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدرًا لأفعل أو لفعل أوله همزة وصل كأعطى إعطاءً ، وارتسأى ارتسَاءً ، واستغضى استغْصَاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكرامًا ، واكتسب اكتسَابًا . واستخرج استخْراجًا .

ومنها : أن يكون مفردًا لأفعية . نحو : كَسَادٌ وكَسِيَّةٌ . ورِدَاءٌ وأرْدِيَّةٌ . فإن نظيره حِمَارٌ وأَحْمَرَةٌ ، وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْحِيَّةٌ وأَقْفِيَّةٌ من كلام المولدين ؛ لأن رَحَى وقَفَى مقصوران . وأما قوله :

٥٣٤ - * فِرْلَيْلَةٌ مِنْ جُجَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ *

والفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة . وقيل : جُجَعٌ نَدَى على نِدَاءٍ كجَمَلٍ وجَمَالٍ ، ثم جُجَعٌ نِدَاءٌ على أُنْدِيَّةٍ ، ويُبعده أنه لم يُسَمَّعْ نِدَاءٌ جمعًا .

٥٣٤ - هذا الشاهد لمرة بن محكان النحوي ، وهو من شعراء الحماسة ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَا يُبْصِرُ السَّكَلَبُ فِي ظِلْمَائِهَا الظُّنْبَا *

اللفظة : « جمادى » بضم الجيم وفتح الليم مخففة - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سموا بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، ويميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أُنْدِيَّة » جمع ندى - بفتح النون مقصورًا - وهو البلل الكثير « ظلمائها » الظلماء - بفتح الظاء وسكون =

ومنها : أن يكون مصدراً لفعل — بالتخفيف — دالاً على صوت ، كالرغاء والثغاء ، فإن نظيره الصراخ ، أو على داء ، نحو المشاء ، فإن نظيره الدوار والزكام .

الثالث : أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إما يدرك قصره ومدّه بالسمع . فن للمقصور سماعاً : الفتى واحد الفتيان ، والسنة الضوء ، والثرى التراب ، والحجاء المقل .

ومن المدود سماعاً : الفتاء لحدأة السن ، والسبأ لشرف ، والثراء لسكرة المال ، والحداء للنعل .

مسألة : أجمعوا على [جواز] قصر المدود للضرورة ، كقوله :

اللام - الظلام « طنباً » هو بضم الطاء والنون جميعاً - الجبل الذى تشد به الخيمة ، وجمعه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإعراب : « فى ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمى » فى بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة « السكب » فاعل يبصر « فى » حرف جر « ظلماتها » ظلمات : مجرور بـ ، وظلمات مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنبا » مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة فى محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا فى لغة البيت ، وأفعلة جمع من جموع التكسير ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثه حرف مد مثل حار وأحررة ، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان بمدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع فى المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقاً بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً ، والجمع القياسى لهذا المفرد أنداء .

٥٣٥ — * لَا بُدَّ مِنْ صَنَمًا وَإِنْ طَالَ السَّمَرُ * .

وقوله :

٥٣٦ — * وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ * .

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَوْ تَحَنَّى كِلْ عَوْدٍ وَدَبْرٍ *

اللغة : « صنما » بفتح الصاد وسكون النون - اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون - هو المسن من الجبال «ودبر» مثل فرح - أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب - إذا أصابته الدبرة وهى - بفتحات - قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرجل ونحوه ، وتجمع على دبر - بفتح الدال والباء - وأدبر البعير أيضا .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « صنما » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفاً « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « صنما » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنماء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَهَمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِى يَعْرِفُونَهُ *

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاً يجهلهم يضربون بهم المثل فى كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد العدر ونقض العهد .

واختلفوا في جَوَاز مَدَّ المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون ، متمسكين بنحو قوله :

— ٥٢٧ — * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ *

وَمَنْعَةُ البصريون ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مَصْدَرًا لِفَاعِلِيَّتِ لَا مَصْدَرًا لَفَاعِلِيَّتِ ، وَهُوَ تَعْسُفٌ .

== الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر للمبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « الذي » اسم موصول صفة لمثل الناس مبني على السكون في محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وأهن » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ، قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن قصره اضطراراً .

٥٢٧ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَيُفْنِنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي *

الإعراب : « سيفنني » سيفنى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذي » اسم موصول فاعل سيفنى مبني على السكون في محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « عني » جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها من ==

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح ، كَرَجُلٍ وامْرَأَةٍ .

الثاني : الْمَنْزُولُ منزلة الصحيح ، كَطَبِيٍّ وَدَلْوٍ .

الثالث : المعتلُّ للمقصود ، كَالْقَاضِي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّرَ في التثنية ؛ تقول : « رَجُلَانِ ،

وامْرَأَتَانِ ، وَطَبِيبَانِ ، وَدَلْوَانِ ، وَالْقَاضِيَانِ » وَشَذَّ في أَلْيَةِ وَخُصْيَةِ : أَلْيَانِ

وَخُصْيَانِ^(١) ، وقيل : هما تثنية أَلِيٍّ وَخُصْيِيٍّ .

= الإعراب صلة الذي « فلا » الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مهملة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « غناء » معطوف على فقر ، أو لانافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولا غناء يدوم ، وتجاوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر الغين المعجمة - فإن أصله الغنى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح الغين بمعنى النفع - بمدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغنى المقصور فده لضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذى هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

(١) وقد ورد من ذلك في تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْيِيَّتَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرَفٌ عَجْزُورٍ فِيهِ ثَلَاثَا حَنْظَلٍ =

الرابع : للمعتل المقصور ، وهو نوعان :

أحدها : ما يجب قلب ألفه ياء ، وذلك في ثلاث مسائل ؛ إحداها : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف كحَبْلِي وحُبْلِيَّان ، ومَلْهُي ومَلْهُيَّان . وشَذَّ قولهم في ثنية قَهْرَمَى ، وخَوْزَلَى : قَهْرَمَرَانٍ ، وخَوْزَلَانٍ ، بال حذف . الثانية : أن تكون ثالثة مُبْدَلَةٌ من ياء كَمَتَى ، قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَّانٌ)^(١) ، وشَذَّ في حَيَّ حَمَوَانِ^(٢) ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبْدَلَةٍ وقد أُمِلت كَمَتَى ، لو سُمِّيت بها قلت في ثنيتهما : مَتَيَّان .

والثاني : ما يجب قلب ألفه واواً ، وذلك في مسألتين ؛ إحداها : أن تكون مُبْدَلَةٌ من الواو ، كعَصَا ، وَقَفَا ، وَمَدَا ، وهو لغة في اللَّيْنِ الذي يُوزَنُ به ، قال :

— ٥٣٨ — * عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ *

= وقد ورد من ذلك في ثنية آية قول الراجز :

* تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ *

وقد نثى عنتره آية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك في قوله :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَيْنِيكَ وَأُسْتَطَارَا

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن الله منقلبة عن ياء ، بدليل « حيت الحمى أحيه » من مثال رميت الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسب لمعين ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْمَذَالِ عِنْدِي *

اللفظة : « أعددت » هيأت « المذال » جمع عاذل ، وهو اللأم المتسخط « منوا » منى منا - بزنة عصا - وهو معيار من معاير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَذَّ قَوْلُ فِي رِضًا : رِضِيَانِ ، بالياء مع أنه من الرِّضْوَانِ . الثانية : أن تكون غير مُبْدَلَةٍ ولم تُمَلِّ ، نحو لَدَى وَإِذَا ، تقول إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا ثُمَّ تَنِيْتَهُمَا : لَدَوَانِ ، وَإِذَوَانِ .

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية كقُرَاءٍ ووَضَاءٍ ، تقول : قُرَاءَانِ ووَضَاءَانِ ، والقُرَاءُ : الناسك ، والوَضَاءُ : الوضوء الوجه .
الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث ، كحَمَزَاءٍ وَحَمَزَاوَانِ ، وزعم السَّيْرَانِيُّ أنه إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلْفِهِ وَاوٌ وَجَبَ تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع وَاوَانٍ ليس بينهما إلا ألف ؛ فتقول في عَشَوَاءٍ : عَشَوَاءَانِ ، بالهمز ، وَجَوَزَ الكوفيون في ذلك الوجهين .

== «من» بتشديد النون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا في باب جمع التكسير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعدال » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندى » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وعند مضاف وياء التكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « فى » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بـفى ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثنى منا - بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه في لغة البيت - فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه في التثنية واوًا ؛ لأن هذه الألف في المفرد ثالثة منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

مَذْخَرًا يَأْن ، بقلب الهمزة ياء ، وَقُرْفَصَان وَخُنْفُسَان وَعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدل من أصل ، نحو كِسَاءٌ وَحِيَاءٌ ، أصلهما كِسَاوٌ وَحِيَايٌ ، وَشَذَّ كِسَايَان .

الرابع : ما يترجح فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كَعِلْبَاءٍ وَقُوْبَاءٍ^(١) ، أصلهما عَلِبَايَ وَقُوْبَايَ ، بياء زائدة فيهما للتخفيف ما بقرطاس وَقُرْنَأَس^(٢) ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب في عَلِبَاءٍ أكثر منه في كِسَاءٍ .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمع الذي على هجاءين ، والجمع الذي على حدّ الثني ، لأنه أعرب بحرفين ، وسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخَتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المقوص وكسر ثبائها ، فتقول « الْقَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألف المقصور دون فتحها ، فتقول « الْمُسَوِّن » وفي التنزيل

(١) القوباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر في الجسد ينتشر ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .
(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضاً الناقة المشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) ^(١) (وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ) ^(٢) ، وَيُمْلَى الْمُدُودُ حكمه في التثنية ، فتقول في وُضَاءَ : وُضَاوُونَ ، بالتصحيح ، وفي حَمَرَاءَ علماً لمذكر ^(٣) : حَمَرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو عَلِبَاءَ وَكِسَاءَ علمين لمذكرين ^(٤) .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَسَلَّمُ في هذا الجمع ماسِّم في التثنية ، فتقول في جمع هِنْدٍ : « هِنْدَات » كما تقول في تثنيتهما : « هِنْدَان » إلا ما خُتِمَ بتاء التأنيث ، فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية ، تقول في جمع مُسَلِمَةٍ : « مُسَلِمَات » وفي تثنيتهما : « مُسَلِمَتَان » ويتغير فيه ما تغير في التثنية ، تقول : « حُبَلِيَّات » بالياء ، و « صَحْرَاوَات » بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : « حُبَلِيَّان » و « صَحْرَاوَان » وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أُجْرِيَتْ عليه بعد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخرًا في أصل الوضع ، فتقول في نحو ظَبْيَةٍ وَغَزَوَةٍ : « ظَبْيَات » و « غَزَوَات » بسلامة الياء والواو ، وفي نحو مُصْطَفَاةٍ وَفَقَاةٍ : « مُصْطَفِيَّات » و « فَتَيَّات » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّاتِكُمْ) ^(١)

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفردة إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكرين ؛ ليصح جمعها بهذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قَنَاءَة : « قَنَوَات » بالواو ، وفي نحو نَبَاءَة : « نَبَاءَات » و « نَبَاءَات »
وفي نحو قُرَاءَة : « قُرَاءَات » بالهمز لا غير .

فصل : إذا كان المجموع بالألف والهاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ،
غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سَجْدَة
ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : (كَذَلِكَ
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(١) . وقال الشاعر :

— ٥٣٩ — * بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى المرجى ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى
اغتراراً بذلك اسم ليلى فيه ، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوى اسمه كامل اللقي ،
وقد ترجم له البخاريزي في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه
رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَيْلَايَ مِنْسُكْنٍ أَمْ كَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ *

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على اللبنة
من النساء استعارة « القاع » الأرض السهلة للظمئة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .
الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء
« ظبيات » منادى منصوب بالسكسة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو
مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار
ومجرور متعلق بقول « ليلاي » ليلى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وليلى
مضاف قوياً للمسكلم مضاف إليه « منسكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،
والجملتان من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول « أَمْ » حرف عطف « ليلى »
مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

وأما قوله :

٥٤٠ - وَحُمِلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقَتْهَا
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعُشَى يَدَانِ

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد : أحدها في قوله « ليلى » حيث أضاف العلم حين كان مشتركاً بين عدة مسميات فأشبهه النسكرة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا ، والثاني في قوله « ظبيات » حيث فتح العين وهى الباء تبعا لفتح الفاء التى هى الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : اليلى متكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ - هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذرى ، من قصيدة رواها القالى في ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول - أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة « زفرات » جمع زفرة ، وهى خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس « أطقتها » تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد « ومالى يدان » هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحل ، وهو مضاف و « الضحى » مضاف إليه « فأطقتها » الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير العاقبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالأنف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور في قوله « بزفرات العشى » يتعلق بقوله « يدان » لأنه في معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين - وهى الفاء - في جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير .
كقوله :

٥٤١ - * يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسَبًا *

وإن كان مضموم الفاء - نحو حُطْوَةٌ وَجُلْ - أو مكسورهما - نحو كُسْرَةٌ وَهِنْدٌ - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً ، والإتياع إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمْنِيَّةٍ وَزُبْيَةِ ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ .
وَشَذَّ جِرِّوَاتٍ - بالكسر - .

ويمتنع التغيير في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَاتٍ وَسُعَادَاتٍ ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَخَمَاتٍ وَعَبَلَاتٍ ؛ لأنهما وصفقان لا اسمان . وَشَذَّ كَهَلَاتٍ - بالفتح - ولا يقياس ، خلافاً لقطرب .

الثالث : نحو شَجَرَاتٍ وَثَمَرَاتٍ وَتَمِرَاتٍ ؛ لأنهنَّ حُرَّكَاتٌ الوسط .

٥٤١ - هذا بيت من الرجز الشطور ، ولم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبني على الفهم في محل نصب .
« يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضافو « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تميز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسباً » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا للسكين ضرورة .

(٢٠ - أوضح للمالك)

نعم يجوز الإسكان في نحو سَمَرَاتٍ وَبِمَرَاتٍ^(١) كما كان جائزاً في المفرد .
لا أن ذلك حكم تجديد حالة الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى :
(فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)^(٢) ، وَهَذِيلٌ نَحْرُكَ نَحْوُ ذَلِكَ ، وعليه قراءة بعضهم :
(ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ)^(٣) ، وقول الشاعر :

— ٥٤٢ — * أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * .

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل
كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحة من الشعر
العربي ؛ فمن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ
مِنَ الْأَذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
قد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يمينوه ، وقد بحثت
عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من
الطويل ، وعجزه قوله :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَسْكِينِ سُبُوحٌ *

اللغة : «أخو بيضات» أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ،
وهى معروفة للحيوان ذى الريش «رائح» اسم الفاعل من راح يروح رواحاً ،
وهو السير وقت العشى ، وللرأد به راجع إلى عشه الذى درج منه «متأوب» اسم
الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء فى أول الليل ،

الإعراب : «أخو» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أخو ، وأخو مضاف و«بيضات» =

واتفق جميع العرب على الفتح في عِيَرَات - جمع عَيْر - وهي الإبل التي تَحْمِلُ الْمِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كَبَيْعَةٌ وبيعات لِحَقَّةُ الإسْكَانُ ، الخامس : نحو حَبَجَاتٍ وَحَبَجَاتٍ ، لِإِدْغَامِ عَيْنِهِ ، فلو حُرِّكَ أُنْفُكٌ إِدْغَامُهُ ، فَكَانَ يَثْقُلُ [فِتْضِيع] فَائِذُهُ الإِدْغَامُ .

هذا باب جمع التكسير ~

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كَصِنُورٍ وَصِنُونٍ ، أو بنقص كَتُخْمَةٍ وَتُخْمٌ ، أو بتبديل شَكْلٍ كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُسُلٍ ، أو بهن كِفِلْمَانٍ .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للمعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْعُلُ كَأَكْلٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحْمَالٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كَأَحْرَقَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كَصَبِيئَةٍ ، وثلاثة وعشرون للمعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَفْنَى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كَأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفْئِدَةٍ ، وقد يعكس كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ ، وليس منه ما مَثَّلَ بِهِ النَّاظِمُ وابنه

== مضاف إليه « رَأَيْتُ » صفة لأخوي يضاف ، أو خبر ثانٍ للبنداء « متأوب » مثله « رفيق » مثله « بمسح » جار ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « للنسكين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله « يضاف » حيث فتح العين إتباعاً لفتحة الفاء في جمع الاسم الثلاثي المعتل العين ، وهذا الإتيان شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إتباع العين للفاء على أي حال ، نفي سواء أ كانت العين حرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً .

من قولهم في جمع صَفَاة - وهي الصخرة اللساة - صُفْيٌ ، لقولهم : أضفأ ،
حكاه الجوهري وغيره .

الأول من أبنية القلة : أَفْمُلٌ - يضم العين - وهو جمع لنوعين :
أحدهما : قَفْلٌ ، أنمًا ، صحيح العين ، سواء صححت لامه أم اعتلت بالياء
أم بالواو ، نحو كَذَبٌ ، وَظَبْيٌ ، وَجَرَوِيٌّ ، بخلاف نحو ضَخَمٌ فإنه صفة ،
وإنما قالوا أعْبُدْ لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوَاطٍ وَبَيْتٍ لاعتلال العين ،
وَشَذَّ قِيَاسًا أَعْيُنٌ ، وقِيَاسًا وَسَمَاعًا أَثُوبٌ وَأَسْيُفٌ ، قال :

٥٤٣ - * لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوبًا . *

٥٤٣ - نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف
ابن عبد الرحمن ، والذي أنشده للؤلف هنا بيت من الرجز للشطور ،
وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا أَمْلَحَ لَا لَذًا وَلَا مُحَبَّبَا
أَكْرَهَ جِلْبَابٍ إِذَا نُجْلِبِبَا

اللمعة : « قناعا أشيبا » أراد به الشعر الأبيض « لا لذا » أى ليس للذيذا .
الإعراب : « لكل » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر »
مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أثوبا » مفعول به
لبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثى مفتوح الأول ساكن
الثانى ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب
وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم
المذكور صحيح العين يجمع على أفعل نحو فلس وأفلس وكلب وأكلب وربع وأربع ،
وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه
نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

٥٤٤ — * كَأَنَّهُمْ أُسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ *

الثاني : الاسم ، الرباعي ، اللؤث ، الذي قبل آخره مدة ، كعتاق ، وذراع ، وعقاب ، ويمين ، وشذ في نحو شهاب وغراب من المذكر .

الثاني : أفعال ، وهو لاسم ثلاثي لا يستحق أفعل : إما لأنه على فعمل ، ولكنه معتل العين نحو ثوب وسيف ، أو لأنه على غير فعمل ، نحو جمل ، وممر ، وعضد ، وحمل ، وعنب ، وإبل ، وفعل ، وعنق ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

* عَضِبُ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَقْرُ *

اللفة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللمعان « يمانية » هي المنسوبة إلى اليمن ؛ وهم يزيدون في النسب إلى اليمن ألفا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمان ، وهم يريدون يمنيا ، وفي الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَايَ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقِي قَلْوَمِي بِالْقَشِيِّ يَمَانِ

« عضب » أي قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأقر » فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف » خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثي على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعل ، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه في الشاهد السابق .

في قُتل - بضم الأول وفتح الثاني - أن يحمى على فيلَانٍ - كصُرْد ،
وَجُرْد ، وَنَفَر ، وَخُزَزٍ - وَشَذَّ نحو أرطاب ، كما شَذَّ في قُتل المفتوح الفاء
الصحيح العين الساكنها ، نحو أُنْحَال ، وَأَفْرَاح ، وَأَزْنَاد ، قال الله تعالى :
(وَأُولَاتُ الْأُنْحَالِ)^(١) . وقال الخطيئة :

— ٥٤٥ — * مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَّخٍ *

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الخطيئة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد
حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

زُغِبَ الْحَوَاصِلُ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٌ *

اللغة : « لأفراح » الأفراح : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد
الطائر ، والمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرخ » بفتح اليم والراء
جميعاً وآخره خاء معجمة - اسم واد كثير الشجر قريب من فلك ، واسم لواد آخر
بالجماعة ، والمراد هنا الثاني « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذي
نبت عليه الزغب - بفتح الزاي والعين جميعاً - وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم
يزول عنه ويخلفه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهي وعاء يكون في أسفل
عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر القرخ
وضممه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به
لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لأفراح » جار ومجرور متعلق بقول « بذى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة
لأفراح ، وهو مضاف و « الحواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر
محذوف ، والتقدير : لأماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي
« شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضممة الظاهرة .

وقال آخر :

— ٥٤٦ — * وَزَنْدُكَ أَتَقْبُ أَرْزَادَهَا *

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثي صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميعون بن قيس بن معد يكرب السكندی وهو من شواهد سيويه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من التقارب ، وسدره قوله :

* وَوَجِدْتَ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرُهُم *

ويروى في الشاهد :

* وَزَنْدُكَ أَتَقْبُ أَرْزَادَهَا *

اللمة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألفت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وهكذا ورد في كتاب سيويه والعين ، ووقع في بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند - بفتح الزاى وسكون النون - العود الذى تنفذ منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أعلى وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زنده ، بالتاء « أتقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته فى صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء مخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أتقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أرزادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أرزادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثي ، على زنة فعل

الثالث : أَفْعَلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل الآخر - نحو طَعَامٌ ، وَحَجَارٌ ، وَغُرَابٌ ، وَرَغِيفٌ ، وَغُمُودٌ .
وَالْتَرَمَ فِي فَعَالٍ - بِالْفَتْحِ - وَفِيمَالٍ - بِالْكَسْرِ - مُضَعَّفِي اللَّامِ أَوْ مُتَعَلِّقِيهَا .
فَالْأَوَّلُ كِبَرَاتٌ وَزِمَامٌ ، وَالثَّانِي كَقَبَاءَ وَإِنَاءَ .

الرابع : فِعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [في] نحو وَلَدٌ وَقَفَى ، وَنَحْوُ شَيْخٍ وَثَوْرٍ ، وَنَحْوِ ثَنَى ^(١) ، وَنَحْوُ غَزَالٍ ، وَنَحْوُ غُلَامٍ ، وَنَحْوُ صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ ، وَلَعْدَمِ اطَّرَادِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هُوَ اسْمٌ جَمْعٌ ، لَا جَمْعٌ .

والأول من أبنية الكثرة : فُعْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو جمع لشئين :
أحدهما : أَفْعَلٌ مُقَابِلُ فَعْلَاءَ كَأَحْمَرٍ ، أَوْ مَمْتَنَةٌ مُقَابِلَتُهُ لَهَا لِمَانِعٍ خَلَقَ نَحْوُ أَكْثَرٍ وَأَدَرٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ آلَى لِكَبِيرِ الْأَلْيَةِ ؛ فَإِنْ الْمَانِعُ مِنَ الْإِيَاءِ تَخَلَّفَ الْاسْتِمَالُ .

والثاني : فَعْلَاءٌ مُقَابِلَةُ أَفْعَلِ كَحَمَرَاءَ ، أَوْ مَمْتَنَةٌ مُقَابِلَتُهَا لَهُ لِمَانِعٍ خَلَقَ كَرَتَقَاءَ وَعَفْلَاءَ - بِالْعَيْنِ - بِخِلَافِ نَحْوِ عَجْرَاءَ لِكَبِيرَةِ الْعَجْرِ .

الثاني : فُعْلٌ - بضمين - وهو مطرد في شئين : في وصف على فَعُولٍ بمعنى فاعل كصَبُورٍ وَغَفُورٍ ، وفي اسم ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غير معتلة

بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح المعين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أَفْعَلٍ فيقال أَرَزَدَ كَمَا قَالُوا فُلَسَّ وَأَفْلَسَ ، لَكِنَّهُ جَمَعَهُ كَمَا يَجْمَعُ مَعْتَلُ الْعَيْنِ مِنْ هَذِهِ الزَّيْنَةِ وَذَلِكَ شَاذٌ عِنْدَ جَمْعِ الزَّيْنَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

(١) الثنى - بكسر ففتح ، بزنة رضا - الثنى الذي يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت اللدّة ألفاً ، نحو قَذَال وَأَتَان ، ونحو حِمَار
وَذِرَاع ، ونحو قُرَاد وَكَرَاع ، ونحو قَضِيب وَكُثِيب ، ونحو عُمُود وَقُلُوص ،
ونحو سَرِير وَذَلُول ، وخرج نحو كِسَاء وَقَبَاء لأجل اعتلال اللام ، ونحو
هَلَال وَسِنَان لأجل تضعيفها مع الألف ، وَشَذَّ عِمَّان وَعُئْن ، وَحِجَاج وَحُجُجْ ،
ويحفظ في نحو نَمِر ، وَخَشِين ، وَنَذِير ، وَصَحِيفَة .

الثالث : فَعَلَّ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطَرِد في شيئين : في اسم
على فُعْلَة كقُرْبَة وَغُرْفَة وَمُدَيَّة وَحُجَّة وَمُدَّة ، وفي الفُعْلَى أَنَّى أَفْعَل كالكُسْبَرَى
والعُشْمَرَى ، بخلاف حُبَلَى ، وشذ في نحو بُهْمَسِيَّة ، ونحو رُؤْيَا ، ونحو نَوْبَة ،
ونحو بَدْرَة ، وَلِحْيَة ، وَتُخْمَة .

الرابع : فَعَلَّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو لاسم على فَعْلَة كحِجَّة ،
وكِسْرَة ، وفِرْزَة ، وهي الكَذْبَة ، ويحفظ في فَعْلَة ، نحو حَاجَة ، ونحو
ذِكْرَى ، وَقَصْمَة ، وَذِرْبَة ، وَهَيْم .

الخامس : فَعْلَة - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لعائل على
عائل معقل اللام كرامٍ وقَاضٍ وَغَازٍ .

السادس : فَعْلَة - بفتحين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ،
نحو كَامِلٍ وَسَاحِرٍ وَسَافِرٍ وَبَارٍ .

السابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دَلَّ على آفة من
فَعِيلٍ وَصَفًا للمفعول كجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ ، وَحَمِلَ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَوْزَانٍ مِمَّا دَلَّ على آفة :

من فَعِيلٍ وَصَفًا لِلْفَاعِلِ كَرِيضٍ ، وَقِيلَ كَزَمِينَ ، وفَاعِلٍ كَالِثٍ ، وَقِيلَ
كَمَيْتٍ^(١) ، وَأَفْعَلٌ كَأَحَقٍّ ، وَقَعْلَانٌ كَسَكْرَانٍ .

الثامن : فَعَلَّةٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعل أنثى - بضم
الفاء - نحو قُرْطٌ ودُرْجٌ وكُوزٌ ودُبٌّ ، وقليل في اسم على فَعْل - بفتح الفاء -
نحو غَرْدٍ^(٢) ، أو بكسرها نحو قِرْدٍ ، وَقَلٌّ أيضًا في نحو ذَكْرٍ وهَادِرٍ^(٣) .

التاسع : فُعْلٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - وهو لوصف على فاعل
أو فاعلة صحيحى اللام ، كضاربٍ وصائمٍ ، ومؤنثيهما ، وَنَدَرٌ في نحو غَازٍ
وعافٍ ، كما نَدَرَ في نحو خَرِيْدَةٌ وَنَفَسَاءٌ وَرَجُلٌ أَعَزَلٌ .

العاشر : فُعَالٌ - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح
اللام ، كصائمٍ وقائمٍ وقاريٍّ ، قيل : وَنَدَرٌ في فاعلة كقوله :
* وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ *

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت
الواو والياء وكان السابق منهما ما كنا قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء .
(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - ضرب من الكمأة ، والفراء هو الذي
يرويه بفتح الغين ، وغيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح
أن غردة - بكسر الغين وفتح الراء - جمع مكسور الغين
(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدره ، بفتح أوله أو كسره أو ضمّه مع أن ثانيه
مفتوح فيهن .

٥٤٧ - هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شليم ، والذي أنشده
المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّيْبَانِ مَائِلَةٌ *

اللمة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصير - بزنة سبب وأبواب - ويراد بها =

والظاهر أن الضمير الأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صائدة ، وفي المعتل ، كقراءة وسراء^(١) .

الحادى عشر : فِعَال - بكسر أوله - وهو لثلاثة عَشَرَ وَزْنًا :
الأول والثانى : فَعَلَ وَقَلَّ ، اسمين أو وصفين ، نحو كَفَبَ وَفَضَمَ وَصَغَبَ
وَحَدَلَه ، وَتَدَرَّ فى يَأْتى الفاء ، نحو يَعْرِ^(٢) ، أو العين ، نحو ضَيَّفَ وَضَيَّعَ .

== الأعين ، وفي القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) «الشبان»
جمع الشاب ، وهو الذن لا يزال فى طراءة العمر ومبعدة السن «مائلة» اسم فاعل
فعله «مال إليه يميل ميلا» إذا اتجه نحوه «غير صداد» جمع صادة كما قيل ، وهو
اسم الفاعل من «صد عنه يصد» إذا انحرف عنه وازور .

الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير اللواتى مضاف إليه
«إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله مائلة الآتى «مائلة» خبر للمبتدأ «وقد» الواو واو
الحال قد : حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية ، فإن اعتبرتها بصرية
فهو مفعولها «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتى «غير» مفعول ثان لأرى
أو حال من المفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و«صداد»
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «غير صداد» فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث فى قوله
«أبصارهن» وفى قوله «أراهن» ، وقال المؤلف فى الحواشى «لا أعلم أحداً
ذكر مجيئه فى فاعلة للمؤنث إلا فى هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمى وابن
الأعرابى» اهـ ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التى أشار إليها أن الأصمى قاله
بمحضرة الرشيد ، إن «صداد» فى هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد القوافى المحدث
عنه ، غلطاً ابن الأعرابى ، وذكر أن «صداد» هو جمع صاد المذكور وإن
المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم للمؤلف هنا أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك فى جمع غاز وسار ، اسمى فاعل من الغزو والسرى

(٢) البعر - بفتح الباء وسكون العين المهملة - الجدى يوضع فى الزبية لاصطياد =

الثالث والرابع : فَعَلَ وفَعَلَةٌ غير معتلَى اللام ولا مضعفيها ، (جَمَلَ وجَبَلَ ، ورَقَبَةً ونَمَرَةً .

الخامس والسادس : فَعَلَ كذِثِبَ ويَثُرُ ، وفَعَلَ كدُهْنٍ ورُمُحٍ .
السابع والثامن : فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثه ، كظَرِيفٍ وكَرِيمٍ وشَرِيفٍ ، ومؤنثاتها .

والخمس الباقية : فَعْلَان صفة ومؤنثاه فَعْلَى وفَعْلَانَةٌ ، وفَعْلَان صفة وأنثاه فَعْلَانَةٌ ، كغَضَبَانٍ وغَضَبَيٍّ ، ونَدْمَانٍ ونَدْمَانَةٌ ، وخُفَصَانٍ وخُفَصَانَةٌ .

والتزموا في فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَاوِيَّيْنِ العينين صحيحى اللامين ، كطَوِيلٍ وطَوِيلَةٍ ، أن لا يَجْمَعَا إلَّا على فِعَالٍ .

ويحفظ فِعَالٌ في نحو : رَاعٍ وقَائِمٍ وآمٍ^(١) ، ومؤنثاتهن ، وأعْجَفَ وجَوَادٍ وخَيْرٍ وبَطَحَاءَ وقُلُوصٍ .

الثاني عشر : فُعُول - بضمين - ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسم على فَعِيلٍ ، نحو كَبِدٍ وقَوِيلٍ ، وهو فيه كاللزام ، وجاء في نحو نَمْرٌ مُمَوَّرٌ على القياس ومُتَمَرٌّ ، قال :

٥٤٨ - * فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَمُتَمَرٌّ *

الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطِيَادَ الأسد حَفَرُوا حفرة وربطوا فيها جدياً فيجىء الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدى فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة هي الزبية ، وهذا الجدى هو البعر ، وبه يضرب المثل في الذل فيقال : أذل من يمر (١) آم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ، (واجعلنا للمتقين إماما) قالوا : هو جمع آم

٥٤٨ - هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية - بالتصغير في اسمه واسم أبيه - لربى ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقد أنشد في اللسان ن ابن بَرَى قبله :

وقد يكون مقصوفاً من «نمور للضرورة»^(١)، وقالوا: أنمار .

= حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرٍ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْخُطَارِ
اللمعة : « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،
السنن ، وأراد هنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمر » والجبال : جمع
جبل . والسمر - بفتح السين وضم الليم - جمع سمرة ، وهي شجرة عالية مرتفعة ،
وتجمع جمع السلامة على سمرات كما في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ =
« عيائل » جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،
والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب في هذه الكلمة « عيائل » جمع عيل -
بفتح العين للمعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد « نمر » بضمين -
جمع نمر - بفتح فسكون - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائل » مبتدأ
مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون واليم جميعاً ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛
أولها أنه فعل بضمين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نمور على فعول ثم اقتطع بحذف
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الليم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها
أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد في باب الإبدال في قوله « عيائل » حيث أبدلت الهمزة من
الياء مع كونها منفصلة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتي للمؤلف
لاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدناهم يحذفون واو « فعول »
إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبي .

كَلَمَعَ أَيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلَّيَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْمَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخَطْبِ

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَغَب ، وفَلَس ، ومكسورها نحو خَلَّ وضرُس ، ومضمومها نحو جُنْد و بُرْد ، إلا في ثلاثة ؛ أحدها : معتلّ العين كحُوت ، والثاني : معتلّ اللام كدُي^(١) ، وثالث في نَوَى نُوى ، قال :

٥٤٩ — * خَلَّتْ إِلَّا أَبَاصِرَ أَوْ نَوِيًا *

== أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، فحذف الواو . ومن ذلك قول الآخر .

إِنَّ الَّذِي قَضَىٰ بِذَا قَاضٍ حَكَمٌ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ الذُّجُمُ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، فحذف الواو .

(١) اللدى - بضم الليم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفيز الشامي ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على أمداء ، قال سيويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير اللد .

٥٤٩ — هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضأ) والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

* تَحَاوَرُهَا كَأَشْرِبَةٍ الْإِضِينَا *

اللفظة : « الأياصر » جمع أيصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجباء إلى وتد « النوى » جمع نوى - بضم فسكون - وهي حفيرة تجعل حول الجباء لئلا يدخله الطر ، « الإضين » - بكسرة الهمزة والضاد المعجمة - جمع أضاة ، وهذا ملحق بجمع المذكر السالم لسكون المفرد ليس علما ولاوصفا لمذكر عاقل . وأصل نوى نؤوى - بضم النون والهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للنسابة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والتاء لتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو » حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر .

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدَّة » وَشَدَّ في حُصَّ - بالحاء المهملة ، وهو الورس^(١) - حُصُوص ، ويحفظ في قَمَل ، كَأَسَد ، وَشَجَن ، وَنَدَب ، وَذَكَر .

الثالث عشر : فِعْلَان - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرِدُ أَيْضًا في أربعة : اسمٍ على فُعَال ، كِفْلَامٌ وَغُرَاب ، أو على فُعَل ، كَصُرْد^(٢) وَجُرْد ، أو فُعَلِ واوَيَّ العين ، كَحُوتٌ وَكُوز ، أو فَعَل ، كَتَاجٍ وَسَاجٍ وَخَالٍ وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ ، وَقَلَّ في نحو صِنُو وَخَرِب^(٣) ، وَغَزَالٌ وَصُور^(٤) ، وَحَاطِطٌ وَظَلِيم^(٥) وَخَرُوف .

= الشاهد فيه : قوله « نَوْيَا » بضم النون والهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوَى - بضم النون وسكون الهمزة ، بَزَنَة قَعْل - وأصله نَوَوَى ، على فَعُول - بضم الفاء والياء - فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار نَوْيَا ، فالتون مضمومة ، والياء مشددة ، والهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت ، فانهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُسْتَعْمَلَةٌ كَأَنَّ الْخَصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينًا

(٢) الصرد - يضم الصاد وفتح الراء المهملتين - طائر .

(٣) الحرب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الجباري ، وسمى بذلك لأنه يسكن

الحراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .

(٤) الصوار - بكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ،

أصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم - بفتح الظاء - ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .

الرابع عشر : فُفْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة :
في اسم على فَعْل ، كظَهْر وبَطْن ، أو فَعْل صحيح العين ، كذَكَرَ
وجَذَعَ^(١) ، أو فَعِيل ، كغَضِبَ ورَغِبَ وكَثِبَ^(٢) ، وَقَلَّ في نحو رَاكِب
وأشود^(٣) وزُقَاقٍ .

الخامس عشر : فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُد في فَعِيل بمعنى
فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيف وكَرِيم ويَحْمِل ، وكثر
في فاعل ذالاً على معنى كالغريزة ، كعَاقِلٍ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ ، وشذَّ فُعْلَاءٌ في نحو
جَبَانٍ وخَلِيفَةٍ وتَمَحَّجٍ ووُدُودٍ .

السادس عشر : أَفْعِلَاءٌ - بكسر ثالثة - وهو نائب عن فُعْلَاء ،
في المضعف ، كشدِيدٍ وعَزِيزٍ ، وفي المقتل ، كَوَلِيٍّ وَغِيٍّ ، وشذ في نحو
نَصِيبٍ وصَدِيقٍ وَهَيْنٍ .

السابع عشر : فَوَاعِلٌ ، وَيَطْرُد في سبعة : في فاعلة اسماً أو صفة ،
كـ (نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)^(٤) ، وفي اسم على فَوَعْل ، كجَوَهَرٍ وكَوْنَرٍ ،
أو فَوَعْلَةٍ ، كصَوْمَعَةٍ وزَوْبَعَةٍ ، أو فَاعِلٌ - بالفتح - كخَاتَمٍ وَقَالَبٌ ،

(١) الجذع - بفتح الجيم والذال جميعاً - الثنى من العز .

(٢) الكثيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَضَحْتُمْ قَرِيشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْقَمُ قُمْدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؛
وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلاً - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا

كان صفة لا يجمع على فلان . (٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أ. فَمَعْلَاءَ - بالكسر - نحو قاصِمَاء ورَاهِطَاء^(١)، أو فاعل كجائز^(٢) وكاهل ،
أو ي وصف على فاعل لمؤنث كخائض وطالقي ، أو لغير عاقل ، كصَاهِلٍ وشَاهِقٍ
وشد فـهـ اَرس ونَوَاكيس وسَوَابِق وهَوَالِك^(٣) .

الثامن عشر : فَعَائِل ، وَيَطْرُد في كل رابعي ، مؤنث ، ثالثه مَدَّة ، سواء
كان تأنيثه بالتاء ، كسَحَابَةٌ وصَحِيفَةٌ وحُلُوبَةٌ ، أو بالمعنى ، كسَمَالٌ وعَجُوزٌ
وسَعِيدٌ ، علم امرأة .

التاسع عشر : فَعَالِي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُد في سبعة :
فَعْلَاءَةٌ كَمَوْمَاء^(٤) ، وفَعْلَاءَةٌ كَسَمْلَاء^(٥) ، وفِعْصَلِيَّةٌ كَهَبْرِيَّة^(٦) ، وفَعْلُوءَةٌ
كعَرْقُوءَةٍ^(٧) ، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ من نحو حَبْنَطِي^(٨) وَقَلَنْشُوءَةٌ ، وفَعْلَاءٌ .

(١) القاصماء والراهطاء : جهران من جعرة اليربوع ، وله ثالث اسمه الناقعاء ،
وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق .

(٢) الجائز - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة المعترضة بين حائطين .

(٣) قد ورد التواكس في قول الفرزدق :

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَرْيَدَرُ أَتَقَمُّمُ خُضْعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ
وورد الهوالك في قول الآخر :

وَأَبْقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاتِيذُ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(٤) المومة : الفلاة الواسعة التي لانبات فيها ، وجمعها موام بكوار .

(٥) السملاء - بكسر السين وسكون العين - القول ، وجمعها سعال ، ومنه قول الراجز :

* عَجَائِرًا مِثْلَ السَّعَالِي كَحَسَا *

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل

نخالة الطحين ، أو هو ما تطاير من دقاق القطن ، وجمعه هبار .

(٧) العرقوة : الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو .

(٨) الحبنطى : العظيم البطن .

اسماً كَصَحْرَاءَ ، أو صفة لا مذكر لها كَعَذْرَاءَ ، وذو الألف للقصورة لتأنيث كَهَبْلَى ، أو إلحاق كَذِفَرَى^(١) .

تمامُ العشرين : فعَالَى - بفتح أوله ورابعه - وَيُشَارِكُ الفعَالَى - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده ، وليس إفعَالَى ما ينفرد به عن الفعَالَى إلا وصف^(٢) .

الحادى والعشرون : فعَالَى - بالتشديد - وَيَطْرُدُ في كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كَبُخَيْتَى وَكُرَيْبَى وَقُمَيْرَى ، بخلاف نحو مِصْرَى وَيَصْرَى ، وأما أَنَاسَى فجمع إنسان لا إِنْسَى ، وأصله أَنَاسِينَ فَأَبْدَلُوا الدون ياء ، كما قالوا : ظَرَبَانُ وَظَرَابَى .

الثانى والعشرون : فعَالِلٌ ، وَيَطْرُدُ في أربعة ، وهى : الرباعى والخامسى مجردين ومزِيداً فيهما ؛ فالأول كَجَمْعَرٍ وَزَبْرَجٍ^(٣) ، والثانى كَسَفَرَجَلٍ وَجَحْمَرَشٍ ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارَجٌ وَجَحَامَرٌ ، وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشَبَّهاً للحروف التى تزداد : إما بكونه بلفظ أحدها كَخَذَرَنْقٍ^(٤) ، أو بكونه من تخرجه كَفَرَزْدَقٍ ، فإن الدال

(١) الدفري : الموضع الذى يمرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للإلحاق بذرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو فعل بفتح أولها وسكون ثانيهما - نحو غضبان وغضبي وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعهما الفعَالَى - بضم الفاء وفتح اللام - نحو سكرارى .
(٣) الزبرج - بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة - الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبي يصف السيف
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الْخَدْرَنْقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مُدْخَرَجٌ ومُتَدَخَّرِجٌ ، والرابع نحو قِرْطَبُوسٌ^(١) وَخَنْدَرِيسٌ^(٢) ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان لينا قبيل الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحَّحَ ، نحو قِنْدِيلٌ ، أو واوا أو ألفا قلبا ياءين ، نحو عَصْفُورٌ ومِرْدَاحٌ^(٣) .

الثالث والعشرون : شبه فَمَالٍ ، وَيَطْرِدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم . ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كَأَفْكَلٍ^(٤) وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَعَلَقَى ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتُحذفُ زيادة من نحو مُنْطَلَقٌ ، واثنان من

= ونسج داود : أراد به الدرّوع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها في « كنسج » والجملة صفة ثالثة .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم للدهاية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٢) الخندريس : اسم من أسماء الحجر .

(٣) السرداح — بكسر السين وسكون الراء — المسكان اللين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديج .

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلبناها فيما سبق اقتدارا بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أثبتناه الآن ، ويان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة من وزن أفعل هو ما كان اسما على أي وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم وأبالم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعل إن كان وصفا ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو أحر وحمرأ وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حر » و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح العين — نحو الصغرى والصغرى والكبرى والكبرى ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أفعل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرَجٍ وَمُتَذَكَّرٍ ، ويتعين إبقاء الفاضل كاليمين مطلقاً ؛ فتقول في مُنْطَلَقٍ :
مَطْلَاقٍ ، لا نَطْلَاقٍ ، وفي مُسْتَدْعٍ : مَدْعٍ ، لا سَدْعٍ ولا تَدْعٍ ، خلافاً
للبرد في نحو مُقْعَنْسٍ ، فإنه يقول : قَعَّاسٍ ، ترجيحاً للمائل الأصل ، وكالهمزة
والياء للصدرتين كَأَنْذَدَ وَيَلْنَدَدَ ؛ تقول : أَلَدَّ وَيَلَادَّ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنِيّاً عن حذف الأخرى بدون العكس
تعين حذف اللفظ حَذْفُهَا كَيَاءَ حَيْرَبُونَ^(١) ، تقول : حَزَابِينَ - بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة، وإذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل ومن الإضافة فإنه
يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف
لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف ؛ وحيث يجوز جمعه كما تجمع
الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل - مقروناً بأل - يكون صحيحاً .

ومما يدل على جواز جمع أفعل التفضيل للقرون بأل على أفاعل قول الشاعر :

قَهْرُنَا كُمْ حَتَّى السَّكَمَةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَفِيكَ الْأَصَاغِرَا

وقد سلك أبو العلاء المعري هذا المسلك في قوله :

وَأِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ

وقد جمع المتأني أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله :

أَفْضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضُ لَذَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنَ الْهَمِّ أَخْلَافُ مِنَ الْفِطَنِ

فإن جاءت صيغة أفعل المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة
ولم تكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَثَمُ

فهذا الشاعر قد جمع « الأثم » على الأثم لأنه لم يرد به الأكثر لوماً ، وإنما أراد
به معنى اللثيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم ، فافهم هذا
وتفطن له .

(١) الحيزبون - بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاي - للمرأة العجوز ،

هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهي الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَايَين - بحذف الواو - لأن ذلك مُخَوِّج إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكرير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزياتان فالحذف مُخَيِّر ، نحو نُونِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى وألفيهما ، تقول : سَرَانْدُ أَوْ سَرَادِرْ وَعَلَانْدُ أَوْ عَلَادِرْ .

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : مُعْمِلٌ ، وَقَعْمِيلٌ ، وَقَعْمِيمِلٌ ، كَقُلَيْسٍ ، وَدُرَيْهَمٍ ، وَدُنَيْفِيرٍ .

وذلك لأنه لا بُدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضَمُّ الأول ، وفتح الثانى ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك وهى بنية مُعْمِلٍ كَقُلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لم يكن نحو زُمَيْلٍ وَلُغَيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثانى غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتيج إلى عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف قبل الآخر لين فهى بنية وَقَعْمِيلٍ ، كَقَوْلِكَ فى جعفر : جُعْمِيفِرٍ ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهى بنية وَقَعْمِيمِلٍ ؛ لأن اللين للوجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت فى التصغير لمناسبتها للكسرة كَقِنْدِيلٍ وَقَفْنِيدِيلٍ ، وإن كان وَاوًا أَوْ أَلْفًا قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كَعُصْفُورٍ وَعُصْفِيرٍ ، وَمِصْبَاحٍ وَمُصْبِيحٍ .

وَيَتَوَصَّلُ فى هذا الباب إلى مثائى وَقَعْمِيلٍ وَقَعْمِيمِلٍ بما يَتَوَصَّلُ به فى باب الجمع إلى مثائى فَعَالِيلٍ وَفَعَالِيلٍ ؛ فتقول فى تصغير سَقَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ

وَمُسْتَخْرَجٌ وَالْقَدَدُ وَيَلْدَدٌ وَحَيَزَبُونُ : سَفِيرَجٌ ، وَفُرَيْرِدٌ أَوْ فُرَيْرِزِقٌ ،
وَمُخْرِجٌ ، وَأَلِيدٌ ، وَيُلِيدُ ، وَحَزَبِينَ ، وَتَقُولُ فِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى :
سُرَيْنِدٌ وَعُلَيْنِدٌ أَوْ سُرَيْنِدٌ وَعُلَيْنِدٌ .

ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير أن تموض عما حذفته ياء ساكنة
قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُمَيْرِيحٌ وَسَفَارِيحٌ ، بالتمويض ،
وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيمٌ وَحُرَّيْنِيمٌ ، ولا يمكن
التمويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مُحَاافًا لما شرحناه فيها نخرج عن القياس ، مثاله
في التكسير جمعهم مكانًا على أَمْكُنٍ ، وَرَهْطًا وَكِرَاعًا على أَرَاهِطٍ^(١)
وَأَكَارِعٍ ، وباطلا وحديثًا على أَبَاطِيلٍ وَأَحَادِيثٍ ، ومثاله في التصغير تصغيرهم
مَقَرِّبًا وَعِشَاءً على مُقَرِّبَانٍ وَعُشْيَانٍ ، وَإِنْسَانًا وَآيِلَةً على أَنَيْسِيَانٍ وَلَيْيِلِيَّةٍ ،
وَرَجُلًا على رُؤُوسٍ ، وَصَبِيَّةٍ وَغِلْمَةٍ وَبَنُونَ على أَصْنَبِيَّةٍ وَأَغْنِيلَةٍ وَأَبِينُونَ ،
وَعُشْيِيَّةٍ على عُشْيِيَّةٍ .

فصل : واعلم أنه يُسْتَنْفَى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز
الثلاثة » أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهي نوعان : نال كَشَجَرَةٍ ، وألف
كَحُبْلَى .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

بَا بُؤْسَ لِحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَحُوا

وقد قال قوم : إنهم جمعوا رَهْطًا على أَرَهْطَ كَأَفْلَسَ ثُمَّ جمعوا الأَرَهْطَ على الأَرَاهِطَ .

الثانية : ما قبل المدَّة الزائدة قبل ألف التأنيث ، كحَمْرَاء .

الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كأَجْمَال وأَفْرَاس .

الرابعة : ما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يُجْمَع على فَعَالَيْن ، كسَكْرَان وعُثْمَان .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ، أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَةٌ وَحُبَيْبَى وَحَمْرَاءَ وَأَجْمَالٍ وَأَفْرَاسٍ وَسُكْرَانٍ وَعُثْمَان ، وتقول في سِرْحَانٍ وَسُلْطَانٍ : سُرَيْحِينَ وَسُلَيْطِينَ ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحِينَ وَسَلَاحِينَ .



فصل : وَيُسْتَنْهَى أَيْضاً من قولنا « بَتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالٍ مُقْمِعِلٍ وَمُقْمِعِيلٍ » بما يتوصل به من الحذف إلى مِثَالٍ مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ « ثمانى مسائل ، جاءت في الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشيء قُدِّرَ انفصاله عن اليينية ، وقُدِّرَ التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف : من ألف التأنيث ممدودة كقَرَفُصَاء ، أو تائه كحَنَظَلَةٌ ، أو علامة نسب كَمَبْقَرِيٍّ ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَان ، وَجَلْجَلَان ، أو علامة تثنية كَمُسْلِمَيْنِ ، أو علامة جمع تصحيح المذكر كجَعْفَرَيْنَ ، أو للمؤنث كَمُسْلِمَاتٍ ، وكذلك عَجَزُ المضاف كاصريء القيس ، وعَجَزُ المركب كَبَقْلَبَكَّ .

فهذه كلها ثابتة في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها ، وأما في التفسير فإنك تحذف فتقول : قَرَأَ فِص ، وَحَنَظِل ، وَعَبَاقِر ، وَزَعَا فِر ، وَجَلْجَلٍ ، ولو ساغ تكسير البواقي لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُكسَّرُ بلا حذف كما في التصغير ، تقول : أَسَارِيهِ القيس ، كما تقول : أَمِيرِي القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَخُصُّهَا ؛ فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه .

فصل : وثبت ألف التانيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة كدُمَيْرَى . أو سابعة كبرَدَرَابَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مدَّة كقرقرى ، فإن تقدمتها مدَّةٌ حذفتَ أيهما شئت كحُبَارَى وقرينًا ، تقول : حُبَيْرَى أو حُبَيْر ، وقرينًا أو قرينًا .

فصل : وإن كان ثاني المصغر لينًا منقلبًا عن لين رَدَدَتْهُ إلى أصله ؛ فترد ثاني نحو « نَيْمَة ، ودَيْمَة ، وميزان ، وبَاب » إلى الواو ، وَيَرُدُّ ثاني نحو « مُوقِن ، ومُوسِر ، ونَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثاني نحو « مُتَعَد » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَعِمِد ، لا مُوَعِمِد ، خلافًا للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثاني نحو « آدَم » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واوًا كالألف الزائدة من نحو ضَارِب والجهولة الأصل كصاب^(١) ، وقالوا في عَيْدٍ : عَيْمِد ، شذوذًا ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عود ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كمَوَازِين ، وأَبْوَاب ، وأنْيَاب ، وأَعْوَاد ؛ بخلاف نحو قَيْمٍ ودَيْمٍ^(٢) .

(١) الصاب : عصارة شجر مر حكريه للذاق .

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول المبرد - وهو قِيعة ودَيْمة - لا تزال في الجمع كما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُمِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصوله وجب رَدُّ محذوفِهِ ، وإن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُئِلٌ وخُذٌ ومُذٌ ، أعلامًا ؛ وسِهٌ وبِدٌ وحِرٌ ؛ تقول : أَكْئِلٌ وأُخَيْذٌ ، بَرَدٌ الفاء ، ومُنَيْذٌ وسُنَيْتَةٌ ، بَرَدٌ العين ، وبُدَيَّةٌ وحُرَيْجٌ ، بَرَدٌ اللام .

وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثَنائيًا فإن كان ثانيه صحيحًا نحو هَلٌ وبَلٌ ، لم يَرُدْ عليه شيء حتى يُصَغَّرَ ؛ فيجب أن يضمف أو يُزَادَ عليه ياء ؛ فيقال : هَلِيلٌ أو هُلَيٌّ ، وإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال في لَوٌ وكَيٌّ وماءٌ ، أعلامًا : لَوَيٌّ وكَيٌّ - بالشدديد - وماءٌ - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ألفًا فالتقى ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوٌ وحَيٌّ وماءٌ ؛ فتقول : لَوَيٌّْ ، كما تقول : دَوَيٌّْ ، وأصلهما لَوَبُوءٌ ودَوَبُوءٌ^(١) ، وتقول : كَيْيٌّ - بثلاث ياءات - كما تقول : حَييٌّ ، وتقول : مَوَيٌّْ ، كما تقول في تصغير الماء المشروب : مَوِيَّةٌ ، إلا أن هذا لامه هاء فرُدَّ إليها .

فصل : وتصغير الترخيم أن تعتمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتعذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَتَأَنَّى فِي نَحْوِ جَعْفَرٍ وَسَفَرٍ جَلٍّ لِنَجْرُدهما ، ولا في نحو مُتَدَخِّرٍ ومُخَرَّنَجِمٍ ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلاهما بالزُنة ، ولم يكن له إلا صيغتان وهما : مُعَمِّلٌ كَعَمِيدٍ في أَحَدٍ وحَامِدٌ ومَحْمُودٌ وَخَدُونٌ وَخَدَّانٌ ، ومُعَمِّلٌ كَقُرَيْطُسٍ ، لا مُعَمِّلٌ ؛ لأنه ذو زيادة .

فصل : وتلحق تاء التأنيث تصغيرَ ما لا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم ادغمت الياء في الياء .

في الأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وَسَيْنَ وَعَيْنَ وَأُذُنَ ، أو الأصل دون الحال ،
نحو بَدٍ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ بسبب التصغير ، كسَمَاءٍ مُطْلَقًا ، وَخَرَاءٍ
وَحُبْلَى مُصَغَّرِينَ تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وَبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء
فيمن أنشما لثلا يلتبسا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْسٍ وَسِتٍّ ، لثلا يلتبسا بالعدد
المذكر ، وبخلاف نحو زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لتجاوزهما للثلاثة ، وشذَّ تَرَكَ التاء
في تصغير حَرَبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَثَمَلٍ وَنَحْوِهِنَّ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ،
واجتلابها في تصغير وَرَاءٍ وَأَمَامَ وَقُدَّامَ ، مع زيادتهن على الثلاثة .

فصل : ولا يُصَغَّرُ من غير الممكن إلا أربعة : أفعَلُ في التعجب ^(١) ،
والركب للزجى ، كَبَعْلَبِكَ وَسَيَبُوبِيهِ ، في لغة مَنْ بَنَاهُمَا ، وأَمَّا من أعربهما
فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير الممكن ، نحو مَا أَحْيَسْنَاهُ وَبُعَيْلِيكَ وَسُيَيْبِيويه ،
واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَان ،
وَتَان ، وَأَوَّلَاءَ ^(٢) ، والأسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات ،
وهي : الذى ، والذى ، وتثنيتهما ، وجمع الذى . وَيُؤَافِقُنْ تصغير الممكن
في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً ،
ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفنه في ثلاثة أيضاً : بقاء أولها
على حركته الأصلية ، وزيادة ألفٍ في الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك
في غير المختوم بزيادة تنثية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛
تقول : ذَبًا وَتِيًّا ، والأصل ذُبِيًّا وَتِيًّا فحذفت الياء الأولى ، وَذَيَّانَ وَتِيَّانَ ،
وتقول : أُولِيًّا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ ، وبالمدة في لغة مَنْ مَدَّ - وتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَا مَآ أُمَيِّلِحَ غِرْلَانَا شَدَنَ لَفَا مِنْ هُوَلِيَّائِسْكُنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

الَّذِيَّ ، وَاللَّتِيَّ^(١) ، وَالَّذِيَّانِ ، وَاللَّتِيَّانِ ، وَالَّذِيُّونَ . وإذا أردت تصغير
« اللاتي » صغرت التي فقلت : اللَّتِيَّ ، ثم جمعت بالالف والتاء فقلت :
اللَّتِيَّاتِ ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللَّاتِي على الأصح .

ولا يُصَغَّرُ « ذِي » اتفاقاً للإلباس ، ولا « نِي » للاستغناء بتصغير تا ،
خلافاً لابن مالك .

هذا باب النسب

إذا أردت للنسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من علمين في آخره ؛ أحدهما : أن
تزيد عليه ياء مشددة تعبيرُ حرفِ إعرابِهِ ، والثاني : أن تكسره ؛ فتقول
في النسب إلى دِمَشْقَى : دِمَشْقِي .

ونحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :

أما التي في الآخر فسته :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانتا
زائدتين ، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْسَى وشَافِعِي ؛ فتقول في النسب إليهما : كُرْسِيَّ وشَافِعِيَّ ،
فيتحد لفظُ المنسوبِ ولفظُ المنسوبِ إليه ، ولا يمكن يختلف التقدير ، ولهذا
كان بِحَاقِيَّ - علماً لرجل - غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثاني : نحو مَرْمِيَّ ، أصله مَرْمُويٌّ ، ثم قلبت الواو ياء والضممة

(١) ومن ذلك قولهم ، بعد اللتي والتى .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرَمِيّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِي الثانية لأصالتها ويقبلها ألفاً ثم يقبل الألف واواً ؛ فيقول : مَرَمَوِيّ^١ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فنقول في أُمِّيَّة : أُمَوِيّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واواً ؛ فنقول في طَيّ وَحَيّ : حَلَوَوِيّ وَحَيَوِيّ^٢ .

الثاني : تله التأنيث ، نقول في مَسْكَة : مَسْكِيّ^٣ ، وَقَوْلُ التكلمين في ذَات : ذَاتِي ، وَقَوْلُ العامة في التَخْلِيفَة : خَلِيفَتِي — لَحْنٌ ، وصوابهما : ذَوَوِيّ ، وَخَلِيفِي .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحرّكات ثانی كلمتها ؛ فالأول يقع في ألفِ التأنيث كحُبَارِي ، وألف الإلحاق كحَبْرَكِي^(١) ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَل ، والألفِ المنقلبة عن أصل كَصُطْفَى . والثاني لا يقع إلا في ألفِ التأنيث كجَمَزَى . وأما الساكن ثانی كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، والأَرْجَحُ في التأنيث كحُبَلِي الحذفُ ، وفي التلحاق كعَلَقِي ، والمنقلبة عن أصل كَمَلَهِي القلبُ ، والقلبُ في نحو مَلَهِي خَيْرٌ منه في نحو عَلَقِي ، والحذفُ بالعكس .

(١) الجبركي - بفتحين فكون فتحة - القراء ، قالت الخنساء

وَأَسْتَ بِمَرْضَعٍ تَدِينِي حَبْرَكِي أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُشَمِ بْنِ بَكْرِ

الرابع : باء المنقوص المتجاوزة أربعة كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْدٍ ، فأما الرابعة كقَاضٍ ، فكأنف المقصور الرابعة في نحو مَسْعَى ومَلْعَى ، ولكن الحذف أَرْجَحُ .

وليس في الثالث من ألف المقصور ، كَفَعَى وَعَهَى ، وباء المنقوص كَقَمٍ وشَجٍ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلبنا الياء واواً فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : كَمَسَلٍ كَسَمِرٍ ، وفَعَلٍ كَدُنْلٍ ، وفَعِلٍ كِلَابِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر ؛ فقول في زَيْدَانِ وزَيْدُونِ علمين معربين بالحروف : زَيْدِيّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنسَبُ إلى مفردهما ، وَنَ أَجْرِي زَيْدَانِ علماً مجرى سَلْمَانَ وقال :

— ٥٥٠ — * أَلَا يَا دِيكَرَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ *

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحر ، وقال الشيخ خالد : « وهو لثيم بن أبي بن مقبل ، لا لخلف بن الأحر ، خلافاً للموضح » اهـ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحر » اهـ ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ *

اللغة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان - بفتح فضم - غيره » اهـ . وهذا مبني منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه اللصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كثنية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أجرى زَيْدُونٌ علماً مجرى غَسَلِينَ قال : زَيْدِيٌّ ،
ومن أجراه مجرى هُرُونٍ ومجرى عَرَبُونٍ أو ألزمه الواو وفتح النون قال :
زَيْدُونِيٌّ ؛ فنحو (١) تَمَرَاتٍ إن كان باقياً على جميعته فالنسب إلى مفردة ،
فيقال : تَمَرِيٌّ بالإسكان ، وإن كان علماً فنحى إعرابه نَسَبٌ إليه على لفظه ،
وَمَنْ مَنَعَ صرفه نَزَلَ تاءه منزلة تاء مكة ، وألفه منزلة ألف بَجَزَى ، فحذفها
وقال : تَمَرِيٌّ ، بالفتح . وأما نحو ضَخَمَاتٍ فني ألفه : القلبُ ، والحذفُ ؛
لأنها كَالِفِ حُبْلَى ، وليس في ألف نحو مُسْلِمَاتٍ وسُرَادِقَاتٍ إلا الحذفُ .

وأما الأمور المتصلة بالآخر فسته أيضاً :

أحدها : الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى ؛ فيقال في طَيْبٍ وهَيْبٍ :
طَيْبِيٌّ وهَيْبِيٌّ ، بحذف الياء الثانية ، بخلاف نحو هَبَيْبٍ لانفتاح الياء ، وبخلاف
نحو مُهَيْبٍ لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة .

= الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « يا » حرف نداء « ديار » منادى منصوب
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
« بالسبعان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ديار الحى « أمل » فعل ماض
« عليها » جار ومجرور متعلق بقوله أمل « بالبلد » جار ومجرور متعلق بقوله أمل
أيضاً « الملوان » فاعل أمل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه في الأصل مثنى سبع ، ثم سمي به فصار علماً
على مكان بعينه ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالألف ؛ فدل على أنه عامله كما
يعامل المفردات ، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علماً ، ولو أنه عامله معاملة
المثنيات نظراً إلى معناه الأصلي لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر ، وعلى هذا فإنه
ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثنى يرده إلى مفردة ثم ينسب إلى المفرد .

(١) لو قال « وأما جمع المؤنث فنحو تمرات . . . إلخ » لسكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال في طَائِيٍّ : طَائِيٍّ ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء
الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثاني : ياء فَعِيلَةٍ كَحَنْفِيَّةٍ وَصَحْفِيَّةٍ ، تحذف منه تاء التانيث أولاً ،
ثم تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فنقول : حَنْفِيٌّ وَصَحْفِيٌّ . وَشَدَّ
قولهم في السَّلِيْقَةِ^(١) : سَلِيْقِي ، وفي عَمِيرَةِ كَلْبٍ : عَمِيرِي .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلَةٍ ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها
ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفصالها قبلها ، فيسكّر التفتير ، ولا في نحو
جَلِيلَةٍ ؛ لأن العين مضممة فيلتقي بعد الحذف مِثْلَانِ فينقل .

الثالث : ياء فُعَيْلَةٍ ، كَجُمَيْيَّةٍ وَقُرَيْيَّةٍ ، تحذف تاء التانيث أولاً ، ثم تحذف
الياء ، فنقول : جُمَيْيٌّ وَقُرَيْيٌّ ، وَشَدَّ قولهم في رُدَيْنَةٍ : رُدَيْنِي^(٢) ، ولا يجوز
ذلك في نحو قَلِيلَةٍ ، لأن العين مضممة .

الرابع : واو فَعُولَةٍ كَشَفُوءَةٍ ، تحذف تاء التانيث ، ثم تحذف الواو ،
ثم تقلب الضمة فتحةً ، فنقول : شَفُوءِي ، ولا يجوز ذلك في فَعُولَةٍ ، لاعتلال
العين ، ولا في نحو مَكُولَةٍ ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيلٍ للمعتل اللام ، نحو غَنِيٍّ وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ،
ثم تقلب الكسرة فتحةً ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ،
فنقول : غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء مُعْتَمِل للممثل اللام ، نحو قُصَيّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِيّ .

وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إنما ذُكرا هناك استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان قَمِيل وقَمِيل صحيحى اللام لم يحذف منهما شيء ، وشَذَّ قولهم في ثَقِيفٍ وقُرَيْشٍ : ثَقَفِي وقُرَيْشِي .

فصل : حُكْمُ هَمْزَةِ الْمُدُودِ فِي النِّسْبِ كَحُكْمِهَا فِي التَّنْثِيَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّنْثِيَةِ قَلْبَتْ وَاوًا كَصَحْرَاوِيٍّ ، أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ نَحْوَ قُرَائِيٍّ ، أَوْ لِلإِلْحَاقِ ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ فَالْوَجْهَانِ . فتقول : كِسَائِي وَكِسَاوِيٍّ ، وَعَلِبَائِيٍّ وَعَلِبَائِيٍّ .

فصل : يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الرِّكَبِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًا كَتَأْبَطَيٍّْ وَبَرَقِيٍّ ، فِي تَأْبَطَ شَمْرًا وَبَرَقَ تَحْرُهُ ، أَوْ مَزَجِيًّا كَبَغْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ أَوْ مَعْدَوِيٍّ ، فِي بَغْلَبَكْ وَمَعْدِبَكْرِبْ ، أَوْ إِضَافِيًّا كَأَمْرِيٍّ ، [أ] وَمَرِيٍّ ، فِي أَمْرِيٍّ الْقَيْسِ^(١) إِلَّا إِنْ كَانَ كُفْنِيَّةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كُلثُومٍ ، أَوْ مَعْرِفًا صَدْرُهُ بِمَجْزَاهُ - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ - فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عِجْزِهِ ؛ فتقول :

(١) وعلى هذا جاء قول ذي الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرِيئُ لَفَوًّا كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا

« بينا » الضمير راجع إلى بيوت الحمد التي عددها في بيتين سابقين ، و « المرئي » المنسوب إلى امرئ القيس ، و « الخوار » بزنة غراب - الصغير من أولاد النوق وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضا :

إِذَا الْمَرِيئُ شَبَّ لَهُ بَقَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

بِكْرِيٍّ وَكُلْثَوِيٍّ وَمُعَرِّيٍّ ، وربما أُلْحِقَ بهما ما خيف فيه لَبْسٌ كقولهم
 فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْهَلِيٍّ ، وَ[فِ] عَبْدِ مَنَافٍ : مَنَافِيٍّ^(١) .

فصل : وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ :
 إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَعْتَلَّةً كَشَاةٍ ، أَصْلُهَا شَوْهَةٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ
 شِيَاهُ ، فَقَوْلُ : شَاهِيٍّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : شَوْهِيٍّ ، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ
 رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي ثَنِيَّةِ كَابٍ وَأَبَوَانٍ ، أَوْ فِي جَمْعٍ
 تَصَحِيحٍ كَسَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ ، فَقَوْلُ : أَبَوِيٍّ وَسَنَوِيٍّ أَوْ سَنَهِيٍّ ،
 وَتَقُولُ فِي ذُوٍّ وَذَاتٍ : ذَوَوِيٍّ ، لِأَسْرِينِ : اعْتِلَالِ الْعَيْنِ ، وَرَدُّ اللَّامِ فِي ثَنِيَّةِ
 ذَاتٍ ، نَحْوِ (ذَوَاتَانَا أَفْئَان)^(٢) ، وَتَقُولُ فِي أُخْتٍ : أَخَوِيٍّ . كَمَا تَقُولُ فِي أَخٍ .
 وَتَقُولُ فِي بِنْتٍ : بَنَوِيٍّ ، كَمَا تَقُولُ فِي ابْنٍ ، إِذَا رَدَدْتَ مَحْذُوفَهُ ، لِقَوْلِهِمْ :
 أَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ ، بِحَذْفِ التَّاءِ وَالرَّادِّ فِي صِيغَةِ الْمَذْكَرِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَسِمَرُهُ أَنْ الصِّيغَةَ
 كُلُّهَا لِلتَّأْنِيثِ ، فَوَجِبَ رَدُّهَا إِلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ ، كَمَا وَجِبَ حَذْفُ التَّاءِ
 فِي مَكِيٍّ وَبَصْرِيٍّ وَمُسْلِمَاتٍ . وَيُونُسُ يَقُولُ فِيهِمَا : أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ ، مُحْتَجًّا
 بِأَنَّ التَّاءَ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ [مَا] قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ^(٣) ، وَلِأَنَّهَا لَا تَبْدُلُ

(١) وَرَبَّمَا نَحْتَوِيٍّ مِنْ صَدْرِ الْمَرْكَبِ وَعَجَزَهُ اسْمًا عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ فَاسْبُوهَا إِلَيْهِ ، قَالُوا
 فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدَرِيٍّ ، وَعَبْقَسِيٍّ ،
 وَمَرْقَسِيٍّ ، وَعَبْشَمِيٍّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ :

وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا بِمَانِيَا

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .

(٣) أَيْ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ مُلْتَزِمٌ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا كَمَا فِي فَاطِمَةَ وَحَمْرَةَ ،
 بِخِلَافِ نَحْوِ فَنَاءَ وَقَنَاءَ .

في الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث ،
بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك ، نجو يَدِي ، وِدَمِي ، وَشَفِيَّةٌ ، تقول :
يَدَوِيٌّ أَوْ يَدِيٌّ ، وَدَمَوِيٌّ أَوْ دَمِيٌّ ، وَشَفِيٌّ أَوْ شَفَهِيٌّ ، قاله الجوهري وغيره ،
وقولُ ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد » لا يَدْفَعُ ما قلناه ، إن سلمناه ؛
فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا رَدَّ :
شَفَوِيٌّ ، والصوابُ ما قدَّمناه ، بدليل شَأَفَتْهُ وَالشَّافَاءُ .

وتقول في ابن واسم : أَبْنِيٌّ وَأَسْمِيٌّ ، فإن رددت اللام قلت : بَنَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ ،
بإسقاط الهمزة ؛ لثلاثي يجمع بين العَوَضِ والمَعَوَضِ منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ فَاوُهُ أَوْ عَيْنُهُ رَدَدْتَهُمَا وَجُوبَا في مسألة واحدة ،
وهي : أن تكون اللام معتلةً كبرى علماً ، وكشبيةً ؛ فتقول في يرى : يَرَّئِيٌّ ،
بفتحين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير
يَرَّأِيٌّ ، بوزن جَزَّيٍّ ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبي الحسن
يَرَّئِيٌّ أَوْ يَرَّأَوِيٌّ ، كما تقول : مَلَهِيٌّ وَمَلَهَوِيٌّ ، وتقول في شية على قول
سيبويه : وَشَوِيٌّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشِيٌّ ، بكسرتين
كإِبِلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِبِلٍ ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم الألف
واواً ، وعلى قول أبي الحسن : وَشِيٌّ .

ويمنع الرد في غير ذلك ، فتقول في سَمٍ وَعِدَةٍ ، وأصلهما سَتَةٌ
وَوَعْدٌ ، بدليل أَسْتَاهُ وَالْوَعْدُ : سَهِيٌّ لَا سَتَهِيٌّ ، وَعِدِيٌّ لَا وَعْدِيٌّ ؛ لأن
لامهما صحيحة .

وإذا سميت بُنْثَانِيَّ الوَضْعِ معتلاً الثاني ضَعَفْتَهُ قبل النسب ، فتقول

في لَوٍّ وِكيٍّ عَليْنِ : لَوٍّ وِكيٍّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول في « لا » علما :
لَا ، بالذ ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوِيٌّ ، وِكيَوِيٌّ ، ولأني أو لأويي ،
كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ والْحَيِّ والكسَاء : دَوِيٌّ ، وِحيَوِيٌّ ،
وِكِسَائِيٌّ ، أو كِسَاوِيٌّ .

فصل : ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت
الواحد ، بكونها اسم جمع كَقَوِيٍّ وَرَهْطِيٍّ ، أو اسم جنس كَشَجَرِيٍّ ،
أو جمع تكسير لا واحد له كأبَائِيٍّ ، أو جاريا تجرى العلم كأَنْصَارِيٍّ ،
وأما نحو كِلَابٍ وَأَنْمَارٍ ، عَلَمِينَ ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسب
إليه على لفظه من غير شبهة .

وفي غير ذلك يُرَدُّ التَّكْسِيرُ إلى مفردة ، ثم ينسب إليه ؛ فتقول
في النسب إلى فرانس وقبائل وَحُرٍّ : فَرَضِيٌّ وَقَبَلِيٌّ ، بفتح أولها وثانيهما ،
وَأَحْمَرِيٌّ وَحَمْرَاوِيٌّ^(١) .

فصل : وقد يستغنى عن ياء النسب بصَوْنِغِ النسب إليه على فَعَالٍ ، وذلك
غالبٌ في الحُرَفِ ، كَبَزَّارٍ وَنَجَّارٍ وَعَوَّاجٍ وَعَظَّارٍ ، وشذ قوله :
* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ *

— ٥٥١

(١) وذلك لأن حمرا النسب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع
حمراء كما عرفت في باب جمع التفسير ، والنسب إلى أحمر أحمرى وإلى حمراء حمراوى
بقلب الهمزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو من
شواهد سيويه (ج ٢ ص ٩٥) والذي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ،
وصدره قوله :

=

أى : بَذَى نَبَلٍ ، وحملَ عليه قومٌ (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ)^(١) ،

* وَلَيْسَ بِذَى رُمَحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ *

اللغة : « يطعننى » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان فى السن ، وطعنت فى فلان ، أى ذمته وقذحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والقراء يجيز فتح الدين فى مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين فى مضارع الثالث ذون الأول والثانى للفرق بين المعانى ، وقال الكسائى : لم أسمع فى مضارع كلهن غير الضم ، وقال القراء : سمعت فى يطعن بالرمح الفتح ، وفى ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابى نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فيطعننى » الفاء فاء السببية ، يطعن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليطعن ، مبنى على السكون فى محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب فى هذه الصيغة ؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والعطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعلم « والمستعمل فى مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فاعِلٍ أو على فَعْلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كتاَمِيرٍ ولَايَنٍ وطَاَعِمٍ
وكاسٍ^(١) ، والثانى كَطَعِمٍ وَلَيْنٍ ونَهْرٍ ، قال :
* لَسْتُ بِبَلِيلٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ * — ٥٥٢

(١) وحمل على ذلك قول الخطيئة .

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلَ لِْبُعِيَّتِهَا
وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَامِي

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه
الأعلم فى شرحه ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :
* لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ *

اللمعة : « بليلى » اللبلى : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه
ليس لصا ولا فاتكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء - المنسوب إلى
النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو مئى يكبح جلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا
عمل عملا عمله فى الوضح بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمل فى الظلام مستترا عن
أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانكشافه ، كما فسروا قول
سبحم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلى »
الباء حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ،
لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضممة
الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الفاء وكسر العين —
ليدل على معنى للنسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على
للمنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل
فى قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قررناه في هذا الباب فشاذاً ، كقولهم : أمويٌّ ، بالفتح ، ويعنريٌّ ، بالكسر ، ودهرىٌّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومرزويٌّ ، بزيادة الزاي ، وبدويٌّ ، بحذف الألف ، وجلوليٌّ وحروريٌّ ، بحذف الألف والمهزة^(١) .

هذا باب الوقف

إذا وقفت على مؤنٍ فأزججُ اللغات وأكثرها أن يُحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ، كـ « هَذَا زَيْدٌ » و « مَرَزْتُ زَيْدًا » وأن يُبدل ألفاً بعد الفتحة : إعرابية كانت كـ « رَأَيْتُ زَيْدًا » أو بفائية كـ « إِيَّهَا » و « وَهِيَ » وَشَبَّهُوا « إِذَنْ » بالمؤنِ المنصوب ؛ فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابنُ عصفورٍ ، وإجماع القراء السبعة على خلافه .

وإذا وقفَ على هاء الضمير فإن كانت مفتوحةً ثبتت صِلَتُهَا ، وهي الألف ، كـ « رَأَيْتُهَا » و « مَرَزْتُ بِهَا » وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صِلَتُهَا ، وهي الواو والياء ، كـ « رَأَيْتُهُ » و « مَرَزْتُ بِهِ » إلا في الضرورة فيجوز إثباتها ، كقوله :

٥٥٣ — وَمَتَمِّهِ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَن لَّوْنَ أَرْضِهِ سَمَآؤُهُ

(١) هما نسبتان إلى جلولاء وحروراء ، وهما اسمان لمكانين معينين ، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج « حرورية » لتجمعهم في هذا السكان .

٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أويبتان من مشطوره ، ورواية الديوان :

وقوله :

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ
إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

اللفظة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توها أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أي انكف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا - بفتح الراء مقصوراً - وهي الناحية ، واغبرارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار - بضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سمائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المهمه مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماؤه » سماه : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماؤه » فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ - هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكير ضميره في قوله : قتاله .

وإذا وقف على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

أحداها : أن يكون محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيْتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هَذَا يَنِي » و « هَذَا يَمِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفَى وَيَوْعَى حذفت فاؤهما ، فلو حذفت لامهما لكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مَرٍ ، اسم فاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مَرَيْتُ ، بوزن مَرُعِي ؛ فَنَقَلْتُ حركة عينه - وهى الهمزة - إلى الراء ، ثم أسقطت ، ولم يحز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّنًا كان ، نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)^(١) أو غير مُنَوَّنٍ ، نحو (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٢) .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكن الأَرْجَحُ في المُنَوَّنِ الحذف ، نحو « هَذَا قَاضٍ » و « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » وقرأ ابن كثير

== الإعراب : « تجاوزت » فعل ماضٍ وفاعله « هندا » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و قتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضاً « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التى هى صلة الضمير للكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

(وَالِكُلُّ قَوْمٍ هَادٍ) ^(١) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ) ^(٢) ، وَالْأَرْجَحُ
في غير المتن الإتيان كـ « هَذَا الْقَاضِي » و « مَرَرْتُ بِالْقَاضِي » .

فصل : ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه :
أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتمين ذلك في الوقف
على تاء التأنيث .

والثاني : أن تقف بالروم ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز
في الحركات كلها ، خلافاً للقرءاء في منعه إياه في الفتحة ، وأكثرُ القرءاء
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختص بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة
بالشفتين إلى الحركة بعيداً الإسكان ، من غير تصويت ؛ فإنما يدركه البصير
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو « هَذَا خَالِدٌ »
و « هُوَ يَجْمَلُ » وهو لغة سَعْدِيَّة ، وَشَرْطُهُ خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون
الموقوف عليه همزة ، كخَطَأَ وَرَشَأَ ، ولا ياء كَالْقَاضِي ، ولا واواً كَيَذْعُوْا ،
ولا ألفاً كَيَخْشَى ، ولا تالياً اسْكُونْ كزَيْدٌ وعَمْرُو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم :
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) ^(٣) ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

• أَنَا ابْنُ مَـوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ •

— ٥٥٥ —

وشروطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعدّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّي النقل إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو «هذا جمعر»

٥٥٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد: فقال الصغاني: هو لقدكي بن عداقه للنقري، وقال ابن السيد: هو لعبد الله بن موية الطائي، ونسبه سيويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه. وهذا الذي أنشده للوقوف بيت من مشطور الرجز. وبعده قوله:

• وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَا فِي زُمَرٍ •

اللمة: «النقر» أصله بفتح النون وسكون القاف - صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس «النقر» بالغاء الواحدة، والذي في كتاب سيويه هو ما قدمناه، قال الأعلم، «الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتماؤه لشدة حركته، أي: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب» اه كلامه.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر للمبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وابن مضاف و «موية» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «إذ» ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع المتقدم عند اشتداد الحرب «جد» فعل ماضٍ «النقر» فاعل جد مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله «النقر» فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية، وهي الضمة هنا، ولسكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها.

لتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إنسان » و « يَشُدُّ » و « يقول » و « يَبِيع » لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسْتَنْقَل الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِعْتُ الْعِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس في العربية فُعل بكسر أوله وضم ثانيه .

ويختص الشرطان الأخيران بغير المهموز ، فيجوز النقل في نحو (قُلِّدَ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ)^(١) وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رِذْوٌ » ، وإن أدى النقل إلى صيغة فُعلٍ ، ومن لم يُثَبِّت في أوزان الاسم فُعلٍ - بضممة فكسرة - وزعم أن الدليل منقول عن الفعل لم يُجِز في نحو « بِقُلِّدَ » النقل ، ويميزه في نحو « بِبِطْءٍ » لأنه مهموز .



فصل : وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كسُئِمْتُ ، أو فعل كقامتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخْتِ وَيَنْتِ . وجاز إقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو تَمْرَةٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ . لكن الأرجح في جمع التصحيح كسُئِمَاتٌ ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا ، فالأول أولَاتُ ، والثاني كعَرَقاتٍ وَأَذِرَعَاتٍ ، والثالث كهَيْهَاتَ ، فإنها في التقدير جمع هَيْهِيَّةٍ ثم سمي بها الفعلُ - الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » وقولهم : « دَفَنُ اللَّبَنَاءِ مِنَ الْكُرُمَاءِ » وقرأ الكسائي والبزى (هَيْهَاءُ)^(٢) ، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة اللومنين .

ومن الوقف بتركه قراءة نافع ، وابن عامر ، وحزرة : (إِنْ شَجَرَتْ)^(١) ، وقال الشاعر :

٥٥٦ — وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتٍ مِنْ بَعْدِي مَا وَبَعْدِي مَا

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ — هذه أربعة أبيات من الرجز للشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي ، الراجز للمعروف .
اللغة : « الفلصة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف و « مسلة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى أيضا « ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما : مصدرية أيضا « وبعدمت » مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من هذه الهاء تاء في الوقف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث « نفوس » اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وعند مضاف و « الفلصمت » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا الصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجأك بكفى مسلة من بعد كون نفوس القوم عند الفلصة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتانيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضممة الظاهرة « أن » مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أمت » مفعول ثانٍ لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الفلصة ، ومسلة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التانيث في الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل =

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ الملغى بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَغْزُهُ » و « لَمْ يَخْشَهُ » و « لَمْ يَرْمِهِ » ، ومنه : « لَمْ يَتَسَنَّه »^(١) ، أو لأجل الهباء ، نحو : « اغْزُهُ » و « اخْشَهُ » و « ارمِهِ » ، ومنه : « فَيَهْدَاهُمْ اقْتَدِه »^(٢) ، والهاء في ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَبْصِي ، فإنك تقول « عِهْ » : قال الداظم : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَمِئَهُ » اه . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ)^(٣) ، (وَمَنْ تَقِي)^(٤) بترك الهاء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَتَحِيَّاءَ مَ جِئْتُ ، فرقا بينها وبين « ما » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ » فإذا وَقَفْتَ عليها ألحقتها الهاء حفظا لفصيحة

الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الآيات ، وقال ابن جني : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبي علي فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجِبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَقَوْلِكَ فِي «مَجِيءٌ مَّ جِثْتُ»
و «اِقْتِضَاءٌ مَا اقْتَضَى» : مَجِيءٌ مَّهْ ، وَاقْتِضَاءٌ مَّهْ ، وَتَرْجُّحَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا
نَحْوَ (عَمَّ يَنْفَسَاءُ لُونٌ) ^(١) وَبِهَا قَرَأَ الْبَزْزِيُّ .

الثالث : كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ بِنَاءٍ دَائِمًا ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْمَرْبُ ، وَذَلِكَ كَيَاءِ
الْمُسْكَلِ ، وَكَهَيٍّ وَهُوَ فَيَمْنُ فَتَحْمَنُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَاهِيَةٌ) ^(٢) وَ (مَالِيَةٌ) ^(٣)
و (سُلْطَانِيَّةٌ) ^(٤) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٥٥٧ — * فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ هُوَ * *

(١) من الآية ١ من سورة النبأ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة القارعة .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحاقة .

٥٥٧ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري ، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا تَرَعَّرَعَ فِينَا الْغُلَامُ *

اللغة : « ترعرع » تقول « ترعرع الصبي » أي تحرك ونشأ « الغلام » بضم الغين ،
بِزَنَةِ الْغَرَابِ - الصَّبِيِّ ، وَالْأُنْثَى غِلَامَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ قُرْسًا :

* تَهْـسَأُنُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ *

ويجمع الغلام على غللة وعلى غلمان ، مثل صبية ومثل صبيان « فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ
هُوَ » يريد أنه لا يسأله أحد عن نفسه ؛ لأنه يشتهر ويعرف شأنه .

الإعراب : « إِذَا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « مَا » زائدة « ترعرع » فعل ماضٍ
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فِينَا » جار ومجرور متعلق بقوله ترعرع
« الْغُلَامُ » فاعل ترعرع « فَمَا » الفاء واقعة في جواب إِذَا ، وَمَا : حرف نفي « إِنْ »
زائدة « يُقَالُ » فعل مضارع مبنى للمجهول « لَهُ » جار ومجرور متعلق بقوله يُقَالُ =

ولا تدخل في نحو « جاء زيدٌ » لأنه مُعْرَبٌ ، ولا في نحو « اضرِبْ »
و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا في نحو « لا رَجُلَ » و « يا زيدُ » و « مِنْ
قَبْلُ وَمِنْ يَءَدُ » لأن بناء هن عارضٌ ، وشذ قوله :
* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ * ٥٥٨ —

== « من » اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو ضمير منفصل
في محل رفع خبر للابتداء ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء
هي هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لسكونه مبنيًا على
حركة ، وإنما جى بالهاء مع المبنى على حركة لاتباق حركة البناء - وعى الفتحة - بحالها ،
نظير الإتيان بها في قوله تعالى (سلطانيه) و « ماليه » وهذا إنما يجري على لغة من بنى
على الفتح ، فأما من لم يفتح في ياء التكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت ،
إذ لا فائدة في الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبته العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي
مروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة منسوبة لأبي الهجنجل . والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز المشطور ، وقوله :

* يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ *

اللمة : « لا أظله » أصله لا أظلل فيه - بالبناء للمجهول - غذف حرف الجر وأوصل
الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه للمادة قولهم « رمضت قدم فلان » من
باب فرح - إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلانا » إذا أحرقه بالرمضاء
أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أى أحرقته « وأضحى » أى أتعرض للشمس
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد - وتبعه الشيخ يس - هو بالبناء للمجهول
كسابقه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،
(وأنت لا تنظماً فيها ولا تضعى) .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادى به محذوف ، أى ياهولاء ،
مثلاً « رب » حرف تكثير وجر شبهة بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على =

فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » من باب « قبل وبعد » قاله
الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذکور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ،
كـ « ضرب » و « قعد » ؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً
وحالاً وشرطاً .

مسألة : قد يُنطَلَى الوصلُ حُكْمُ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير
في الشعر ؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)^(١)
(فِيهِدَأْمُ أَفْتَدِهْ قُلْ)^(٢) بإثبات هاء السكت في الدُّرَج ، ومن الثاني قوله :

آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لي » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي « أظله » أظلل : فعل مضارع مبني
للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول
ثان على التوسع ، أو هو منصوب محلا على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت .
الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة « عل » وهي كلمة مبنية
بناء عارضاً ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناء دائماً كالضائر .
وهذا الذي قاله للؤلؤف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبي علي
الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من
الواو التي هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو - بفتح العين وسكون اللام
وآخرها واو ، كما جاء في قول الأدهشي الباهلي يرثي أخاه لأمه المنتشر :

إِنِّي أَتَتَّبِعِي لِسَانًا لَا أَسْرُ بِهَا
مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » ردلامها وقلبها هاء ووقف على
هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

— ٥٥٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا * —

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبع ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقوله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَمَدٍّ مَا أُخْصَبَا
إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ اللَّتُونِ دَبَّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أَسْلَحَبَا
* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغير .

اللمعة : « جدبا » هو القحط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الحصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفق — وهو الجراد « للتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مشى مشياً فيه تؤدة وهينة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يعلأ البطاح ويعم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للحريق ، أو في محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتناب ألف الوصل فلم تكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه للعامة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول في شأن هذه المسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير في الشعر ذائع فاش .

أصله الْقَصَبَ - بضعيف الباء - فَقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشَدَّدَهَا ، على حد قولهم في الوقف « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإِطلاق ، وهو الألف ، وبقي تضعيف الباء .

هذا باب الإمالة

وهي : أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة الياء كالتفتي ، وإلا فالألف بالفتحة وحدها كِنِعْمَةٍ وَبِسَحَرٍ .
والإمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانع تُعَارِضُ تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحُولُ بينها وبين النع .
أما الأسباب ثمانية :

أحدها : كونُ الألف مبدلة من ياء معطوفة ، مثاله في الأسماء الفتي والمهدي ، ومثاله في الأفعال هَدَى واشتَرَى ، ولا يُمكن نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فتاة ونواة ؛ لأن تاء التانيث في تقدير الانفصال .

الثاني : كونُ الياء تخلفها في بعض التصاريف كالألف مَلَمَى وَأَرْطَى وَحُبْلَى وَغَزَا ؛ فهذه وشبهها تُمَالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلَمَيَّانَ ، وَأَرْطَيَّانَ ، وَحُبْلَيَّانَ ، وفي الجمع حُبْلَيَّاتٍ ، وفي البناء للمفعول : غَزَيَّ ، وعلى هذا فيشكل قولُ الناظم : إن إمالة ألف (تَلَا) في (وَانْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا) ^(١) لمناسبة إمالة ألف (جَلَاهَا) ^(٢) ، وقوله وقولُ ابنه : إن إمالة ألف (سَجَا) ^(٣) لمناسبة

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

إمالة (قَلَى) ^(١)، بل إمالتها لقولك : قَلَى ، وسُجِي .

ويستثنى من ذلك ما رُجُوهُ إلى الياء مختص بلغة شاذة ، أو بسبب ممازجة
الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَا » و « قَبَا » إلى الياء في قول
هذيل إذا أضافوها إلى ياء التكلم : عَصَى وَقَفَى ، والثاني كرجوعها إليها إذا
صَغُرَ أَفْقِيل : عَصِيَّةٌ وَقَفَى ، أو جُمِعَا على فَعُول فَعِيل : عِمِيَّ وَقَفِيَّ .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى
قولك قَلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع
و كال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومأت في لغة من قال مِتْ
بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ وَمَات في لغة الضم .

الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسأيرته ، وقد أهمله الناظم
والأكثرون .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة ككَيَّان ، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان
وجادت يدها ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .

السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِمٍ وَكَاتِبٍ .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين
أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شَيْمَلَالٍ وَسِرْدَاحٍ ،
أو بهذين وبالماء ، نحو دِرْهَمَاكَ .

الثامن : إمادة التماسك ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ،
أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرايت عادداً ، وقرأت كتاباً ،

والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين (وَالضُّحَى) ^(١) بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضُّحوة لمناسبة (سَجَا) ^(٢) و (قَلَى) ^(٣) وما بعدها .

وأما اللوانع ثمانية أيضاً ، وهى : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهى الخاء ، والذنين ، المعجمتان ، والصاد ، والضاد ، الطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرَطُ المنع بالراء أمران : كونهَا غيرَ مكسورة ، وانْقِصَالَهَا بالألف : إما قبلها نحو فِرَاش ورَاشِد ، أو بعدها ، نحو هذا حار ، ورأيت حاراً ، وبعضهم يجعل التَّوْخِرَةَ للفصولِ بحرف نحو « هذا كافر » كالمتصلة .

وَشَرَطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها ، نحو صَالِح وضَامِن وطَائِب وظَالِم وغَائِب وخَالِد وقَاسِم ، أو ينفصل بحرف نحو غَنَائِم ، إلا إن كان مكسوراً ، نحو طَلَّابٌ وغِلَّابٌ وخِيَامٌ وصِيَامٌ ؛ فإن أهل الإمالة يميلونه ، وكذلك الساكن بعد كسرة ، نحو مِصْبَاحٌ وإِضْلَاحٌ ومِطْوَاغٌ ، ومِثْلَةٌ - وهى التى لا يمشى لها ولد ^(٤) - ومن العرب من لا ينزل هذا منزلة المكسور .

وَشَرَطُ التَّوْخِرِ عنها كونه : إما متصلاً كسَاخِر ، وحَاطِب ، وحَاظِل ، ونَاقِف ، أو منفصلاً بحرف كَنَاقِق ، ونَاقِيق ، ونَاقِيق ، وبَالِغ ، أو بحرفين كَوَائِقَ ومُنَاقِيطَ ، وبعضهم يميل هذا لتراخى الاستعلاء .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

يُبْفِثُ الطَّيْرُ أَكْثَرَهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّخْرِ مِثْلَةٌ تَزُورُ

وَشَرَطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَسْكُنُهَا الْمَانِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبُهَا كَسْرَةً مُقَدَّرَةً وَلَا يَاءً مُقَدَّرَةً ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْقَدَرُ هُنَا لِكَوْنِهِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، فَمِنْ تَمَّ أَمِيلٌ نَحْوُ خَافٍ وَطَابٍ وَحَاقٍ وَزَاغٍ .

مَسْأَلَةٌ : يُؤَثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا ، وَلَا يُوَثِّرُ سَبَبُهَا إِلَّا مُتَّصِلًا ؛ خِلَافُ يَمَالٍ نَحْوِ « أَتَى قَاسِمٌ » لَوْجُودِ الْقَافِ ، وَلَا « لَزِيدٌ مَالٌ » لِانْفِصَالِ السَّبَبِ . هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِ النَّازِمِ وَابْنِهِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَثَلًا بِـ « أَتَى قَاسِمٌ » مَعَ اعْتِرَافِهَا بِأَنَّ الْيَاءَ الْقَدَرَةَ لَا يُوَثِّرُ فِيهَا الْمَانِعَ ، وَالِاسْتِعْلَاءُ فِي هَذَا النَّوْعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُوَثِّرْ ، وَالْمَثَالُ الْجَيِّدُ « كَتَابُ قَاسِمٍ » .

وَالثَّانِي : أَنَّ نَصُوصَ النُّحَوِيِّينَ مُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْحَاكِمِينَ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَسْبَابَ الإِمَالَةِ - مَا نَصَّهُ : وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْكَسْرَةُ مُتَّصِلَةً أَمْ مُنْفَصِلَةً ، نَحْوِ « لَزِيدٌ مَالٌ » إِلَّا أَنْ إِمَالَةَ الْمُتَّصِلَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ أَقْوَى . وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْاسْتِعْلَاءِ مُنْفَصِلًا عَنِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَمْنَعْ الإِمَالَةَ إِلَّا فِيهَا أَمِيلٌ لِكَسْرَةِ عَارِضَةٍ ، نَحْوِ « بِمَالٍ قَاسِمٌ » أَوْ فِيهَا أَمِيلٌ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي هِيَ صِيَائِلُ الضَّمَائِرِ ، نَحْوِ « أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قَبْلَ » انْتَهَى ، وَلَوْلَا مَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لَحُلَّتْ قَوْلُهُ فِي النَّظْمِ :

• وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ •

عَلَى هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ؛ لِإِشْعَارِ « قَدْ يَفْعُلُ » فِي عَرَفِ الْمُصَنِّفِينَ بِالتَّخْفِيلِ .

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن ينمعا ، ولهذا أميل (وَكَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) و (إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ)^(٢) مع وجود الصاد والغين ، و (إِنْ كِتَابَ الْأُبْرَارِ)^(٣) مع وجود الراء المفتوحة ، و (دَارُ الْقَرَارِ)^(٤) مع وجودهما ، وبعضهم يجعل للفصلة بحرف كالتصلة ، سمع سيديوه الإمامة في قوله :

— ٥٦٠ — * عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ *

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة اللطيفين .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدية بن خشرم العذري ، يهجو رجلا من بني نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعاعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللفظة : « منهر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل المطر ، وانهمر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : (ففتحنا أبواب السماء بماء منهر) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم ومكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بمن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « بمنهر » جار ومجرور متعلق بقوله يغنى « جون » نعت أول لمنهر ، =

فصل : ثَمَال الفتحه قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تكون في حرف ، ولا في اسم يُشَبَّه ؛ فلا ثَمَال « إَلَا » لأجل الكسرة ، ولا نحو « قَلَى » للرجوع إلى الياء في نحو « عَلَيْكَ » و « عَلَيْهِ » ولا « إَلَى » لاجتماع الأسمين فيها ، ويستثنى من ذلك « ها » و « نا » خاصة ؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا « مر بنا وبها » و « نظر إلينا وإليها » وأما إِمالتهم « أَنَّى » و « مَتَى » و « بَلَى » و « لَا » في قولهم « افْعَلْ هذا إِمَّا لَا » فَشَاذٌّ من وجهين : عدم النكس ، وانتفاء السبب .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحه في غير ياء ، وكونهما متصلتين نحو « من الكبر » أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو « من عمرو » بخلاف نحو « أعوذ بالله من الغير » ومن قبج السَّيْرِ ، ومن غَيْرِكَ « واشترط الناظم تَطَرُّفَ الراء سروداً بنص سيبويه على إِمالتهم فتحة الطاء من قولك « رَأَيْتُ حَبِطَ رِيَّاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة كَرَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ ؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : في الخروج ، والمعنى ، والزيادة ،

= وهو مضاف و « الباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً « مكوب » نعت ثانٍ لهنمر .

الشاهد فيه : استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة « قادر » في هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على مجيء خبر عسى فعلا مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه في باب أفعال المقاربة لذلك .

والتطرف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً ، نحو (كِتَابِيَّةٌ) ^(١) والصحيح المنع ، خلافاً لثعلب وابن الأنباري .

هذا باب التصريف

وهو : تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثاني كتغيير قولٍ وغزْوٍ إلى قَالَ وغَزَا ، ولهذين التغيرين أحكامٌ كالصحة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام عِلْمُ التصريف ، ولا يدخل التصريفُ في الحروف ، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوَعَّلَّةُ في البناء والأفعال الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه ، وَقَدْ وَبَلَ ، وما أشبه الحرف كناء قت ، و « نا » من « قنا » ، وأما ما وُضِعَ حَلَّى أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضُه فيدخله التصريف ، نحو يَدٍ وَدَمٍ في الأسماء ، ونحو « قِ زَيْدًا » و « قُم » و « يَسَع » في الأفعال .

فصل : ينقسم الاسم إلى مجرّدٍ من الزوائد ، وأقلّه الثلاثي كرجل ، وغايته الخماسي كسَفَرَجَل ، وما بينهما الرباعي كجَمْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاستخْرَاجٍ ، وأمثله كثيرة في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنية الثلاثي أَحَدَ عَشَرَ ، والقسمه تفتضي اثني عشر ؛ لأن الأول واجب الحركة ، والحركات ثلاثٌ ، والثاني يكون محرّكاً وساكناً ؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلَسٌ ، فَرَسٌ ، كَتِفٌ ، عَضُدٌ ، حَبْرٌ ، عَفَبٌ ، إِبِلٌ ، قُفْلٌ ، صُرْدٌ ، دُئِلٌ ، عُنُقٌ ، والمهمل منها فَعِلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسماء ذاتِ الحُبُكِ)^(١) بكسر الحاء وضم الباء ، فقليل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للثاء من ذات ، والأصلُ (حُبُك) بضمين وقيل : على التداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبُكٌ — بضمين — وَحُبُكٌ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمال فَعِلٍ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرُئِمٍ بأنهما منقولان من الفعل ، واحتج المثبتون بَوُعِلَ لفة في الوَعِل ، وإنما أهمل أو قلَّ لتعدهم تخصيصه بفعل المفعول .

والرابعيُّ المجرّدُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعَفَرٌ ، ومكسورها كزَبْرَجٌ ، ومضمومهما كدُمُلُجٌ ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كقَطَطَحَلٌ ، ومكسور الأول مفتوح الثالث كدِرْهَمٌ .

وزاد الأَخْفَشُ والسُّكُوفِيُّونَ مضمومَ الأول مفتوحَ الثالث كجَحْذَبٌ ، والختار أنه فرع من مضمومهما ، ولم يُسْمَعْ في شيء إلا وسمع فيه الغم كجَحْذَبٍ ، وَطَحْلَبٍ ، وَجَرُشَعٍ ، ولم يسمع في بُرْئَيْنِ وَبُرْجَدٍ وَعُرْفُطٍ إلا الغم .

وللخماسي المجرّد أربعة ، أمثلتها : سَقَرَجَلٌ ، جَحْمَرِشٌ ، قِرْطَعَبٌ ، قُدْعِلٌ .

فجملّة الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع فهو مُفَرَّعٌ عنها ؛ إما بزيادة كُنْطَلَقٌ وَنُحْرَنْجِيمٌ ، أو بنقص أصل

(١) من الآية ٧ من سورة الداريات . والحبك ، طرائق النجوم .

كيدرَ ودمَ ، أو ينقص حرف زائد كـ « مَلَيْطٍ » أصله عَلَاطٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثة في نحو جُنْدَب ، وبكسر أوله في نحو خَرْفَع ، كتغيير مكسورها بضم ثالثة في زُئْبَر ، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْسُ فأعجميان .

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأقله ثلاثة كضربَ ، وأكثره أربعة كدخَرَج . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاستخرجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزانُ الثلاثي ثلاثة : كضربَ وَعَلِمَ وَطَارُفَ ، وأما نحو ضَرِبَ - بضم أوله وكسر ثانيه - فن قال : « إنه وزن أصلي » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وَبُهَّتَ وَطُلَّ دَمُهُ ، وَأَهْدَرَ ، وَأَوَّلَعَ بكذا ، وَعُنِيَ بِحَاجَتِي ، بمعنى اعتنى^(١) بها ، وَزُهِيَ علينا ، بمعنى تكبرَ لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُوِيرَ ، لم يعدّه .

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدخَرَجَ ، ويأتي في دُخْرِجَ - بالضم - انخلافٌ في فعل المفعول .

(١) أما « عني فلان كذا » بمعنى تصده ، فإنه مبنى للفاعل .

فصل

في كيفية الوزن ، ويُسمى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعْطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون فيقال في فُلَس : فَعَلَ ، وفي صَرَبَ : فَعَلَ ، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما قَوْمَ وَشَدَدَ ، وفي عِلِمَ : فَعَلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَنَ ، وفي ظَرُفَ : فَعَلَ ، وكذلك في طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لاماً ثانية في الرابعي ، فقلت في جعفر فَعَلَّلَ ، وثانية وثالثة في الخامسي فقلت في جَحْمَرٍ ش : فَعَلَّلَ .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أَكْرَمَ ، وَبَيَّطَرَ ، وَجَهَّزَ : أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَعُولَ ، وفي اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَأَدَّكَرَ ، لأن الأصل : اصْتَبَرَ وَأَذْتَكَّرَ ، وفي اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قبل به ذلك الأصل ، كقوالك في حِلْيَتَيْ ، وَسُخُنُونِ ، وَاغْدَوْدَنَ : فِعْلِيلَ ، وَفُعُولَ ، وَافْعُولَ .

وإذا كان في الموزون تحويل أو حذف أتيت بتمثله في الميزان ، فتقول في ناء : قَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفي الحادى : عَالَفَ ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول في يَهَبُ يَمَلُّ ، وفي يَبْعُ : فِلَ ، وفي قَاضٍ : فَاعَ .

فصل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

لِحَرْفٍ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتِمْذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الولو من « كَوَّ كَبِ » ، والنون من
« قَرَنْفَل » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان .

وأما الثاني فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قَالَ » واللام من « غَزَا »
أصول مع سقوطهن في « يَمِدُّ » و « قُلْ » و « لَمْ يَغْزُرْ » .

وتحرر القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف
بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرر
لأصل ، وغيره .

فالأول لا يختص بأحرف بعينها ، وشرطه أن يماثل اللام كجَلَبَابٍ وَجَلَبَابٍ
أو العين : إما مع الاتصال كقَتَلْ ، أو مع الانفصال بزائد كَمَقَنْقَلْ ، أو تماثل
الفاء والعين كمرمرِيس ، أو العين واللام كصمصمَح ، وأما الذي يماثل الفاء
وحدها كقرقف وسندُس ، أو العين المفصولة بأصل كخدرِد - فأصلي .

وإذا بُنِيَ الرابع من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل
كسَمِيس ، وإن صح كَلَمَلَمَهُ وَكَلَهُ ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد
مُبدَل من حرف مماثل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال
بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني يختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أربع
مرات^(١) قال :

(١) وجمعها أبو الغلاء المعري في قوله « التناهي ممو » وقوله « تهاوني أسلم »
وقد جمعها بعض النحاة في قوله « اليوم تنساء » وقيل : إن هذا طيرة للتعلمين .

هَمَلًا وَتَسْلِيمًا ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ نِهَآيَةَ مَسْئُولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْمِيلٌ
فَزَادَ الْأَلْفَ بِشَرْطِ أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَابٍ ، كَضَارِبٍ ، وَعِمَادٍ ،
وَعَضْبِيٍّ وَسُلَاحِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ : قَالَ وَغَزَا .

وَتَزَادُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا : مَا ذَكَرَ فِي الْأَلْفِ . وَالثَّانِي :
أَنْ لَا تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنْ بَابِ سَمَسٍ ، وَالثَّالِثُ : أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ الْوَاوُ مَطْلَقًا
وَلَا الْيَاءُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَصُولٍ فِي غَيْرِ مُضَارِعٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ صَيَّرَ ، وَجَوَّهَرَ ،
وَقَضَيْبَ ، وَجَوَّزَ ، وَحَذَرِيَّةَ ، وَعَرَقُوهُ ، بِخِلَافِ نَحْوِ بَيَّتَ ، وَسَوَّطَ ، وَيُؤَيُّوْهُ ،
وَوَعُوَّةَ ، وَوَرَنْتَلْ ، وَيَسْتَقْمُرُ .

وَتَزَادُ اللَّيْمُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَيْضًا ، وَهِيَ : أَنْ تَتَصَدَّرَ ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ
أَصُولٍ فَقَطْ ، وَأَنْ لَا تَلْزِمَ فِي الْاِشْتِقَاقِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَسْجِدٍ وَمَنْسَجٍ ، بِخِلَافِ
نَحْوِ ضِرْغَامٍ ، وَمَمْدٍ ، وَمَرْزَجُوشٍ ، وَمِرْعَزٍ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : « ثَوْبٌ مُمْرَعَزٌ »
فَأَثْبَتُوهَا فِي الْاِشْتِقَاقِ .

وَتَزَادُ الْهَمْزَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَفْضَلٍ ، بِخِلَافِ
نَحْوِ كُنَائِلٍ وَأَكْلٍ وَإِسْطَلَبٍ .

وَتَزَادُ الْمُتَطَرِّفَةُ بِشَرْطَيْنِ ، وَهِيَ : أَنْ تَسْبِقَهَا أَلْفٌ ، وَأَنْ تُسَبِّقَ تِلْكَ الْأَلْفُ
بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَابٍ ، نَحْوُ خَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقَرْفُصَاءَ بِخِلَافِ نَحْوِ مَاءٍ وَشَاءَ
وَبَقَاءَ وَأَبْنَاءَ .

وَتَزَادُ النُّونُ مُتَأَخِّرَةً بِالشَّرْطَيْنِ ، نَحْوُ عُثْمَانَ وَعَضْبَانَ ، بِخِلَافِ نَحْوِ
أَمَانَ وَسِفَانَ .

وَتَزَادُ مُتَوَسِّطَةٌ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ تَوْسِطًا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ بِالسُّوْبَةِ ، وَأَنْ
تَكُونَ سَاكِنَةً ، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْغَمَةٍ ، وَذَلِكَ كَمَضْمَنَفَرٍ وَعَقَنْقَلٍ وَقَرَنْقَلٍ
وَحَبَنْطَى وَوَرَنْتَلْ ، بِخِلَافِ عَذْبَرٍ وَغُرَنْبَقٍ وَبَحْلَسٍ .

وتزاد مُصَدَّرَةٌ في المضارع .

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة ، والمضارع كتقوم ، والمطاوع كتعلم وتخرج والاستفعال والتفعل والافتعال وفروعهم .

وتزاد السين في الاستفعال ، وأهمها الفاظم وابنه .

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمهات وأهراق ، وطَيْسَل للكثير ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطَّيْس^(١) .

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو « لَهْ » و « لم تَرَهْ » ولللام بـ « بذلك » و « تلك » فردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيودُ حكم بأصالته ، إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة ، فلذلك حكم بزيادة همزتي شَمَالٍ واحْتِنَاطٍ ، ومبى دُلَامِصٍ وابْنَمٍ ، ونوني حَنْظَلٍ وَسُنْبُلٍ ، وتاءى مَلَكُوتٍ وَعَفْرِيتٍ ، وسببى قُدُمُوسٍ وَأَسْطَاطٍ ، لسقوطها في الشمول والحبط والدلاصة والبنوة والملك والمعر - بفتح أوله وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظَلَّتِ الْإِبِلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أَسْبَلَ الزَّرْعُ » . وبزيادة نوني نَرَجِيسٍ وَهَنْدَلِيعٍ ، وتاءى تَنْضُبٌ وَنُحْيَبٌ لانتفاء فَعْمِلٍ وَفَعْلَلٍ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ .

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوِيَّ كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ تَيْسِي

فصل

في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرج .
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرفٍ غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَرَ
وأخذ ، ولا رباعي كأكرم وأعطى ، بل في الخماسي كانطلق ، والسداسي كاستخرج ،
وفي أمرها ، وأمر الثلاثي كاضرب ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي
كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : اسمٌ ، وأست ، وأبئتم ، وأبنة ،
وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، وإيمن المخصوص بالقسم ؛ وينبغي أن
يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وإيتم لغة في ايمن ، فإن قالوا : هي إيمن لحذفت اللام
قلنا : وابنهم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها سبع حالات ، وجوب الفتح في
المبدوء بها أل ، ووجوب الضم في نحو أنطلق وأستخرج مبنيين للفعول ،
وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أقتل ، أكتب ، بخلاف أمشوا
أفضوا ، ورجحان الضم على الكسر فيما عرّض جعل ضمّة عينه كسرة من
نحو أغزى ، قاله ابن الفناظم ، وفي تكملة أبي على أنه يجب إشتام ما قبل ياء
المخاطبة وإخلاص ضم الهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة
المشمة ، ورجحان الفتح على الكسر في ايمن وأبئتم ، ورجحان الكسر على الضم
في كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشتام في نحو اختار وانقاد مبنيين
للفعول ، ووجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت الهمزة المكسورة نحو (اتَّخَذَتْهُمْ سُخْرِيًّا) ^(١) (استَغْفَرْتُ لَهُمْ) ^(٢) وهو الأصل ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدّرج إلا ضرورة كقوله :

— ٥٦١ — * أَلَا لَا أَرَى إِنْثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً *

بل الوجه أن تُبدَل ألفاً ، وقد نُسهِّلُ مع القصر ، تقول « آحْسَنُ عِنْدَكَ » و« آيْنُ اللَّهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجعاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .
— ٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَنَى وَمِنْ جُلٍ *

الآفة : « شيمة » بكسر الشين — هي الحلبة والسجبة والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم — بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات — أى صروف الدهر وأحداثه « جل » يضم الجيم وسكون الليم — اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفي « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « اثنين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « جل » مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق . الشاهد فيه : قوله « إثنين » فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام ، وقد أثبتتها الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ يَنْثُ وَتَسْكُنُ الْوُشَاةَ قَمِينُ

٥٦٢ — * أَلْحَقْ إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ *

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبته هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار العلبي ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ *

اللفظة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب - أصله السحاب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتذر عليكما الاجتماع والتلاق « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كنى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى بِلَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
فَطَاءٌ عَزَّهَا شَرَكٌ ، فَأُضْحَتِ مُجَادِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

الإعراب : « أَلْحَقْ » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والعبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماضٍ معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفى الحق طيران قلبك . = (٢٤ — أوضح المسالك)

وقد قرئ بها في نحو (الذَّكْرَيْنِ) ^(١) (الآن) ^(٢) .

هذا باب الإبدال

الأحرفُ التي تُبدَل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام تسمه ، يجمعها « هَدَاتُ مُوطِيَا » وخرج بقولنا « شَائِعًا » نحو قولهم في « أَصِيلَان » تصغير أصيل على غير قياس ، وفي « اضْطَجَعَ » ، وفي نحو « عَلِي » في الوقف : أَصِيلَالٍ وَالْعَلَجَج ، وَعَلَجَج ، قال :

• وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالًا أَسْأَلُهُمْ • — ٥٦٣

= الشاهد فيه : قوله « أَلْحَقِي » حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١

صفحة ٣٦٤) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ •

اللغة : « أصيلا » الأصيل - بفتح الهمزة ، بزنة الأمير - وقت العشي ، وقد

جمعه الشاعر أولا على أصيلان ، مثل رغيف ورغدان ، ثم صغره على أصيلان - بضم

الهمزة وفتح الصاد - ثم قلب النون في آخره لاما « عيت » عجزت وضعفت ، ويروى

في مكانه « أعيت » والعنى واحد « الربع » للنزل ، والدار .

الإعراب : « وقفت » وقف : فعل ماض ، وتاء التكميل فاعله « فيها » جان

وجرور متعلق بوقف « أصيلا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أسألها »

أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد

وقال :

— ٥٦٤ — * مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعُ *

== إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار « جواباً » جعله التبريزي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن نجيب جواباً « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .
الشاهد فيه : قوله « أصيلاً » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلاً ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصل ، كما يبينه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :
* وقتت فيها أصيلاً كي أسائلها * ومنها أنه روى * وقتت فيها طويلاً كي أسائلها *
وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .
٥٦٤ -- هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدي ، يصف ذباً ، والذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقوله :

يَا رَبِّ أَبَايَ مِنَ الْمُعْرِ صَدَعُ تَقْبُضَ الذُّبِّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعُ
* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ *

اللفظة : « أباز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذي يكثر القفز ، وأراد به ظيباً « المعر » بضم العين للهملة وسكون الغاء - جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذي لونه لون التراب « تقبض الذب » جمع نفسه وتهاياً للثوب عليه « مال » انحاز وركن « أרטاة » واحدة الأرطى ، وهو شجر ذو ثمر كالغلب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف - وهو ما اعرج وانحنى من الرمل « الطمع » اتكأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حرف جر « أרטاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله ==

وقال :

* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَدِيحٍ *

— ٥٦٥ —

= مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطجع»
التاء حرف عطف ، الطجع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الأباذ .

الشاهد فيه : قوله « فالطجع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء
لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو
إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة « اضتجع » فقلبت التاء طاء فصارت
« اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت « فالطجع » ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال
شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ - نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يبين
اسمه ، وهو من شواهد سيويه (٢٨٨/٢) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف
(ق٤ ص٤) والذي أنشده للمؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

لَطْعِمَانِ اللَّحْمِ بِالْمَشِجِّ وَالْفَدَاةِ كَتَلِ الْبَرْنِجِ
* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِ *

اللغة : « خالي » روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة « عمي » « عوف »
مصغراً - اسم رجل ، ويرى في مكانه « لقيط » « العشج » هو العشى ، وهو آخر
النهار « كتل البرنج » السكتل - بضم ففتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهي اسم
يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرني ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ
الجودة ، ويروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال - الوند
« الصييح » أراد به الصيعي ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى
علاج لقلعه .

الإعراب : « خالي » خال: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وخال
مضاف وباء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عوف » خبر للمبتدأ
« وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عوف ، وأبو مضاف و« علاج »
= مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وتسمى هذه اللفظة عَجَمَجَةً قُضَاعَةً .

ومعنى « هَدَأْتُ » سكبت ، و « مُوْطِئًا » من أوطأته جعلته وطيئًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الماء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طويت دائمًا » ثم لأنه لم يتكلم هنا عليها مع مدَّة إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرء في الوقف على نحو رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ ، وذلك مذكور في باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم : هَيَّاكَ ، وَلَيْسَ بِكَ قَائِمٌ ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ .

فصل

في إبدال الهمزة

تُبدَلُ من الواو والياء في أربع مسائل :

== الشاهد فيه : قوله « أبو عالج » فإن أصله « أبو على » ياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء للشدة جيمًا ، وكذلك في تمة أبيات الشاهد في قوله « بالعشج » وأصله « بالعشى » وفي قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفي قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفي كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء للشدة جيمًا ، وهو إبدال شاذ ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أيبن الحروف ، وذلك قولهم : هذا تيمج ، يريدون هذا تيمى ، وقولهم : هذا عالج ، يريدون هذا على ، وصحت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثني من سمعهم يقولون ، ثم أنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى ، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اه كلامه (وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف) .

إحداها : أن تنطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِسَاءَ وسمَاءَ ودُعَاءَ ،
ونحو بناءَ وَطْبَاءَ وَفَنَاءَ ، بخلاف نحو قَاوِلَ وَبَايَعَ وَإِذَاوَةَ وَهِدَايَةَ ، ونحو غَزَوُ
وَوَطَّئِي ، ونحو واو وآي .

وتشاركما في ذلك الألف في نحو حراء ، فإن أصلها حَرًا كَسَكْرَى ،
فزيدت ألف قبل الآخر للد كَألف كتاب و غلام ، فأبدت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداها عينا لاسم فاعِلٍ فعَلِ أَعْلَتُ فيه ، نحو قَاتِلَ وَبَاعَ ،
بخلاف نحو عَيْنَ فهو عَيْنَ ، وَعَوَرَ فهو عَاوَرَ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مَفَاعِلَ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد
نحو عجائز وصحائف ، بخلاف قَسُورَةَ وَقَسَّاورَ ، وَمَعِيشَةَ وَمَعَايشَ ، وشذ مُصِيبَةَ
وَمَصَّابَ ، وَمَنَارَةَ وَمَنَائرَ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادَةَ وَقِلَائِدَ ،
ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداها ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان
اللينان ياءين كَنِيَّائِفَ جمع نَيِّفَ ، أو واوين كأَوَائِلَ جمع أَوَّلَ ، أو مختلفين
كسَيَّائِدَ جمع سَيِّدَ إِذْ أَصْلُهُ سَيُّودَ ، وأما قوله :

— ٥٦٦ — * وَكَحَلَّ الْمَيِّنِينَ بِالْمَوَاوِرِ *

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن اللثمي الطهموي ، والذي أنشده المؤلف
بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّغَرَ ذَا الدَّوَائِرِ
* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَامُ ثَاغِرِي *

اللغة : « كل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ،
فإنه يقال « كل عينه » من باب قتل - وكلها - بالتضعيف - إِذَا وَضَعَ فِيهَا السَّكَلَ ، =

==والكحل- بوزن القفل- غبرة حجير الإمد ، أو غبرة حريق الشم ، وإنما يوضع في العين ترينائها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَدَى بِمَيْنِكَ ، أُمُّ بِالْمَيْنِ عَوَّارُ

أُمُّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ
وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواور » فيقلب ألف المفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

المعنى : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحمت عظامه وفرغ منه من أسنانه ، وأصاب عينه الأقداء .

الإعراب : « وكل » الواو حرف عطف ، كحل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « المينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كحل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ يقال « عواور » كما قالوا : قرطاس وقرانيس وقناطير ، إلا أن الراجح لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالوجود ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أو أول ، وهذا حكم كل حرفي لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأينا أن يقلب ثاني الواوين همزة علنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ ، فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعل لأعلى زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عوار وهو الرمد ، فهو مغايل كطواويس ،
لا مغايل ؛ فلذلك صحح ، وعكسه قول الآخر :

* فِيهَا عَيَائِيْلُ أَسْوَدٍ وَنَمْرُ * ^(١) [٥٤٨]

فأبدل الممزة من ياء مغايل ؛ لأن أصله مفايل ، لأن عيائيل جمع عيّل
— بكسر الياء — واحد العيّل ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

٥٦٧ — * تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ *

فلذلك أُعِلَّ .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربي ، وقد تقدم ذكره ، وهو
الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذي أنشده المؤلف بيت
من الرجز للشطور ، وقوله قوله :

أَتَحِي قَنَاقَةَ صُلْبَةٍ لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَابٍ مُشْمَخَرِ
حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمُرْ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَمَّ الْخَطَرِ

٥٦٧ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقه ، وقد ذكرناه في أثناء
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال الصدر ، والذي أنشده المؤلف هنا قطعة
من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَنْعِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ
وارجع إلى الموضع الذي أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدي الناقة التي يصفها « هاجرة »
الهجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاها ينفيها ،
بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفها « تنقاد » مصدر نقد الدراهم
ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديتها من جيدها « الصياريف » جمع صبرف
بوزن جعفر ، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة تاء في آخره =

= لدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« الهالبة » و« الأزارقة » (انظر شرح
الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا
الإشباع في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوِّهِ عَلَى سَجَلٍ مِّنِّي أُطْلُطِيهِ شِبَالِي
فإنه أراد « شمالي » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد في قول
الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلًّا أَخْيَبِيَّةَ وَفَارَ لِقَوْمِ بِالْحُجْمِ الْمَرَّاجِلُ
أراد « المراحل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعمى : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها
لشدة وقصهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا
اتقدها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها ، وخص المهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ،
أى فإذا كانت قوية السير شديده في هذا الوقت فهي في غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا :
فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى الناقة التي يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى » حرف جر
« كل » مجرور بنفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و« هاجرة »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب
بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« الدراهم » مضاف إليه
من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و« الصياريف »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع
صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت
عنها ياء .

ومن الناس من يروى في هذا البيت « نفى الدراهم » وهو جمع درهم ، وكان من =

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع واوانٍ وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية إما متحركة ، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاصِلَةٍ وَوَاقِيَةٍ ، تقول : أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ ، وأصلهما وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ^(١) ، والثانية نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُؤَلَى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُؤَفَى وَوُؤِرَى فَإِنَّ الثَّانِيَةَ سَاكِنَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفٍ فَاعَلٌ ، وبخلاف نحو الوُؤَلَى بواوين مُخَفَّفًا مِنَ الْوُؤَلَى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوَّالِ ، أَفْعَلٌ مِنْ أَلٍ إِذَا جَاءَ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ ، للنسوب إلى هَوَى وَنَوَى .

فصل

في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من همزة ، ويقع ذلك في بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على مَفَاعِلَ ، وذلك إذا وقعت همزة بعد ألفه ، وكانت تلك همزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا .

== حقه أن يقال فيه « الدرام » كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنه أشيع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك في إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه في لغة البيت من قول امرئ القيس وقول عبدة بن الطبيب ، ومثلها قول عنزة بن شداد العبسى :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْقَيْنِقِ الْمُسَكَّمِ

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ بِأَعْدِيًّا أَقْدَ وَقَتِكَ الْأَوَاتِ

وخرج باشتراط العروض نحو المراءَ والمَرَّاءِ ؛ فإن الهمزة موجودة في المرد لأن المراءَ مفعلة من الرؤية ، فلا تغيير في الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل ؛ فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضاً .
وأما ما حصل فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلب كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهى : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو^(١) وواواً في مسألة واحدة ، وهى : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامة همزة خطأباً ، أصلها خطائب - بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطائب - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لماسيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامة صحيحة ، نحو مدآرى وعدآرى في المدآرى والعذآرى ، قال :

— ٥٦٨ — * وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِمَعْدَارِي مَطِيقِي *

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »
٥٦٨ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَيَا هَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ *

اللمة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل العقر أن يعمد أحدهم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة الداج لها « للمدآرى » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيق » اللطية : كل ما يرتحل به المسافر ، فعيلة من اللطو وهو السير أو من اللطا وهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

* تَهْلُ الْمَدَارَى فِي مُشْنَى وَمُرْسَلٍ * ٥٦٩ -

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للمدارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطيق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيا عجبا » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « المتحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للمدارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » في جمع خطيئة : فإن أصله « خطايى » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطايى » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطايى » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في العذارى والمدارى والصغارى ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « العذارى » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرئ القيس * تهل المدارى . . . * وهو الشاهد الآتى رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفردا معتلا يكون سائقا من باب الأولى والأحق لنقل الكسرة على حروف الملة ، ففهم ذلك .

٥٦٩ - وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* غَدَايَرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَى *

= وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :

* تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ *

اللمعة : « غدائره » الغدائر : جمع غديرة ، وهي الحصلة من الشعر « مستشزرات » يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتسكون الراء مكسورة على الأول ومفتوحة على الثاني ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثاني مرفوعات ، وتقول « استشزر الشيء » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشيء » تريد أنك رفعت ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تناثر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى ما فوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر في مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ الْمِدْرَاةُ فِي أَكْنَافِهِ وَإِذَا مَا أُرْسَلَتْهُ يَفْتَفِرُ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقصة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الدواب ، ويروى « يضل العقاص » بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب « مثنى » هو الشعر الذى قتل بعضه على بعض « ومرسل » أى مسرح غير مقتول ولا معقوض .

اللعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجعل بعضه معقوصاً أى مضافاً أى ملوياً وبعضه مفتولاً وبعضه مرسل ، وإن المدارى تغيب فيما ثنى منه أو قتل ، أو إن الجزء للمفتول منه ليغيب ولا يظهر فى الثنى منه أو للمفتول ، وهذه أمانة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غدائره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .
الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها =

ففعلُ ذلك هنا أولى ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطأ ١ - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبهة ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطأيا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا ، أصلها قضاياي - بياءين الأولى ياء فَمِيه ، والثانية لام قَضِيَّة - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال .

ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مَطَيَّة ؛ فإن أصلها مَطِيوَة فَمِيَّة من المَطَا ، وهو الظَّهر ، ثم أبدلت الواو ياءً ، ثم أدغمت الياء فيها ، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيُود ومَيُوت ؛ إذ قيل فيه : سَيِّد ومَيِّت ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها مَطَايُوءٌ ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، كما في الغَازِي والدَّاعِي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الممزى ياء ؛ فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه واو سلمت في الواحد هِرَاوَة وهِرَاوِي ، وذلك أنا قلبنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رِسَالَة ورِسَائِل ، ثم أبدلنا الواو ياء

== فانقلب ألفا ، والاسم الذي فعل الشاعر هذا في جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا في جمع خطيئة خطأيا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التي بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ، وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما المعنا إليه في شرح الشاهد السابق .

لتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فاقبلت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة واواً ، فصار هـ راوى بعد خمسة أعمال أيضاً .

الباب الثاني

باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذى يُبدَلُ منهما أبدأ هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إغراط الثقل بالثانية حصل ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعد الفتح ، نحو آمنتُ ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها : « وكان يأمرني أن آنزِرَ » وهو بهمزة فالف ، وعوامُ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجْهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار ففأوه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وشذت قراءة بعضهم (إنلأفهم)^(١) بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أوتين ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أوتين » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ورَّده .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سأل ولأل ورأس . وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول في مثال قِمَطَر من قرأ : قرأى ، وفي مثال سَقَرَجَل منه : قرأ ياً - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة قريش (الإيلاف) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المتطرفة أن تبنى من قرأ مثل جَمْفَرٍ أو زَبْرَجٍ أو بُرْثَنٍ ، وأمثلة المكسورة أن تبنى من أمّ مثل إَصْبَحَ — بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة — فتقول في الأول : أُمِّمٌ — بهزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عاصر والكوفيين (أُمِّمَةٌ)^(١) بالتحقيق ، فما بُوقِفَ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أُوبٌ ، جمع أبٍ وهو المرعى ، وأن يبنى من أمّ مثل إَصْبَحَ — بكسر الهمزة وضم الباء — أو مثل أَبْلُمُ ؛ فتقول : أَوُمٌ — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أأَبُّ على وزن أفلسٍ ، وأصل الثانى والثالث إَأُمُّمٌ وإَأُمُّمٌ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغموا أحد المثلين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أو أدغم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أو أدغم تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبنى من أمّ على وزن إَصْبَحَ — بكسر الهمزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة نحو أوُمٌ وإِئِنٌ مضارعى

(١) من عدة آيات منها الآية • من سورة القصص .

أَسْمَتْ وَأَنْتُ جاز في الثانية التحقُّقُ تشبيهاً لهزمة التكلم لدلالاتها على مَعْنَى بهزمة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ^(١).

فصل

في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداها : أن ينعكس ما قبلها كقولك في مَضْبَاح : مَضَابِيح ، وفي مِفْتَاح : مَفَاتِيح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك في غُلَامٍ : غُلَيْمٌ .

وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرٍ مَسَائِلَ :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ؟ وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٌّ وَقَوِيٌّ وَعُفَى وَالغَارِيٌّ وَالْدَّاعِي ، أو قبل تاء التانيث كَشَجِيحَةٍ ، وَأَكْسِيَّةٍ ، وَغَارِيَّةٍ ، وَعُرْبِيَّةٍ في تصغير عَرَفُوتَةٍ ، وَشَذَّ سَوَاسِيوتَةٍ في جمع سواء ، وَمَقَاتِيوتَةٍ بمعنى خُدَّام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطْرَانٍ من الغزو : غَزِيَانٌ .

الثانية : أن تقع عينا لمصدر فعلٍ أَعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها أَلَفٌ ، كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ وَانْقِيَادٍ وَاعْتِيَادٍ ، بخلاف نحو سِوَارٍ وَسِوَاكٍ ؛ لانقفاء المصدرية ، ونحو لَأَوَدَ لَوَادًا وَجَاوَرَ جِوَارًا ، لصحة عين الفعل ، وحال جِوَلًا وَعَادَ المريض عِوَادًا ، لعدم الألف ، وَرَاحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى : (جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَأَرْزُقُوهُمْ)^(١)
 وقوله تعالى : (جَمَلَ اللَّهُ السَّكْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ)^(٢) في قراءة
 نافع وابن عامر في النساء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وشذّ النصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : نارت الظبية نَوَارًا ، بمعنى
 نفّرت ، ولم يُسمع له نظير .

الثالثة : أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما
 مُعَلَّةٌ نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحِيَلٍ ، وَدِيمَةٍ وَدِيمٍ ، وَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ ، وَقَامَةٍ
 وَقِيَمٍ ؛ وشذّ حاجة وَحَوَجٍ ، وإما شبيهة بالمُعَلَّة ، وهي الساكنة . وشرط القلب
 في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كسَوَاطِرٍ وَسِاطِرٍ ، وَحَوَاضٍ وَحِاضٍ ،
 وَرَوَاضٍ وَرِيَاضٍ ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كَوَوزٍ وَكِوَزَةٍ وَعَوَدٍ —
 بفتح أوله ؛ للسنن من الإبل — وَعَوْدَةٍ ؛ وشذّ قولهم نُزِيرَةٌ وَتَصَحَّحَ الواو إن
 تحركت في الواحد نحو طَوِيلٍ وَطَوَالٍ ، وشذّ قوله :

— ٥٧٠ — * وَأَنْ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا *

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زيان النبهاني الطائي أحد شعراء الحماسة ،

والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ *

اللغة : « القماء » بفتح القاف ، وبوزن السحابة ، قصر القامة « ذلة » بكسر الدال
 المعجمة وتشديد اللام ، الضعة والهوان « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من
 العزة ، وهي القوة والمنعة ، وهي ضد الدلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ،
 بالواو ، فقلب الواو ياء لما سذكروه في بيان الاستشهاد بالبيت .

قيل : ومنه (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ)^(١) وقيل : جمع جَيِّد لا جَوَاد . أو أعلت لأمه كجمع رِيَّان وجَوَّ - بنشديد الواو - فيقال : رِيَّاء وَجَوَّاء ، بتصحیح العين ، لثلاثا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبههم ما ، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب النازم ، فتأمل .

الرابعة - أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَّكَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أُعْطَيْتُ وَزَّكَيْتُ . وتقول في اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمانة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهائته ، وأن الرجل العزيز القوى المنيع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقضاء » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طيها » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طيها » فإن أصله طواها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إمامعة في المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما في قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإما ساكنة في المفرد كما في حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالمعل ، لكن الواو في « طويل » متحركة فهي قوية بالحركة ، فكان القياس ألا يقلبها في الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تشبه النقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً .

المفعول : مُمَعْلَيَانِ وَمَزَكَّيَانِ ، حملوا الماضي على المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه الإعلال نحو تَغَارَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَارَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملا على تَغَارِي وَتَدَاعِي ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرة ، وهي ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، مضاف نحو حِوَارٍ وَسِوَارٍ وَاجِلَوَادٍ وَاعِلَوَاطٍ .

السادسة : أن تكون لاماً لفُعْلَى - بالضم - صفة نحو (إِنَّمَا زَيْنَابُ السَّمَاءِ الدُّنْيَا)^(١) ، وقولك : لِلْعَتَمِينَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا ، وأما قول الحجازيين « الْقُصُوءِ » فشاذا قياساً فصيح استعمالاً ، فُتِبَ به على الأصل ، كما في اسْتَحْوَذَ وَالْقَوْدُ . فإن كانت فُعْلَى اسماً لم تغير ، كقوله :

— ٥٧١ — * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتٍ لِلْعَيْنِ غَبْرَةً *

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ — هذا الشاهد من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* فَكَلَامُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّقُ *

اللغة : « جزوى » بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره « هجت » أثرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمعة « يرفض » يقول : « ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش . والمراد أنه يسيل متفرقا متناثرا « يترقق » أى يجرى جرياسهلا .

الإعراب : « أدارا » الممزة للنداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق

السابعة : أن تلتقي هي والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سِيدَ وَمَيَّتَ ، أصلهما سَيُودَ وَمَيُوتَ ، ومثاله فيما تقدمت الواو طَى وَلَى مصدرًا طَوَيْتُ وَلَوَيْتَ ، وأصلهما طَوَيْتُ وَلَوَيْتَ .

ويجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين ، نحو « يَدْعُو بِأَسِرٍ » و « بِرَبِّي واعد » أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو رُوبَة مخفف رُوبَة ، أو عارض السكون نحو قَوَى فَإِنْ أصله الكسر ، ثم إنه سُكِّنَ للتخفيف ، كما يقال في عِلِم : عَلم .

وإذا ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أَعْلَ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّبِّ تَمَبُّوْنَ)^(١) بالإبدال والإدغام ، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضَيُّونَ وَأَبُومَ ، وعَوَى السكاب عَوِيَّةَ ، وَرَجَاءَ بْنَ حَيَّوَةَ ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّةَ وَهَوَّ عَنْ الْمُسْكِرِ . واطَّردَ في تصغير ما يكسّرُ على مَقَاعِلَ - نحو جَدَّوْلَ وَأَشُوْدَ للحية - الإلعال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لَامَ مفعولٍ الذي ماضيه على فَعَلَ - بكسر العين - نحو

== بمحذوف نمت لقوله داراً « هبَّت » فعل وفاعل « للعَيْن » جار ومجرور متعلق بقوله هبَّت « عبرة » مفعول به لمحبَّت « فناء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى ، والجملة في محل رفع خبر البتداء « أو » حرف عطف « يترقب » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حزوى » حيث صحت الواو فيه ، لكونه اسماً لا وصفاً (١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فهو مَرْضَىٌ وَقَوِيٌّ عَلَى زَيْدٍ فهو مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ ، وشذ قراءة بعضهم :
(مَرْضُوءَةٌ) ^(١) فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةً وَجِبَ التَّصْحِيحُ ، نحو مَفْرُوءٌ ،
وَمَذْعُوءٌ ، وَالْإِعْلَالُ شَاذٌ كَقَوْلِهِ :

— ٥٧٢ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيًّا *

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ .

٥٧٢ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ يَفْعُوثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ
لِلْوَلَفِ عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدَرَهُ قَوْلُهُ :

* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرْسِي مَلِيكَةً أَنِّي *

اللفظة : « عرسى » عرس الرجل ، يَكْسِرُ الْعَيْنَ وَسَكُونُ الرَّاءِ ، زَوْجُهُ « مَلِيكَةٌ »
اسم امرأة « اللَّيْثُ » الْأَسَدُ ، وَقَدْ أَطْلَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ « مَعْدِيًّا عَلَيْهِ »
يُرِيدُ مَعْدِيٍّ عَلَيْهِ أَحْيَانًا « وَعَادِيًّا » أَيْ مَعْتَدِيًّا عَلَى غَيْرِهِ أَحْيَانًا أُخْرَى .

الإعراب : « وَقَدْ » الْوَائِ حَرْفُ عَطْفٍ ، قَدْ : حَرْفُ تَحْقِيقٍ « عَلِمْتُ » عِلْمٌ :
فعل ماضٍ ، وَالتَّاءُ التَّائِيثُ « عَرْسِي » عَرَسَ : فاعل عَلِمْتُ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَبَاءُ لِلتَّكْمِلِ
مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَلِيكَةً » بدل من عَرْسِي أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ « أَنِّي » أَنْ : حَرْفُ
توكيد ونسب ، وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ ، وَبَاءُ لِلتَّكْمِلِ اسم أن « أَنَا » ضمير فصل لا عمل له
« اللَّيْثُ » خَبْرُ أَنْ « مَعْدِيًّا » حال من اللَّيْثِ « عَلَيْهِ » جارٌ ومجرور متعلق بمَعْدِيٍّ عَلَى
أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلُهُ لِأَنَّهُ اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل اللَّيْثُ لِلْمَجْهُولِ « وَعَادِيًّا »
مَعطوفٌ عَلَى مَعْدِيًّا .

الشاهد فيه : قَوْلُهُ « مَعْدِيًّا » حَيْثُ أَعْلَهُ بِقَلْبِ وَائِهِ يَاءٌ ، وَأَصْلُهُ مَعْدُوُوا ، بِوَائَيْنِ
أَوَّلَاهُمَا وَائٍ مَفْعُولٌ وَالتَّائِيَةُ لَامُ الْمَكْتُمَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ عَدَا يَدُو عَدُوًا ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَطْلُ
قَلْبَ الْوَائِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ يَاءٌ لِأَنَّهَا مَتَطَرَفَةٌ ، فَضَارَ « مَعْدُوِيَّا » فَاجْتَمَعَتِ الْوَائِ
وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ وَالسَّابِقَةُ مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ فَقَلْبَتِ الْوَائِ يَاءً ، ثُمَّ أَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، ثُمَّ
قَلْبَتِ ضَمَّةُ الْهَادِلِ كَسْرَةً لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِ هَذَا الْفِعْلِ أَنْ تَصَحَّ لَامُ اسْمٍ
لِلْفِعْلِ مِنْهُ أَيْ لَا تَقْلِبُ يَاءً وَتَدْغَمُ فِي وَائٍ مَفْعُولٍ فَيَقَالُ « مَعْدُو » عَلَى تَحْوِمَا يُقَالُ فِي
اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ غَزَا وَدَعَا وَبَلَاهُ يَبْلُوهُ : مَغْزُوٌّ وَمَدْعُوٌّ وَمَبْلُوٌّ ، وَلَسَكُنَ الشَّاعِرُ أَعْلَ
اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَذُوذًا .

والثامنة : أن تكون لامُ فِعْولٍ جمعاً نحو عَصَا وَعَصِيَّ وَقَفَا وَقَفِيَّ ودَلُو ودُلِّي ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أبُو ، وأخُو ، ونَحُوٌّ جمعاً لنحو وهو الجهة ، ونَحْوٌ - بالجم - جمعاً لنحو ، وهو السحاب الذي هَرَّاقَ مائه ، وبَهْوٌ وهو المصدر وبهوَ .

فإن كان فِعْولٌ مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَوَا عَتُوًّا كَبِيرًا) ^(١) ، (لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ) ^(٢) ، وتقول : نَمَّا الْمَالُ مُنْمَا ، وَسَمَّا زَيْدٌ مُنْمَا وقد يُعملُ نحو عَتَا الشَّيْخُ عَتِيًّا ، وقسا قلبه قِسِيًّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفِعْلٍ جمعاً صحيح اللام كصَيِّمٍ وَنَيْمٍ ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صَوْمٌ وَنَوْمٌ ، ويجب إن اعتلت اللام ، لثلاث يتوالى إعلالان ، وذلك كشَوِيٍّ وَغَوِيٍّ جمعَي شَاوٍ وَغَاوٍ ، أو فُصَاتٍ من العين نحو صَوَامٍ وَنَوَامٍ ، لبعدها حينئذٍ من الطَّرَفِ ، وشذ قوله :

* كَمَا أَرْقَى النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا * ٥٧٣ —

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي الفهر السكلابي ، ومماه الشيخ خالد أبا النجم السكلابي ، والذي أنشده للأولف بحر بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَةٌ مُنْذِر *

اللغة : « طرقتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطروقا أيضا ، نريد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنا طاروقا » كما تقول : أنا ليل « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .

الحق : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أرق فيهم حتى قضوا ليلهم أيقاظا .

فصل

في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف في مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو
بُورِيعَ وَشُورِبَ ، وفي التنزيل (مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا)^(١) .

وأما إبدالها من الياء في أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو مُوقِنَ وَمُوسِرَ ،
ويجب سلامتها إن تحركت نحو هَيَامَ ، أو أدغمت كحَيَّضَ ، أو كانت في جمع ،
ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كَيِّمٍ وَيِيضٍ في جمع أَفْعَلٍ أو فَعْلَاءَ .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فَعْلٍ ككُنْهَوُ الرجل وقَضُو بمعنى ما
أنهأهُ ، أى أعقله ، وما أَقْضَاهُ ، أو لامُ اسمٍ مختوم بقاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة
التأنيت ، وضمير التكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة
« ابنة » نعت لية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فها » الفاء عاطفة ،
وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر
« كلاهما » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة
العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ،
وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسه أحد أمرين
أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أى
عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو
ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

كَأَن تَبْنِي مِنَ الرَّمْيِ مِثْلَ مَقْدُورَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَرْمُوءَةٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ تَوَاتَى
تَوَانِيَةً ؛ فَإِنْ أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيَةً بِالضَّمِّ كَتَكَاكُلٍ تَسْكَاسُلًا ،
فَأَبْدَلْتَ ضَمَّتَهُ كَسْرَةً لِمَسَلِ الْيَاءِ مِنَ الْقَلْبِ ، ثُمَّ طَرَأَتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ وَبَقِيَ
الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ ، أَوْ لَامُ اسْمٍ مَخْتومٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّوْنُ كَأَنَّ تَبْنِي مِنَ الرَّمْيِ عَلَى وَزْنِ
سَبْعَانَ اسْمِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ الْأَخْمَرِ :

* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ * ^(١) [٥٥٠]

فإنَّكَ تَقُولُ : رَمُوءَانِ .

الثالثة : أَنْ تَكُونُ لَامًا لَفْعَلَى - بَفَتْحِ الْفَاءِ - اسْمًا لَا صِفَةً ، نَحْوِ
تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتَوَى ، قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُهُ : وَشَدَّ سَفِيًا لِمَسْكَانٍ ، وَرَبِيًّا
لِرَاحِمَةٍ ، وَطَفِيًّا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ ، انْتَهَى ؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ
مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةِ كَخَزِيًا وَصَدِيًا مُؤَنَّثِي خَزْيَانٍ وَصَدْيَانٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي ،
فَقَالَ النُّحَوِيُّونَ : صِفَةٌ غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْإِسْمِيَّةُ ، وَالْأَصْلُ رَاحِمَةٌ رَبِيًا ، أَيْ : مَمْلُوءَةٌ
طَبِيبًا ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَالْأَكْثَرُ فِيهِ ضَمُّ الطَّاءِ ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ
فَتَحُّوا لِلتَّخْفِيفِ .

الرابعة : أَنْ تَكُونُ عَيْنًا لِفُعَلَى - بِالضَّمِّ - اسْمًا كَطُوبَى مَصْدَرًا لَطَابٍ ،
أَوْ اسْمًا لِلْجِنَّةِ ، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً تَجْرَى الْأَسْمَاءُ ، وَهِيَ فُعَلَى أَفْعَلُ ، كَالطُّوبَى
وَالْكُوءَى وَالْخُورَى مُؤَنَّثَاتِ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر كما فعل للصنف ههنا ، ونسبه قوم لتميم بن
أبي بن مقبل ، وقد سبق ذكره ، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ فانظره في باب النسب ،
الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَمَلْ عَلَيْهَا بِالْبِ - لِي الْمَأْوَانِ *

أنها جارية تجزى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعِل^(١) فيقال: الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أفكَل: أفكَل كل .

فإن كان فُعَلَى صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة، ولم يسمع من ذلك إلا (فِسْمَةُ ضَيْزَى)^(٢) أى: جائزة، ومِشْيَةُ حَيْسَكَى، أى: يتحرك فيها المسكبان، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه: يجوز في عين فُعَلَى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوًا، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء؛ فنقول: الطُوبَى والطَّيِّبَى، والكُوسَى والسَكِيسَى، والضُّوقَى والضَّيِّقَى .

فصل

في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط:

الأول: أن يتحركاً؛ فلذلك صَحَّتْ في القَوْل والتَّبَع لسكونهما .
والثاني: أن تكون حركتهما أصلية، ولذلك صَحَّتْ في جَيْل وتَوَم مخفي جَيْئَل وتَوَم .

والثالث: أن يفتح ما قبلهما، ولذلك صَحَّتْ في العَوْض والحَيْل والشَّوَر .
والرابع: أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً، أى: في كليتهما، ولذلك صَحَّتْ في ضرب واحد، وضرب يأسر .

والخامس: أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، ولذلك صَحَّتْ العين في بَيَان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترناً بأل أو مضافاً إلى معرفة؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترناً بأل .
(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وَحَوَزَتْقَ ، وَاللَامَ فِي رَمِيَاً وَغَزَوْا وَفَتَيَاً وَعَصَوَانَ وَعَلَوِي وَفَتَوِي ،
وَأَعْلَتِ الْعَيْنُ فِي قَامَ وَتَابَعَ وَتَابَ وَتَابَ لِتَحْرِكِ مَا بَعْدَهَا ، وَاللَامَ فِي غَزَاً وَدَعَاً
وَرَمَى وَبَنَى ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَخْشَوْنَ
وَيَمْحَوْنَ^(١) ، وَأَصْلُهَا يَخْشَوْنَ وَيَمْحَوُونَ ؛ فَقَلَبْنَا أَلْفَيْنِ ، ثُمَّ حَذَفْنَا
لِلسَّاكِنَيْنِ .

والسادس : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لَفِعْلٍ الَّذِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ
نَحْوَ هَيْفَ فَهُوَ أَهْيَفُ ، وَعَوِرَ فَهُوَ أَعْوَرُ .

والسابع : أَنْ لَا تَكُونَ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ هَذَا الْفِعْلُ كَالْهَيْفِ .

والثامن : أَنْ لَا تَكُونَ الْوَاوُ عَيْنًا لِأَفْعَمَلِ الدَّالِّ عَلَى مَعْنَى التَّفَاعُلِ ؛
أَيُّ التَّشَارُكِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ، نَحْوُ اجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا ؛ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى
تَجَاوَرُوا وَتَشَاوَرُوا . فَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَلِفِ ،
وَلِهَذَا أَعْلَتِ فِي اسْتَفَاوُا مَعَ أَنْ مَعْنَاهُ تَسَايَفُوا .

والتاسع : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَثْلَوَةً بِحَرْفٍ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْإِعْلَالَ ؛
فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ صَحَّتْ وَأَعْلَتِ الثَّانِيَّةُ نَحْوَ ائْتَمَّ وَالْهَوَى وَالْخَوَى
مَصْدَرُ حَوَى إِذَا اسْوَدَّ . وَرَبَّمَا عَكَسُوا فَأَعْلَوْا الْأُولَى وَصَحَّحُوا الثَّانِيَّةَ ،
نَحْوَ آيَةٍ فِي أَسْهَلِ الْأَقْوَالِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَنَا أَسْهَلُ مِنْهُ ، قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهَا فَعِلَةٌ كَتَبْتُهُ ؛ فَإِنَّ الْإِعْلَالَ
حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ إِنَّ أَصْلَهَا أُبَيَّةٌ - بَفَتْحِ الْيَاءِ الْأُولَى - أَوْ

(١) زعم الشيخ خالد أنه لا يصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للجہول
وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو في القاموس وغيره .

أَيِّئَة - بسكونها - أو آيِّئَة فاعلة ؛ فإنه يلزم لإعلال الأول دون الثاني ، وإعلال الساكن ، وَحَذْفُ الْعَيْنِ لغير مُوجِبٍ .

قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً ؛ فتأمل .

والعاشر : أن لا يكون عيِّناً لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء ؛ فلذلك صَحَّحْنَا في نحو الْجَوْلَانِ وَالْمَيْمَانَ وَالصَّوْرَى وَالْحَيْدَى . وَشَذَّ الإِعْلَالُ في مَا هَاكُن وَدَارَان .

فصل

في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال ، وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوعْد ، وَاتَّسَرَ من اليُسْرِ ، قال :

— ٥٧٤ — * فَإِنْ تَتَعَدَّنِي أُتَعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة في منافرة وقعت بينهما ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا *

اللغة : « تَعَدَّنِي » أصلها تَوَتَعَدَّنِي ، قلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء ، وسنذكر لذلك تسكُّلة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والراد تَوَعَدَّنِي وتهددني ، وكذلك معنى « أتعِدْكَ » وقوله « أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا » أراد بها الأشعار التي =

وقال :

— ٥٧٥ — * فَإِنَّ الْقَوَائِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا *

= تبقى على السنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجه مؤلم .

اللعنى : يقول للمهجو : إن كنت تتوعدنى وتهددنى بالعقوبة فإننى أتوعدك وأتهمدك بمثل ما تتوعدنى به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فىك شعراً سائراً ومثلاً دائراً يتضمن الكلام الموجه للمض للمؤلم .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدنى » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به « أتعدك » أنعد : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدنى » وقوله « أتعدك » فإن أصل الكلمة الأولى تتوعدنى وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التى بعدها فى الكلمتين حرف زائد وهى تاء الافتعال فقلبت الواو تاء فى الكلمتين فتجاور فى كل منهما تاءان فأدغمت التاء فى التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكرى ، والذي أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصَابِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ *

اللمة : « القوائى » جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروى الذى بنيت عليه القصيدة

فيقال « قافية النون » إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول في افتعل من الإزار « إِيْتَزَرَ » ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وإست أصلية ، وشذ قولهم في افتعل من الأكل « اتَّكَلَّ » وقول الجوهري في اتخذ « إنه افتعل من الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخَذَ^(١) كَاتَبَعَ من تَبَعَ .

متحرك بعده ساكن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَلَّمَتْهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

« تلجن » أصله تولجن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء ، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تذلل في مضائق الأمانة التي لا يستطيع والج أن يلج فيها « مواجلا » جمع موج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول « تضايق » أصله تضايق لحذف إحدى التامين ، وكذلك « تولجها » أصله تولجها لحذف إحدى التامين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافي » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة للرفع والجرور « تلجن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل للضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « مواجلا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنع من التنوين لكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه . الشاهد فيه : قوله « تلجن » فإن أصله تولجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الاتصال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء في التاء .

(١) هذا الكلام مبني على ثبوت « اتخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدله قوله تعالى : (لو شئت لتخذت عليه أجراً) في قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَخَذْتُ غُرَارَ إِيْرَهُمْ دَلِيلاً وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف .

فصل

في إبدال الطاء

تُبْدَل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ،
وتسمى أحرف الإطباق ، تقول في افْتَعَلَ من ضَبَرَ : اضْطَبَرَ ، ولا تدغم ؛
لأن الضَّغِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛
لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَرَ : اطْطَهَرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع
الثلاثين في كلمة ، وأولها ساكن ، ويز : ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه :
الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عَكْسِهِ ،
وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفْوَاً ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى المزني في هرم
ابن سنان .

اللمة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه
مغارهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لضعفاً ولا استسكاناً ، ويرى « فيظلم »
بإظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالظاء العجيبة
مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد »
خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل
رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على
الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثانٍ يعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

فصل

في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي ، تقول في افْتَعَلَ من دَانَ : إِذْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه في اطمَرَ ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضْطَبَرَ ، ومن ذَكَّرَ : إِذْدَكَّرَ ، ثم تُبَدِّل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : (قَهْلٌ مِنْ مُذَكَّرٍ)^(١) بالمعجمة .

* * *

== مضاف إليه ، وحمله يعطى وقاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة المصدر محذوف ، وتقدير الكلام : إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان منصوب بـ يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم للبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظلم ، فالظاء فاء السكامة ، والياء حرف زائد هي تاء الافتعال ، فقلبت الياء طاء ، فصار فيظلم - بظاء معجمة فطاء مهملة - ثم من العرب من يبقى الظاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداها في الأخرى فيقول « فيظلم » ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع في السكامة طاءان معجمتان متجاورتان فيدغم إحداها في الأخرى فيقول « فيظلم » ويت زهير هذا يروي بالأوجه الثلاثة ، ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهم ، بل معناه أن بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهم ، وبعضهم رواه بالثانية ، وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة الواردة في كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

فصل

في إبدال الميم

أبدلت وُجُوبًا من الواو في قَمٍ ، وأصله قَوَه ، بدليل أَفَوَاه ، فحذفوا الهاء تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِعَ بِهِ إلى الأصل فقليل : فُوكْ ، وربما بقي الإبدال ، نحو « لَخُلُوفُ قَمٍ الصَّائِمِ » .

ومن القون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة أو كلمتين ، نحو (انْبَعَثَ)^(١) و (مَنْ بَعَثْنَا)^(٢) ، وشذوذًا في نحو قوله :

— ٥٧٧ — * وَكَفَّكَ الْخَضْبِ الْبَنَامِ *

وأصله « الْبَنَانِ » ، وجاء عكس ذلك في قولهم « أَسْوَدُ قَاتِنٍ » وأصله قَاتِم .

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللفظة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » للنجوم التي تحيط به ، كما سموا « ثريا » وسموا « قمرًا » وسموا « بدرًا » وسموا « سهيلًا » وأشبه ذلك « المنطق » أصله اسم لحل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين « التمتام » الذي فيه تمتمة — بوزن دحرجة — وهي رد الكلام إلى التمام والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأطل ، والرجل تمام ، والمرأة تمتامة ؛ وقال أبو زيد التمام : الذي يعجل في كلامه ولا يفهمك « الخضب » الذي جعل فيه الخضاب « البنام » أراد البنان وهو الإصبع .

(٢٦ — أوضح السالك)

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل

إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل .

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ مَثَلُ يَقْتُلُ وَيَبِيعُ مَثَلُ يَضْرِبُ ، وأن تقلبه حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها ، نحو يَخَافُ وَيُخَفِّفُ ، أصلهما يَخُوفُ كَيَذْهَبُ وَيَخُوفُ كَيُكْرِمُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان فعلا تَعَجَّبَ ، نحو مَا أَبَيَّنَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وَمَا أَقْوَمَهُ ، وَأَقْوَمَ بِهِ ، أو مضعفاً نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، أو معتلا اللام نحو أَهْوَى وَأَحْيَا .

المسألة الثانية : الأسْمُ الْمُشَبِّهُ لِلْمُضَارِعِ فِي وَزْنِهِ دُونَ زِيَادَتِهِ ، أَوْ فِي زِيَادَتِهِ دُونَ وَزْنِهِ ؛ فَالْأَوَّلُ كَمَقَامَ ، أَصْلُهُ مَقُومٌ - عَلَى مِثَالِ مَذْهَبٍ - فَنَقَلُوا وَقَالُوا ، وَالثَّانِي كَأَنْ تَبْنَى مِنَ الْبَيْعِ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ أُنْمَا عَلَى مِثَالِ تَحْمِلِيٍّ - بِكُسْرِ التَّاءِ

== الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة . وذات مضاف و« المنطق » مضاف إليه « التمام » نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة « وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه مبني على الكسرة في محل جر « المنحضب » نعت لكف مجرور بالكسرة الظاهرة ، والمنحضب مضاف و« البناء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البناء » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهمزة بعد اللام - فإنك تقول تَبِيعٌ - بكسرتين بعدها ياء ساكنة - وَتَقِيلُ ، كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبههُ في الوزن والزيادة معاً ، أو بآينهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أَبْيَضٌ وَأَسْوَدٌ ، وأما نحو « يَزِيدٌ » علماً فنقول إلى العملية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فعلاً ، والثاني نحو نَحِيْطٌ ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : وكان حق نَحِيْطٌ أن يُعِلَّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لتَعَلَّمَ ، أى : بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حل على نَحِيْطٍ لشبهه به لفظاً وَمَعْنَى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحَّ ما قالاً لزم أن لا يُعِلَّ تَحِيَّاءٌ ؛ لأنه يكون مشبهاً لِتَحْسِبَ في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل مَنْ يَكْسِرُ حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لِأفعال أو استفعال ، نحو إقْوَامٌ واستَقْوَامٌ ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبُهَا من الطَّرْفِ . ثم يؤتى بالتاء عَوْضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(١) .

المسألة الرابعة : صيغة مَفْعُولٌ ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ؛ لثلاث تنقلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو ، مثالُ الواوِ مَقُولٌ وَمَصْنُوعٌ ، واليائى مَبِيعٌ وَمَدِينٌ وبنو تميم تُصَحِّحُ اليائى فيقولون : مَبْيُوعٌ ونَحِيْطٌ ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

٥٧٨ — * وَكَأَنهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ * .

وقال :

٥٧٩ — * وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَطْيُونٌ * .

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على نسكدة

اللغة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشبيح خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب - إذا وجده طيباً لذيذاً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب - من باب ضرب أيضاً - إذا له وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعدداً ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازماً .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضممة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيوبة كميعة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظاري ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا *

الغة : « إخال » أظن « معيون » يروي بالعين مهجلة وبالفين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهجلة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالفين للمعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أي غطى على قلبه وحجب فلم يعرف ما في الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي » ومن الناس =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سَمِعَ ثوبٌ مَضُوءٌ ،
وفرسٌ مَقُودٌ^(١) .

= من يرويه « سيدمغبون » بالعين المعجمة والباء الموحدة ، وهو تحريف ولا شاهد فيه ،
ومغبون ومغبون — بالعين المعجمة وبالعين المهملة مع الباء المثناة — كلاهما مما ورد
تصحيحه ، أى الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان
ومضاف إليه « بحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ،
وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليه في
محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « سيد » خبر أن
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغبون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع
ما دخلت عليه مدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغبون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليأى ،
والأكثر في لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين
أو واو مفعول — على خلاف في ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليأى تتم فيها اسم المفعول مثل
مطبوبة في البيت السابق ومغبون في هذا البيت ، وقالوا : طعام مزبوت ، وبرمكيول ،
وثوب مخيوط ، ويوم مغبوم ، ورجل مديون .

(١) في لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن تيماً يصحون الواوى
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

* وَالْمِسْكُ فِي عَنَبِهِ مَذُوفُ *

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه وَمِثَالِي وَصَفُهُ ، أعنى وصفي الفاعل والمفعول تقول : أَكْرِمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمُ ، وَمُكْرَمُ ، وشذ قوله :

— ٥٨٠ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُوَكِّرَمَا *

المسألة الثانية : تتعلق بقاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ، تقول : يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ ، وَيَزِيدُ عِدَّةً ، وأما الوجهة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه ، وقد تترك فاء المصدر شذوذاً ، كقوله :

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفعسى ، ومع كثرة ترديد النحاة لهذا الشاهد فإنني لم أقف له على تسمية ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللمة : « أهل » مستحق وذو أهلية « يؤكرم » أراد يكرم ، وهو البناء للمجهول الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبني على الضم في محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « لأن » اللام لام التعليل حرف مبني على السكس لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب « يؤكرما » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية ، وتائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مرارا — إلا معاودة الأصول المهجورة .

٥٨١ — * وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة : « الخليط » معناه الخالط ، ونظيره النديم بمعنى النادم والجليس بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صبروه جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « انجردوا » بعدوا ، تقول « انجرد ينال السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى في مكان هذه الكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا ببعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « البين » مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « فانجردوا » الفاء حرف عطف ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « وعد » مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذي » اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر « وعدوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعده محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذي وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التي يعرض بها فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — حذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار « عدة » بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعوض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضاف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، (إقام الصلاة) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحذوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلَلْتُ ، وظَلَّيْتُ ، وظَلَّيْتُ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَظَلَّيْتُمْ تَفَكَّهُونَ)^(١).

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقْرِرنَ ، وَيَقْرِرنَ ، وَاقْرِرنَ ، وَقْرِرنَ . ولا يجوز في نحو (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)^(٢) ولا في نحو (فَيَظْلِلَنَّ رَوَّاكِدَ هَلَى ظَهْرِهِ)^(٣) إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم (وَقَرْنَ)^(٤) بالفتح ، وهو قليل^(٥) ؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَرْتُ في المكان - بالفتح - أَقِرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَرْتُ عينا أَقِرُّ .

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثليين المتحركين بأحد عشر شرطاً :
أحدها : أن يكونا في كلمة كشدَّ وملَّ وحَبَّ ، أصلهن شدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم

فلا تعلق له بهذه المسألة .

ومِلَّالٌ بالسكسر، وحَبِيبٌ بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل «جَعَلَ لَكَ»، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

الثاني: أن لا يتصدر أولهما كما في دَدَنٍ.

الثالث: أن لا يتصل أولهما بمدغم كجُسَسٍ، جمع جاسٍ.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثلثين كقَرَدَدٍ ومَهْدَدٍ، أو غيرها كتهْتَلَلٍ، أو كليهما نحو أقمَسَسَ^(١)، فإنها ملحقة بجمع، ودحرج، واحرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فَعَلَ بفتحين كطَلَلٌ ومدَدٌ، أو فُعِلَ بضمين كذُلٌّ وجُدُدٌ جمع جديدٌ، أو فَعَلَ بكسر أوله وفتح ثانيه كليمٍ وكلَلٍ، أو فَعَلَ بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَرٌ وجُدَدٌ جمع جُدَّةٌ وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو: اخْضَصَ آبٌ. واكْفَفَ الشَّرُّ، أصلهما: اخْضَصْ، واكْفُفْ - بسكون الآخر - ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين، وأُفَ لا يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو: حَيَّيْ، وَعَيَّيْ، ولا تاءين في افتعل كاستَقْتَلَ واقتَتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام واللفك، قال تعالى: (وَيَنْحَيَّيْ مَنْ حَيَّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٢) وقرأ أيضاً (مَنْ حَيَّيَ)، وتقول: استَقْتَلَ واقتَتَلَ،

(١) يريد أن الملحق حرفان أحدهما أحد المثلثين والثاني غيرها، وهو في هذا المثال

النون وأحد السينين.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت ؛ فنقول في الماضي سَتَرَّ وَقَتَلَ ، وفي المضارع يَسْتَرُّ وَيَقْتُلُ ، بفتح أولها ، وفي المصدر سَتَاراً وَقِتَالاً ، بكسر أولها .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر :

إحداهن : أولى التائمين الزائدين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وَتَتَذَكَّرُ . وذكر الناظم في شرح السكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البرزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو (وَلَا تَيَمَّمُوا)^(١) (وَلَا تَهَرِّجُوا)^(٢) و (كُنْتُمْ تَمْنُونَ)^(٣) فإن أردت التخفيف في الابتداء حذف إحدى التائمين ، وهى الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى (نَارًا تَلْقَى)^(٤) (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ)^(٥) .

وقد يحى هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم : (وَكَذَلِكَ نُجَيُّ الْمُؤْمِنِينَ)^(٦) أصله نُجَيُّ - بفتح النون الثانية - وقيل : الأصل نُجَيُّ - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة ، وإدغام النون في الحميم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)^(١) فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة نعيم ، قال الله تعالى (وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ)^(٢) وقال الشاعر :

— ٥٨٢ — * فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمَرٍ *

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلَا كَمْعًا بَلَفْتَ وَلَا كِلَابًا *

اللفظة : « غَضَّ الطرف » غَضَّ : فعل أمر ، ونقول : غَضَّ فلان بصره ، يريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف — بفتح الطاء وسكون الراء — البصر ، وهذه الجملة كناية عن نبيه عن مباراة الكرام وبجاراتهم فيما يعملون « نمر » بضم النون على زنة الصغر — قبيلة أبوهم نمر بن عامر ، ومنهم الراعى النمرى الذى يهجو جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا (انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه) :

يَأَىٰ بَلَاءَ يَا مُنْمَرُ بْنُ عَطِيَّةٍ — وَأَنْتُمْ خُفَاكِي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

اللعن : يقول مخاطبه : لا تعتمد على قوتك — ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذى تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضعية ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون فى مصاف الكرماء الأجداد .

الإعراب : « غَضَّ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إِنَّكَ » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « مِنْ » حرف جر « نمر » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به بلغت مقدم عليه « بلغت » بالغ : فعل =

والتزم الإدغام في هَلَمْ ، لثقلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح ، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُدَّ وَشَدَّ من الضم اللاتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفك في أَفْعِلْ في التمعجب ، نحو أَشَدِّدْ بِيَمَاضٍ وَجُورِ الْمُتَقِينَ ؛ وأجِبْ إلى الله تعالى بالحسنين .

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل ، نحو : جَلَلَتْ ، و (قُلْ إِنِّي ضَلَلْتُ) ^(١) . (وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ) ^(٢) .

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً ؛ نحو لَحَحَتْ عَيْنُهُ . وألِل السقاء أو في ضرورة كقوله :

٥٨٣ — الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِّلِ

ماض ، وتاء المخاطب فاعله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كلاباً » معطوف على قوله « كتباً » منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غَض » حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأما ضمها فعلى الإنباع لضممة العين قبلها ، وأما فتحها فلقصد التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر ينفى على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمداً إلى تحريك ثانيتهما ، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، واسكن حركة منها وجه ، وهو ما قدمنا ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلى الراجز

=

المعروف .

== اللفظة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل - بالإدغام - ففك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جملة جزيلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ « العلى ، الأجلل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفاً للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة للشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قعب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَلَمْنَا

فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبي النجم العجلى أيضاً من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد :

تَشْكُو التَّوَجَّى مِنْ أَظْلَمَ وَأَظْلَمَ مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَمَرٍ مُمَلِّ

فقوله « أظلم » وقوله « ممل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلم : باطن

خف البعير ، وللمل : اسم للمفعول من « أمله يعله إملالا » أى أسأه .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » لتحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الفصل الثاني		باب النداء
	في أقسام الندى ، وأحكامه		وفيه فصول
١٧	الندى على أربعة أقسام :	٣	٣ هـ تعريف النداء
	أحدها : ما يجب بناؤه على ما رفع	٣	٣ هـ أقوال النجاة في العامل في الاسم
	به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة		الندى
	المقصودة		
١٨	الثانى : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة		الفصل الأول
	أنواع : النكرة غير المقصودة ،		في الأحرف التى ينبه بها الندى
	والمضاف ، والشبيه بالمضاف		وأحكامها ، وهى ثمانية
٢١	٢١ هـ مما يعد من الشبيه بالمضاف الاسم	٤	٤ هـ بيان ما ينادى بكل حرف منها ،
	النكرة الموصوف ، والوصف		والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف
	المقترن بجمله		العلماء فى بعض ذلك
٢٤	٢٤ النوع الثالث من الندى : ما يجوز	٧	٧ قد يحذف الندى ويبقى حرف
	ضمه وفتح ، وهو نوعان : العلم		النداء ، وذلك بشرطين
	الموصوف بان بشروطه ، والندى	٩	٩ تتمين « يا » فى مواضع
	المكرر المضاف	١٠	١٠ يجوز حذف حرف النداء مع بقاء
			الندى ، إلا فى ثمان مسائل
٢٦	٢٦ هـ بحث فى بيان وجوه الإعراب	١١	١١ هـ نداء الضمير ، واختلاف النجاة
	الجائزة فى الندى المكرر المضاف		فى بعض أنواعه
٢٨	٢٨ النوع الرابع من الندى : ما يجوز	١٤	١٤ هـ خلاف البصريين والسكرانيين فى
	ضمه ونصبه ، وهو ما يخطر إلى تنوينه		نداء اسم الإشارة واسم الجنس لمعين ،
	الشاعر ، والاستشهاد لكل من		هل يجوز حذف حرف النداء معهما ؟
	الوجهين		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٨	الرابع : ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم	٣١	لا يجوز نداء ما فيه أل ، إلا في أربع صور . اسم الله تعالى ، والجل المحكية ، واسم الجنس المشبه به ، وفي ضرورة الشعر
٤٠	إذا كان النداء مضافا إلى مضاف ليا للتكلم فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم »	الفصل الثالث	
	باب ، في ذكر أسماء لازمت النداء	في أقسام تابع النداء	
٤٢	منها « قل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة	٣٣	أقسامه أربعة
٤٥	ومنها « لؤمان » و « نومان » — ومنها ما كان على وزن فعل سبا للذكور ، والخلاف في كونه قياسيا — ومنها ما كان على وزن فعال سبا للاناث	الأول : ما يجب نصبه مراعاة لجل النداء	
	باب الاستغاثة	الثاني : ما يجب رفعه مراعاة لفظ النداء	
٤٦	٥ تعريف الاستغاثة يجب في الاستغاثة كون الحرف « يا » مذكورا	٣٤	٥ وجوه الإعراب في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة
—	يغلب جر المستغاث بلام مفتوحة مواضع تكسر فيها لام للمستغاث — لام المستغاث له مكسورة دائما	٣٥	الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان
٤٨	إذا لم يبدأ للمستغاث باللام فالأكثر أن يحتم بالالف ، وقد يخلو منهما	٣٦	الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان نادى مستقلا
٥١	نداء المتعجب منه	الفصل الرابع	
	باب الندبة	في النداء المضاف ليا للتكلم	
٥٢	تعريف المندوب	٣٦	هو أربعة أقسام :
٥٢	حكم المندوب كحكم النداء	الأول : ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو للعتل	
—	يشترط في المندوب ألا يكون نكرة ولا مبهما	٣٦	الثاني : ما فيه لفتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف
		٣٧	الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس أبأ ولا أما بماعدا النوعين

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٣	الغالب أن يَحْمَ المندوب بالألف	٧٢	باب المنصوب على الاختصاص
—	بيان ما يحذف لهذه الألف	٧٣	٥ تعريف الاختصاص ، وبيان
٥٤	ندبة المضاف لياء التثنية	الباعث عليه	
	باب الترخيم	٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها
٥٥	٥ تعريف الترخيم ، وأنواعه	أو أيتها وجب ضمهما ووصفهما	
٥٥	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه	٧٣	٥ مذاهب النعاة في هذا الموضوع
٥٦	أجاز السكونيون ترخيم ذى الإضافة	٧٤	٥ يفرق الاختصاص النداء في ستة
	يحذف عجز المضاف إليه	أحكام	
٥٧	رأى سيبويه في ترخيم المركب	—	٥ ووافق في ثلاثة أحكام
	الإسنادى	باب التحذير	
٥٨	٥ رخم الاسم المختوم بقاء التأنيث	٧٥	٥ تعريف التحذير
	مطلقا	—	٥ للتحذير ثلاث طرق
٥٩	٥ يشترط في ترخيم غير المختوم بالياء أن	٧٦	حكم الاسم المحذر
	يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف	٧٦	٥ اختلاف النعاة في نحو «إياك
٥٩	٥ كثر الترخيم في ثلاثة أعلام	الأسد	
	والاستنهاد لها	٧٧	٥ يمتنع أن تكون «إيا» في التحذير
٦٠	٥ اختلاف النعاة في ترخيم اسم	للتكلم أو لغائب	
	الجنس	٧٧	٥ التحذير بغير «إيا»
٦٢	٥ المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما	باب الإغراء	
	حرفان ، وإما كلمة ، وإما كلمة	٧٩	٥ تعريف الإغراء
	وحرف	—	٥ حكم المغرر به
٦٥	٥ لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر	٨٠	٥ وجوه الإغراء الجائزة في قولهم
٦٦	٥ يختص ما فيه تاء التأنيث في	« الصلاة جامعة »	
	الترخيم بأحكام	باب أسماء الأفعال	
٦٨	٥ يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة	٨١	٥ بيان الحاجة إلى وضعها
	شروط	—	٥ ما تدل عليه أسماء الأفعال
٧٠	٥ هل يجوز ترخيم غير المنادى على	—	٥ حقيقة اسم الفعل
	لغة من ينتظر المحذوف ؟		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٢	هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟	٩٩	الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد كثيرا ، وذلك بعد الطلب
—	هـ أينقاس باب نزال أم لا ؟	١٠٢	الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد لا النافية وما الزائدة
—	ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير وبمعنى غيره قليل	١٠٦	الخامسة : أن يكون أقل . وذلك بعد لم أو أداة جزم غير « إما »
٨٣	أمثلة له ، وشواهدا	١٠٩	حكم آخر العمل المؤكد
٨٥	اسم الفعل ضربان : ما وضع من أول الأمر كذلك ، ومنقول	١١٠	تختص النون الخفيفة بأربعة أحكام
٨٦	عمل اسم الفعل	باب ما لا ينصرف	
٨٨	لا يجوز تقديم معموله عليه ، خلافا للكسائي	١١٤	مقى يمنع الاسم من الصرف ؟
٨٩	اسم الفعل ضربان نكرة ومعرفة	—	هـ بيان وجه شبه الاسم بالفعل
باب أسماء الأصوات		١١٦	الذي لا ينصرف نوعان : ما يمنع صرفه لعلتين ، وما يمنع صرفه لعلتين
٩٠	اسم الصوت نوعان	١١٦	هـ السر في قيام العلة الواحدة مقام علتين
٩٣	النوعان مبنيان لشبههما بالحرف	١١٧	هـ خلاف العلماء في « سراويل »
باب نوني التوكيد		ألفرد هو أم جمع ؟	
٩٤	لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة	١١٨	ما يمنع صرفه لعلتين نوعان
—	هـ أما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عليه !	—	أحدهما : ما يمنع نكرة ومعرفة ، وهو ثلاثة أصناف
—	يؤكد بهما الأمر مطلقا ، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا	١٢٥	الثاني : ما يمنع معرفة ، وينصرف نكرة ، وهو سبعة أصناف
—	هـ السر في ذلك	١٣٠	قف على لغات العرب فيما كان على وزن فعال علما مؤنث
٩٥	لتوكيد المضارع خمس حالات	١٣٢	قف على لغات العرب في « أمس »
—	إحداها : أن يكون توكيده واجبا	مرادا به اليوم الذي قبل يومك	
٩٦	الثانية : أن يكون توكيده قريبا من الواجب	(٢٧ — أوضح المسالك)	
٩٨	هـ الاستشهاد لترك توكيد المضارع الواقع بعد « إما »		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٦	يصرف غير المنصرف لواحد من أربعة أسباب	١٦٢	اختلاف النعاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إعمالها مع استكمال شروطها
١٣٧	اختلاف النعاة في منع الاسم المنصرف من الصرف	١٦٥	شروطها
١٣٩	حكم الاسم المنقوض لمنع الصرف باب إعراب الفعل	١٧٠	ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع
١٤١	بيان أن الأصل في الاسم الإعراب ، وعلّة ذلك واختلاف النعاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم	—	الأول : بعد لام الجمع
—	رافع المضارع	—	اختلاف النعاة في عامل النصب مع وجود لام الجمع
١٤٦	أقوال النعاة في رافعه وأدلتهم	—	الثاني : بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا
١٤٨	ناصبه أربعة	—	السري في نصبهم المضارع بعد أو
—	الأول « لن »	١٧٤	الموضع الثالث : بعد حتى
١٤٩	هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيده ؟	—	ترد حتى في الاستعمال على أربعة أوجه
١٥٠	هل تأتي لن للدعاء ؟	١٧٥	خلاف النعاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق
—	الثاني « كي » المصدرية	١٧٦	مق : رفع المضارع بعد حتى ؟
—	اختلاف النعاة فيما ترد له كي	١٧٧	الموضعان الرابع والخامس : بعد فاء السببية وواو المعية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض
١٥٠	مق تتعين كي مصدرية ؟ ومق تتعين تعليلية أو مق يجوز الأمران ؟	١٧٧	معنى كون الفاء للسببية والواو للمعية ، واختلاف النعاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق
١٥٥	الناصب الثالث « أن »	١٧٩	اختلاف النعاة في الاستفهام التقريرى
١٥٦	بعض العرب يهمل أن حملا على ما	١٨٧	يجزم المضارع غير المقترن بالفاء بعد الطلب بثلاثة شروط
١٥٧	تأتى أن مفسرة وزائدة ومخففة وبيان موضع كل واجدة منها		
١٦٢	الرابع من الواصب « إذن »		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٩١	ينصب المضارع بأن مضمرة جوازا في خمسة مواضع	٢٠٤	اختلاف النعاة في جازم الشرط والجواب
—	الأول : بعد لام التعليل	٢٠٥	يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين
—	لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	٢٠٦	مق يحسن رفع جواب الشرط ١ ومتى يكون رفعه ضعيفا ١
—	اختلاف النعاة في عامل النصب مع وجود لام التعليل	٢٠٩	مق يجب اقتران جواب الشرط بالفاء ١
١٩٢	والمواضع الأربعة الباقية : بعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، العاطفات	٢١٢	مق تنفى إذا العجائية عن الفاء ١
١٩٦	ه إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا	٢١٣	وجوه الإعراب التي تجوز في الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع بعد جملة الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين
١٩٧	لا تنضم أن في غير المواضع العشرة	٢١٤	يجوز حذف فصل الشرط بشرطين
—	ه اختلاف النعاة في هذا الموضوع جوازم المضارع	٢١٦	يجوز حذف ما علم من جواب الشرط
١٩٨	جارم المضارع نوعان : جازم لفعل واحد ، و جازم لفعلين	٢١٧	المواضع التي يجب فيها حذف الجواب
—	جازم الفعل الواحد أربعة	٢١٨	إذا اجتمع شرط وقسم كفي فذكر جواب أحدهما
—	الأول : لا الطلبية ، نهي أو دعاء	٢١٩	ه اختلاف النعاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدا ، أو ما أصله مبتدا
—	جزمها لفعل المتكلم مبنيين للفاعل نادر	٢٢١	ه تأتى « لو » على سبعة أوجه
٢٠١	الثاني : اللام الطلبية أمرا أو دعاء	—	الأول : أن تكون مصدرة
—	الثالث والرابع : لم ، ولما	٢٢٤	الثاني : أن تكون شرطية مثل إن
—	يشتركان في ستة أشياء	٢٢٦	ه لو الشرطية على ضربين ، خلافا لابن الحاج وابن الناطم
٢٠٢	تتفرد لم بشيئين		
—	ه السر في كل منهما		
—	تتفرد لما بشيئين أيضا		
٢٠٤	الجوازم التي تجزم فملين		
—	هي أربعة أنواع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الإخبار بالذی وفروعه ، وبالألف واللام	٢٢٨	الثالث : لو الامتناعية
٢٣٨	شروط ما يخبر عنه	٢٢٩	تختص لو بجميع أنواعها بالفعل
٢٤٢	مق يبرز الضمير المرفوع في صلة	٢٣٠	قد يلي « لو » أن المؤكدة
	أل ؟ وهى يستتر ؟		ومعمولها واختلاف النحاة في
	باب العدد		إعراب المصدر المنسبك منها
٢٤٢	ه معنى العدد لغة واصطلاحاً	٢٣١	مق يكثر اقتران جواب لو باللام ؟
—	الواحد والاثنان بخالفان الثلاثة		ومق يقل ؟
	والعشرة في حكمين	٢٣٢	قد يكون جواب لو جملة اسمية
٢٤٣	ه السر في تأنيث الثلاثة إذا كان		فصل في (أما)
	المعدود مذكراً ، وعكسه	٢٣٢	هى حرف شرط وتوكيد وتفصيل
—	ه الأصل ألا يجمع بين الواحد	—	ه الدليل على أنها دالة على الشرط
	والاثنين ومعدودهما ، وما يستثنى	٢٣٣	الدليل على أنها تدل على التفصيل
	من هذا الأصل	—	ه هل تختلف دلالتها على التفصيل ؟
٢٤٤	ه للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة	—	وجه دلالتها على التوكيد
	أحوال ، وحكمها في كل حال منها	—	لا بد من اقتران تالى تاليها بالفاء
٢٤٥	حكم بميز الثلاثة والعشرة	٢٣٤	مق تحذف هذه الفاء
—	ه حقيقة اسم الجنس الجمعى ،	٢٣٥	ه السر في وجوب الفصل بين
	وأبوابه		أما والفاء ،
٢٤٦	ه حقيقة اسم الجمع	٢٣٦	ه يفصل بين أما والفاء بواحد
٢٤٨	يعتبر التذكير والتأنيث بالنظر		من ستة أشياء
	لاسم الجنس واسم الجمع بمحالهما ،		فصل في لولا ولوما
	وبالنظر إلى الجمع بمفرده	٢٣٦	لولا ولوما وجهان
—	ه أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع	—	ه اختلاف النحاة في إعراب الاسم
٢٤٩	ه اسم الجمع ، واختلاف النحاة		المرفوع بعد لولا
	في تفصيله ، وبيان اختيارنا	٢٣٧	الأول من وجهيهما : دلالتها
٢٥٠	لا يعتبر حال المفرد بلفظه		على الامتناع
٢٥٢	إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال	—	والثانى : دلالتها على التخصيص
	للموصوف المنوى		

الموضوع	ص
٢٧٣ كأي	٢٥٢ الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان
— لغات العرب فيها	— الأول : الثلاثة والعشرة وما بينهما
— ه كأي توافق كم في خمسة أمور	— حق هذا النوع أن يضاف إلى جمع تكسير من أبلية جموع القلة
٢٧٤ ه ونخالفها في خمسة أمور أيضاً	— يضاف هذا النوع إلى المفرد في موضعين
٢٧٥ ه وإذا وقعت كأي مبتدأ جاز الإخبار عنها بالجملة وبشبه الجملة	٢٥٣ ويضاف إلى جمع التصحيح في أربعة مواضع
— بقية مواقع كأي	٢٥٤ ويضاف إلى جمع الكثرة في موضعين
٢٧٧ كذا ، يكفى بها عن العدد قليله وكثيره	٢٥٥ النوع الثاني : المائة والألف ، وحق هذا النوع أن يضاف إلى المفرد ، وقد ورد إضافته إلى الجمع ، كما ورد نصب تمييزه
— ه توافق كذا كم في أربعة أمور	٢٥٦ العدد المركب (النيف مع العشرة) — تمييز العشرين وأخواته
— ه ونخالفها في أربعة أمور أيضاً	٢٥٨ إضافة العدد للركب إلى مستحقة ولغات العرب فيه
٢٧٨ ه تفصيل مذهب الكوفيين في تمييز كذا ، وقول فقهاء الكوفة في الإقرارات موافقة لنعائتها الحكاية	٢٦٠ صياغة فاعل من ألفاظ العدد كشان وثالث ، ووجوه استعماله
٢٧٩ ه معناها لغة واصطلاحاً	— ه بحث في أصل اشتقاقه كنايةات العدد
٢٨٠ ه الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أنواع	٢٦٤ هي ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا
٢٨١ ه الفرق بين من وأى في باب الحكاية من خمسة أوجه ، وبيانها تفصيلاً	— كم نوعان : لستفهامية ، وخبرية
التأنيث	٢٦٤ ه يتفق النوعان في تسعة أمور
٢٨٦ علامات التأنيث	٢٦٥ ه المواضع الإعرابية التي يقع فيها النوعان ، على وجه التفصيل
٢٨٦ أنشوا بعض الأسماء بدون علامة	٢٦٧ ه يفترق النوعان في ثمانية أمور
٢٨٧ لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان	
٢٨٨ للمعانى التي ترد لها التاء ، غير التأنيث	
٢٨٩ المشهور من أوزان ألف التأنيث المقصورة	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩١	المشهور من أوزان ألف التأنيث الممدودة	٣٠٧	يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ، والعكس
٢٩٢	ضابط المقصور والممدود	٣٠٨	أبنية جمع القلة أربعة
٢٩٤	ضابط الممدود قياسا وبعض أمثله	٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون التصغير
٢٩٥	المقصور صاعا والممدود صاعا	٣٢٥	أبليته ثلاثة ، ووجه انحصارها
—	يجوز قصر الممدود عند الضرورة باتفاق	—	ما يتوصل به إلى بناء فاعل وفعيل
٢٩٧	اختلف النحاة في جواز مد المقصور عند الضرورة	٣٢٦	يجوز أن تعوض عما حذف ياء ساكنة قبل آخر البنية
كيفية التثنية ، والجمع		—	لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل
٢٩٨	ثنية الصحيح وشبهه والمقصو	٣٢٧	لا يحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحدا من ثمانية أشياء
يسلم فيها المفرد		٣٢٨	مق تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومق تحذف؟ ومق يجوز الأمران
٢٩٩	ثنية المعتل المقصور على نوعين	—	مق ترد ثاني المصغر إلى أصله ومق لا ترده؟
٣٠٠	ثنية الممدود على أربعة أنواع	٣٢٩	إذا صغرت ما حذف أحد أصوله حتى صار على حرفين رددت ما حذف منه
٣٠١	كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم	٣٢٩	كيف تصغر ما سميت به مما وضع على حرفين؟
٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم	—	تصغير الترخيم
٣٠٣	مق تحرك عين المفرد عند جمعه جمع المؤنث السالم؟ وبم تحرك؟	—	إذا صغرت أحما ثلاثيا مؤنثا بغير تاء ألحقته في التصغير تاء التأنيث إذا لم يلبس
٣٠٥	بمتنع التغيير في خمسة مواضع جمع التكسير	٣٣٠	صغروا من غير الاسم المتمكن أربعة أنواع
٣٠٧	حقيقته ، وأنواع التغيير فيه عما في صيغة المفرد		
—	عدد أبليته ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منهما		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٥٦ موانعها ثمانية أيضا		النسب	
٣٥٧ الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب		٣٣١ ما عمله في المنسوب إليه لأجل	
٣٥٩ تمال الفتحة قبل واحد من أحرف		النسب	
ثلاثة		— يحذف لأجل إلحاق ياء النسب	
التصريف		سنة أمور في آخر الاسم المنسوب	
٣٦٠ حده		إليه	
٣٦٠ ينقسم الاسم إلى مجرد ومزبد فيه		٣٣٤ ويحذف لذلك ستة أشياء متصلة بالآخر	
٣٦٠ أبلية الاسم الثلاثي المجرد		٣٣٦ كيفية النسب إلى الاسم الممدود	
٣٦١ أبلية الاسم الرباعي المجرد		— كيفية النسب إلى الاسم المركب	
٣٦١ أبلية الاسم الخامس المجرد		بأنواعه	
٣٦٢ ينقسم الفعل إلى مجرد ومزبد فيه		٣٣٧ النسب إلى ما حذفت لامه	
٣٦٢ أوزان الفعل الثلاثي المجرد		٣٣٨ النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه	
٣٦٢ وزن الفعل الرباعي المجرد		— النسب إلى ما وضع على حرفين	
٣٦٣ كيفية الوزن (التثنية) = الميزان		٣٣٩ النسب إلى الكلمة الدالة على	
(الصرفي)		معنى الجمع	
٣٦٣ ما تعرف به الأصول والزوائد		— قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ	
٣٦٥ مواضع زيادة الألف		الاسم على فعال أو فاعل أو فعل	
٣٦٥ مواضع زيادة الواو والياء		الوقف	
٣٦٥ مواضع زيادة الميم		٣٤٢ الوقف على الاسم النون	
٣٦٥ مواضع زيادة الهجمة		— الوقف على هاء الضمير	
٣٦٥ مواضع زيادة النون		٣٤٤ الوقف على المنقوص	
٣٦٦ مواضع زيادة التاء		٣٤٥ الوقف على المتحرك - غير تاء	
٣٦٦ مواضع زيادة السين		التأنيث - له حصة أوجه	
٣٦٦ مواضع زيادة الهاء واللام		٣٤٦ شروط الوقف بنقل الحركة خمسة	
٣٦٧ زيادة همزة الوصل		٣٤٧ الوقف على تاء التأنيث	
٣٦٧ ما تسكون فيه من أنواع الكلمة		٣٤٩ لهاء السكت ثلاثة مواضع	
٣٦٧ حركتها		٣٥٢ قد يعطى الوصل حكم الوقف	
٣٦٧ همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة		الإمالة	
الاستفهام		٣٥٤ أسبابها ثمانية	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٩٩	تبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت		الإبدال
	فاء الكلمة حرفاً من أحرف	٣٧٠	أحرف الإبدال الشائع لغير
	الإطباق ، وهي أربعة		الإدغام تسعة
٤٠٠	تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت	٣٧٣	يبدل كل من الواو والياء همزة
	فاء الكلمة حرفاً من ثلاثة أحرف		في أربع مسائل
٤٠١	تبدل الواو ميماً في كلمة فم	٣٧٨	تبدل الهمزة واوا أو ياء في بايين
٤٠١	وتبدل النون مماً بشرطين	٣٧٨	أحدهما الجمع الذي على وزن مفاعل
٤٠٢	تنقل حركة الحرف المعتل إلى	٣٨٣	وثانيهما باب الهمزتين الملتقيتين
	الساكن الصحيح قبله في أربع		في كلمة
	مسائل	٣٨٥	تبدل الألف ياء في مسألتين
	الحذف	٣٨٥	وتبدل الواو ياء في عشر مسائل
٤٠٦	حذف الحرف الزائد	٣٩٢	تبدل الألف واوا في مسألة واحدة
٤٠٦	حذف فاء الكلمة إذا كانت	٣٩٢	وتبدل الياء واوا في أربع مسائل
	واوا ، ومواقعه	٣٩٤	تبدل كل من الواو والياء ألفاً
٤٠٨	حذف عين الفعل الثلاثي المضعف		بعشرة شروط
	الإدغام	٣٩٦	تبدل كل من الواو والياء تاء إذا
٤٠٨	يجب الإدغام بأحد عشر شرطاً		وقع فاء في صيغة الافتعال وما
٤١٠	يجوز الإدغام والفك في ثلاث مسائل		تصرف منها
—	يجب فك الإدغام في مسألتين		

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك »
 لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »
 وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، والله الحمد والمنة ،
 وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

أوضح المسالك

إلى الفية أبو مالك

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

حرف الهذرة

رقم الشاهد	الشاهد
٣٩	أنا ابن مزريقا عمرو وجدى [أبوه منذر ماء السماء]
٩٦	من لد شولا فإلى إنلاشها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركنا الامتشافان ولا سواء
٢٥٤	لا أقعد الجبين عن الهيحاء ولو تواتت زمر الأعداء
٣٠٨	ربما ضربة يسيف صقيل بين بصري وطعنة نجلاء
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذات رد التحية نظقا أو بإعلاء
٤٠٧	فلا والله لا يلقي لما بي ولا لما بهم أبداً دواء
٤٦٤	يا عز هذا شجر وماء عانيت لو ينفعني العيلاء
٥٢٦	إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
٥٣٧	سيفنبى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

حرف الباء للوحدة

١	أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت لقد أصابا
١٣	[رب حى عرندس ذى طلال] لا يزالون ضاريين القباب
١٥	على أحوزيين استقلت عشية [فما هى إلا لحمة وتغيب]
٧٣	أم الحليس لعجوز شهريه [ترضى من اللعم بعظيم الرقة] ^(١)
٧٥	[أهابك إجلالا ، وما بك قدرة على] ولكن ملء عين حبيها

(١) وانظره أيضاً في باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	بانت فؤادى ذات الحال سالبة
٩٢	[سراة بى أبى بكر تسامى]
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله
١١٢	وكن لى شفيحاً يوم لا ذو شفاعة
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها]
١١٩	وند جعلت قلوبى بى سهيل
١٢١	واسقيه حتى كاد مما أبته
١٢٤	عسى الكرب الذى أمسيت فيه
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٥٠	[يسوقها أعيى هدار ييب * كأن ورديه رشاء خلب *
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه
١٦١	هذا للمرکم الصغار بعينه
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ
١٨٩	كذلك أدبت حتى صار من خلقى
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه
١٩٩	وانت أرانى الله أمتع عاصم
٢٠٨	نتج الربيع عحاسنا
٢١٢	فإما تربى ولى لمة
٢٢٥	وقالت : متى ييخل عليك ويمتلل
٢٢٨	وإنما يرضى المنيب ربه
	[فالعيش إن حم لى عيش من العجب]
	على كان للسومة العرب
	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب (١)
	فإنك مما أحدثت بالمحرب
	من الأكوار مرتعها قريب
	تسكمنى أحجاره وملاعبه
	يكون وراؤه فرج قريب
	[حين قال الوشاة هند غضوب]
	فإن لنا الأم النجبية والأب
	فإنى وقيار بها لغريب (٢)
	إذا دعاها أقبلت لا تتب
	فيه نلذ ولا لذات للشيب
	لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
	إنما الشيخ من يدب ديبيا
	أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب
	ترى جههم عارا طلى وتحسب
	تقول هزير الريح مرت بأناب
	وأرأف مستسكنى وأسمح واهب
	ألقنها غر السحائب
	فإن الحوادث أودى بها
	يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب
	مادام معنيا بذكر قلبه

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أثعلبة الفوارس أم رباحا
٢٣٦	لذن بهز الكف يعسل مته
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمورهم
٢٥٠	أعبدا حل في شعبي غريبا
٢٦٢	ومالى إلا آل أحد شيعة
٢٧٩	أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	خلى الدنابات شمالا كشبا
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	نخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٩٦	لدوا للموت وابنوا للخراب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
٣٤١	فلئن لقيتك خالين لتعلمن
٣٤٢	صريع غوان شافهن وشفته
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيفه
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فإياك إياك المرء ؛ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كهز الرديف تحت العجاج
٤٤٨	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب
	عدلت بهم ظهية والحشايا
	فيه ، كما غسل الطريق الثعلب
	رجال فبزت نبلهم وكليب
	فندلا زريق المال نذل الثعلب
	الزوما لا أبا لك واعترايا ^(١)
	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
	والزم توقي خلط الجد باللعب
	وأم أوعال كها أو أقربا
	يورث المجد دائبا فأجابوا
	إلى اليوم ، قد جزبن كل التجارب
	فكلكم يصير إلى ذهاب
	كما سيف عمرو لم تحته مضاربه
	أبي وأيك فارس الأحزاب
	لذن شب حق شاب سود الدوائب
	ولا عدمننا قهر وجد صب
	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
	حصباء در على أرض من الذهب
	ياليت عدة حول كله رجب
	إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
	أصعد فى علو الهوى أم تصوبا
	أعيد كما بالله أن تحمدا حربا
	جرى فى الأنابيب ثم اضطرب
	يا للسكحول وللشبان للعجب
	وللتفلات تعرض للأريب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشنب
٤٩٧	إذن والله نرميم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلأى لو غير الحمام أصابكم
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أنوبا
٥٥٩	كانه السيل إذا اسلحبا
٥٦٠	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	وكأها تفاحة مطيوبة
٥٨٢	ففض الطرف إنك من نعيم

حرف التاء للثناة

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]	وبثرى ذو حمرة وذو طوير
٦٦	خير بنو لب ؟ فلاتك ملغيا	مقالة لحي إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيراب ما أثأت يد الغفلات
١٧٢	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حق ألت بنا يوما ملات
١٨٨	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القاب حق تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يتقل عاتقى	إذا انالم أطنن إذا الخيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئا ليت ؟	ليت شبا بآ بوع فاشترت
٣١١	ربما أوفيت فى علم	ترفن نوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	فى النائبات وإلمام اللغات
٤٣١	يا أبحر بن أبحر يا أننا	أنت الذى طلقت عام جمعنا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته
٥٥٦	{ والله أنجلك بكفى مسلفت من بعد ما وبعد ما وبعدت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٢	فيا لى إذا ما كان ذا كم [ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم ترفعت متى ليج خضر لمن نثيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالقي وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	{ ياليتى علقت غير خارج قبل الصباح ذات خلق بارج * أم صبي قد حبا أودارج *
٥٦٥	خالى عوف وأبو عالج للطمعان الضيف فى المشج

حرف الحاء للهجة

٤٥	نحن الذون صبحوا الصباحا [نحن قتلنا الملك الجمجباحا]
١٠٧	[من صد عن نيرانها] فأنا ابن قيس لأبراح
٢٠٤	ليك يزيد ضارع الحسومة ومختبط مما تطيح الطوائح
٣٩١	إذا سارت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سبرى عتقا فسيحا إلى سليمان ففستريحا
٥٠٤	وقولى كلما جشأت وجاشت : مكانك تحمدى أو تستريحي
٥٤٢	أخو ييضات رائح متأوب رفيق بمسح للنسكين سبوح

حرف الدال للهجة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا] أقاتلن أحضروا الشهودا
١٢	دعاني من نجد ؛ فإن سنينه لعين بنا شيئا وشيننا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأبناء تسمى بما لاقت لبون بن زياد
٢٩	[لوجهك فى الإحسان بسط وهجة] أنالهام ففرو أكرم والد

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	أرى جوادا مات هرا لعلنى
٣٧	قدنى من نصر الحبيبين قدنى
٣٨	نئت أخوالى بنى يزبد
٧١	بنونا بنو أبنائنا [وبنائنا]
٨٤	وما كل من يبدى البشاشة كائنا
٨٧	[ورج الفى للخير ما إن رأيت]
٨٨	[قنأخذ هداجون حول بيوتهم]
٩٠	وبات وبات له ليلة
١١٤	[دعانى أخى والحيل بينى وبينه]
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه
١٢٩	[أموت أسمى يوم الرجام] وإنى
١٣١	فإنك موشك ألا تراها
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعلها
١٣٨	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لسلما
١٥٩	فقام يذود الناس عنها بسيفه
١٧١	دريت الوفى العهد يا عرو فاغبط
١٧٧	ظننتك إن شئت لظى الحرب صاليا
١٨٠	إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى
٢٠١	ما للجمال مشيا وثيدا
٢٠٣	تجلدت حق قيل لم يعر قلبه
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيذا
٢٤٥	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
	[أرى ما ترين أو بخيلا مغلدا]
	[ليس الإمام بالشحيح الملعذ]
	[ظلماً علينا لهم فسد] ^(١)
	بنوهن أبناء الرجال الأباة]
	أخاك [إذا لم تلفه لك منجدا]
	على السن خيرا لا يزال يزيد
	بما كان إياهم عطية عودا
	[كليلة ذى العائر الأرمدة]
	فلما دعانى لم يحدنى بقعد
	[إذا نحن جاوزنا حفير زياد]
	[إذ غدا حشو ربطة وبرود]
	يقينا لهن بالذى أنا كائد
	[وتعدودون غاضرة العوادى]
	[تشكى فآتى نحوها فأعودها]
	[إلى حمامتنا أو نصفه فقد]
	حلت عليك عقوبة التعمد
	وقال ألا لا من سبيل إلى هند
	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
	فعدرت فيمن كان عنها معددا
	يسومك مالا استطاع من الوجد
	أجندلا يحملن أم حديدا
	من الوجد شئ قلت بل أعظم الوجد
	ولا شئ ذا القى إلا ذو هدى
	جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما عططت الرجل عنها واردا
٢٦٠	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسلبت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويشرب
٣٠٧	وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
٢٧٥	أناى أنهم مزقون عرضى
٤٠٠	ورب أسيلة الخدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوح بحب بشة ؛ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	يا بن أمى ويا شقيق نفسى
٤٤٧	يا لقوى ويا لأمثال قوى
٤٦٥	يادار مية بالعلاء فالسند
٤٧٢	ومن عضة ما يبتن شكيرها
٤٧٧	وإياك واليتات لا تقرنها
٤٩٣	أن تقرأن على أسماء ومحكما
٥٣٨	وقد أعددت للعدال عندى
٥٤٦	وجدت إذا اصطلعوا خيرهم
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	وقفت فيها أصيلاً أسائلها
٥٨١	إن الخليل أجداو البين فأجردوا
	حرف الراء للهمل
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباعث الوارث الأموات] قد ضمنت
٢٧	بلغت صنع امرئ بر إخالكة
	[إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا]

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا
٣٦	في فتية جملوا الصليب إليهم
٤٠	أقدم بالله أبو حفص عمر
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل سالك
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٥٨	ما للمستفز الهوى محمود عاقبة
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
٦٢	[ولقد جنيتك أكثوا وعسافلا]
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]
٦٨	[ألا ليت شعري هل إلى أم جعد
٨٢	[ألا يا أسلمى يادارمى على البلى]
٨٣	[بيذل وحلم ساد في قومه الف]
١٠٤	[فأصبعوا قد أعاد الله نعمتهم]
١٠٩	[لحقى عليك للهفة من خائف]
١١٦	ولكن أجرا لو فعلت بهين
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آثبا
١٢٠	وقد جعلت إذا ما قتت يتقلن
١٥٤	لولم تكن غطفان لا ذنوب لها
١٦٢	بأى بلاء يا نعيم بن عامر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها
١٧٦	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شعمة
	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
	حاشى ، إني مسلم معذور
	[مامسها من نقب ولا دبر] (١)
	سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو
	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
	[لعل إلى من قد هويت أطير]
	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
	ولو أتيح له صفو بلا كدر (٢)
	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
	صدت وطبت النفس بأقيس عن عمرو
	سبيل [فأما الصبر عنها فلا صبرا
	ولا زال منها لاجر عاتك القطر
	وكونك إياه عليك يسير
	إذ هم قريش ، وإذ ما ملهم بشر
	يغنى جوارك حين لات مجير
	[وهل ينكر المعروف في الناس والأجر]
	[وكم مثلها فارقتها وهي تصفر]
	[توبى] [فأنهض نهض الشارب السكر]
	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
	وأتم ذنابي لا يدين ولا صدر
	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
	فبالع بلطف في التحيل والمكر
	ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
	عشية لا قينا جذام وحيرا

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا
١٩٤	إذا قلت إني آتب أهل بلدة وضعت بها عنه الولة بالهجر
٢٠٥	غداة أحت لابن أصرم طعنة حصين عيطات السدائف والحر
٢١٠	وأحقرم وأهونهم عليهم وإن كانا له نسب وخير
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر
٢٢٢	نبتهم عذبوا بالنار جارم وهل يعذب إلا الله بالنار
٢٥٣	وإني لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض الصفور بالله القطر ^(١)
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصر به ينتصر
٢٥٦	أفى الحق أنى مغرم بك هائم وأنك لاخل لدى ولا آخر
٢٦٦	أجننا جهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادی ذلة لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب فأقة الطالب أن يضجرا
٢٨٤	أقول لها حين جسد الرحي ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
٢٨٦	أنقسا تطيب بنيل المني وداعى النون ينادى جهارا
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
٣٠٦	مازال منذ عقدت يداه إزاره فبما فأدرك حمة الأشبار
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
٣٢٧	والذئب أخشاه إن مررت به وحدى ، وأخشى الرياح والطرأ
٣٣١	دعوت لما نابى مسورا فلي فلي يدي مسور
٣٤٦	ونحن فتلنا الأسد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خرا
٣٥١	أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
٣٧٣	ضروب بنصل السيف سوق صمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر
٣٧٤	فتانان أمانهما فشببة هلالا ، وأخرى متمهاشبه البدر ^(٢)
٣٧٧	ثم زادوا أنهم فى قومهم غفر ذنبهم غير غفر

(٢) وانظره أيضا فى قافية السين

(١) وانظره فى حروف الجر أيضا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلقى المنية يلقها حميدا، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم امراً هم، لم تعر نائبة إلا وكان المرتاع لها وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكثير
٣٩٦	{ لا يبعدن قوى الدين هم سم العداة وآفة الجور النازلون بكل معتك والطيبون معاهد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعث ابن سهم أم شعث ابن منقر
٤٢٢	إليها أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لا تحشى بواده لسن وقائمه في الحرب تنتظر
٤٢٨	بلقنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنبغى فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	جملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقتت فيه بأمر الله يا عمرا ^(١)
٤٥٢	جاري لا تستنكرى عذرى سيري وإشفاقى على بعيرى
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى ومنتظر
٤٥٦	لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره طربف بن مال ليلة الجوع والحصر
٤٥٨	خل الطريق لمن ينفى المنار به وبرز ببرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضة ما يبتئ شكيرها ^(٢)
٤٨١	{ ألم تروا إرمما وعادا أودى بها الليل والنهار ومردهر على وبار فهاكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالسكتائب إذ هوت بشيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركى فيهم شطيرا إلى إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهل الصعب أو أدرك المني فما انتقادت الآمال إلا لصابر
٥٠٧	إني وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
٥٠٨	لا أعرفن رببا حورا مدامها كأن أبكارها نعاج دوار
٥١٢	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها مطبوعة من يأنها لا يضيرها
٥٢٤	فكان مجنى دون من كنت أنقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

(٢) وانظر قافية الدال أيضاً

(١) وانظره أيضاً في باب الندبة

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عمة لك يا جرير وخالة
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأى
٥٣٥	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
٥٤٤	كانهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
٥٤٨	[حفت بأطواد جبال وسمر في أشب الغيطان ملتف الحظر أسود ونمر ^(١) فيها عيائل
٥٥٢	لست بليلى ولكنى نهر
٥٥٤	تجاوزت هنداً زغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جسد النقر
٥٦٢	أالحق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حتى عظامى وأراه ثاغرى
٥٧٥	فإن القوافى تنلجن موالجا

حرف السين للمثلة

٣١	[عددت قوى كعديد الطيس]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا ليس	في بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة يعلق	أناك أناك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دوايك ، حتى كلنا غير لابس
٣٧٤	فنانان أما منهما فشيبة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه الشمس ^(٢)
٤٥٣	يا مرو إن مطيق محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم يئأس

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافية الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	لقد رأيت عجباً منذ أمس عجاظاً مثل السعالى خسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجىء به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتقضى رقية ما وعدتني غير مختلس

حرف الصاد المهملة

٥٧٤	فإن تتمدى أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا

حرف الضاد المعجمة

٨٥	قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حق يعض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليالى أسرع فى تقضى طوين طولى وطوين عرضى
٣٢٨	ضربا هـذاذيك وطعنأ وخضا يعضى إلى عاصى العروق النعضا

حرف الطاء المهملة

٣٩٤	حق إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف الظاء المعجمة

٧٩	يدالك يد خيرا يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

حرف العين المهملة

٣٠	تمل الندامى ما عدانى ؟ فإننى بكل الذى بهوى نديمى مولع ^(١)
٦٤	خليلى ما واف بهدى أيتها [إذا لم تكونا لى على من أفاطع]
٦٩	فإن يك جنبانى بأرض سواكم [فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر [فإن قومي لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما] وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للنون تابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع ^(١)
٢١٥	فبكي بناتي شجوهن وزوجن والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحووا شعاعه
٢٤٩	فصبرا في مجال اللوت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاعا إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؛ فإنما يراد اللق كيا يضر وينفع
٢٩٠	قالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيا أن تغر وتخدعا
٣٣٣	إذا باهلى تحت حنظلية له ولد منها فذاك للذرع
٣٣٤	ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها
٣٣٥	على حين عاتبت للشيب على الصبي فقلت : ألما تصح والشيب وازع
٣٦٣	أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد ، وعبرة لا تقلع
٣٦٤	سبقوا هوى وأعتقوا لمعوام فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفرا بعد رد اللوت عفى وبعد عطائك للائة الرناعا
٣٩٩	وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئا ولم أمنع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير رقبه وقوعا
٤١٧	ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتى ناه أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصريح رأيهم ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣	يا بنة عما لا تلوى واجهى

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المضارع أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع
٤٧٦	لاتهين الفقير عليك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
٤٩٢	أردت لكيا أن تطير بقربي فتركها شنا يبئداء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها ففرقتها لسة أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرعى عليها وهى فرع أجمع وهى ثلاث أذرع وأصبح
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطبع

حرف الفاء

٦	خالط من سلمى خياشيم وفا [صهباء خرطوما عقارا قرقفا]
٧٦	فقلت : حنان ، ما أتى بك ههنا ؟ [أذو نسب أم أنت بالحى عارف] ؟
١٠١	بنى غداة ما إن أنتم ذهب [ولا صريف ، ولكن أنتم الحزف]
١٥	[وقالوا تعرفها للنازل من منى] وما كل من وافى منى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والحريفا يدا أبى العباس والصيوبا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطف مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى للسواك ريقها كما تضمن ماء المزة الرصف
٤٧٥	من تثقن منهم فليس بأيب أبدا ، وقتل بنى قتيبة شافى
٥٠٥	ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تننى يداها الحصى فى كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد العياريف

حرف القاف

٥٢	[جمعها من أينق موارق] ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدى ما الهباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحملين طليق ^(١)
١٢٥	يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقق ^(١)
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذي متجزى بما تسمى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجاجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عفى يحسر المساء تارة فيبدو ، وتارات يحجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق وهل تحبزنك اليوم بيداء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لومنت ، ورعباً من الفنى وهو اللغيظ المحنق
٥٧١	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة فاء الهوى يرفض أو يترقرق

حرف السكاف

٥	والله أسماك سمياً مباركا (أترك الله به إشاركا)
١٧٤	فقلت : أجرني أبا مالك وإلا فهني امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك تحبب الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكننت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شيء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	بأيها الماشح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته [ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل]
١٨	تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب ، أدنى دارها نظر على
١٩	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا [شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا الدائد الحامى الذمار] وإعما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبني كليب إن عمى اللذا [قتلا الملوك وفكسكا الأغلالا]
٤٦	محا حبا حب الألى كن قبلها [وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظره أيضاً في قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطفل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
٥٠	[إذا ما لقيت بني مالك] فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان للمرء ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرنجي عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل غضب] فلولاً الغمد يمسكه لسالا
٨٠	فقلت : يمين الله أبحر قاعدا [ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل [إذا تهب شمال بليل]
٩٥	لا يأمن الدهر ذوبغي ولو ملكا [جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومي والجماعة كاللدى [لزم الرحالة أن تميل ميلا]
١٠٠	[فلست بآتية ولا أستطيعه] ولاك اسقى إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأبدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبني إن أباك كارب يومه [فاذا دعيت إلى المكرم فاعجل]
١٤١	وما قصرت بي في التماسي خؤولة ولكن عمى الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الثمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون فجادوا قيل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلنة : لا ناقة لي في هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اصطبار لسلى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد ضرة وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أرام رقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل فصبروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلوموني في اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعذل ^(١)
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل ينبت الخطي إلا وشيجه
٢٢٠	جزى ربه عني عدى بن حاتم
٢٢١	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم
٢٢٤	علقتها عرضاً ، وعلقت رجلاً
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها
٢٣٨	عهدت ميثماً مغنياً من أجرته
٢٣٩	فهيهات هيهات العقيق ومن به
٢٤٣	جفوني ولم أجف الأخلاء ؛ إني
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا منكب
٢٥٢	نجت وقد نضت لنوم ثيابها
٢٥٧	فكونوا أنتم وبني أيسكم
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	لمية موحشا طلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطبا وباسا
٢٧٨	خرجت بها أمشي تجر وراءنا
٢٨٣	أستغفر الله ذنبا لست محصيه
٢٩٢	فلا ترى بعلا ولا حلائلا
٣٩٧	ويركب يوم الزوع منا فوارس
٣٠٥	غسدت من عليه بعد ماتم ظمؤها
٣١٣	فثلثك حبل قد طرقت ومرضع
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله
٣١٦	رسم دار وقفت في طلاله
٣١٧	فأنت به حوش الفؤاد مبطنا
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أفضية العدى
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه
	وتفرس إلا في منابتها النخل
	جزاء السكاب العاويات وقد فعل
	ولا جفا قط إلا جباً بطلا
	غيري ، وعلق أخرى غيرها الرجل
	وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
	فلم أنخذ إلا فناءك موثلاً
	وهيهات خل بالعقيق نواصله
	لغير جميل من خليي مهمل
	منه وحرف الساني ، طي الحمل
	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
	مكان السكيتين من الطحال
	إلا رسيحه وإلا رمله
	وكل نعم لا محالة زائل
	يلوح كأنه خلل
	لنفسك العذر في إبعادها الأملاء ؟
	لدى وكرها العناب والحشف البالي
	على أثربنا ذيل مرط مرهل
	رب العباد إليه الوجه والعمل
	كه ولا كهن إلا حاظلاً
	بصيرون في طعن الأباهر والكلبي
	تصل ، وعن قبض بزياء مجمل
	فألهيتها عن ذى تمام محول
	على بأنواع الهموم ليتلى
	كدت أفضى الحياة من حلاله
	سهدا ، إذا ما نام ليل الهوجل
	بما جاوز الآمال ملائس والقنل
	منى ، وإن لم أرج منك نوالا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدري وإنى لأوجس على أينما تمدو النية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية وأنتت نحو بني كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معا بكمود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكونن ومسحق كناحت يوما صخرة بعسيل
٣٥٦	أنجب أيام . والداه به إذ نجلاه ؛ قنعم ما نجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النكابة أعداءه يخال القرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليهما جلالهما وليس بولاج الخوالب أعقلا
٣٨٢	أنيم بدار الحزم مادام حزمها وأحر إذا حالت بأن أنحولا
٣٨٣	قنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدر أجلا فظل فؤادى فى هواك مضلا
٣٩١	تروحى أجدر أن تقبلى غدا بجنى بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفقى ليس الجمل
٤١٣	قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٤٢٤	كأن دثارا حلقت بليونه عقاب تنوفى لاءقاب القوابعل
٤٢٥	ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينالا
٤٢٧	فما كان بين الحير لو جاء سالما أبو حجير إلا ليال قلائل
٤٤٤	تضل منه إلى باللهوجل فى لجة أمسك فلاتا عن فل
٤٥٥	أناظم مهلا بعض هذا التادل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجلى
٤٦٢	فهيها هيها العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلي بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرىء يزخرف قولا ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مسدحه أبعد كندة تمدحن قبيلا
٤٧٩	ذرىنى وعلمى بالأمور وشيمى فما طأرى يوماً عليك بأخيلا
٤٨٦	ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالك : لك الوليات؛ إنك مرجلى
٤٩٥	لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقبلها
٥٢١	ولو نعطى الخيار لما ائترقنا ولكن لا خيار مع الليالى
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى
٥٢٣	إذا قلت مهلا غارت العين بالبسكى غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لى لا أظله أرمض من تحت وأضهى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدنان الدهر منى ومن جمل
٥٦٨	ويوم عقرت للعذارى مطبقى فيا عجباً من كورها للتعامل
٥٦٩	غداؤه مستشزرات إلى العلا يضل العفاس فى مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لى أن القهامة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها
٥٨٣	الحمد لله العلى الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

حرف الهم

٨	بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصاحب من قوم فأذكركم] إلا يزيدم حباً إلى هم
٢٤	وإنى على ليلى لزار ، وإنى [على ذاك فيما بيننا مستديهما]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى] والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	هما اللتا لو ولدت نعيم [لقليل غفر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سغه [ولا يمدعن سبيل المجد والكرم]
٦١	[وإن لسانى شهدة يشقى بها] وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منفصة لذاته [بادكار الموت والهزم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حذبت على بطون ضنة كلها] إن ظالما أبدأ وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك للمرأة أبدت وسامة [فقد أبدت للمرأة حبة ضيغم]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٣	وما خذل قومي فأخضع للعدى [ولكن إذا أَدْعَوْهُمْ فهُمْ هَم]
١١٧	[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكنت أرى زبداء كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تمطو إلى وارقى السلم ^(١)
١٥٣	لا يهولك اصطلاء لظى الحر ب؛ فمحذورها كأن قد ألتا
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم
١٦٧	ألا ارعواء لن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد الولى شريكك فى الغنى ولكنما الولى شريكك فى العدم
١٨١	ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان ، وإنما يسوداننا إن أسرت غناهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيق إن اللنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب المسكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ، أم تقول البعد محتموما
٢٠٧	ياوموتنى فى اشتراء النخيل أهل فكلهم اليوم ^(٢)
٢٠٩	تولى قتال المارفين بنفسه وقد أسلماء مبعد وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من رية وفهم فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	نزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية آتاء الديار وشامها
٢٢٧	يغضى حياء ويغضى من مهابة فمسا يسكلم إلا حين يتسم ^(٣)
٢٣٠	ونبت عبد الله بالجو أصبحت كراما موالها لثاماً صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوقى غريمه وعزة مخطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحام
٢٨١	عهدتك ماتصبو وفيك شبية فما لك بعد الشيب صبا متبا ؟
٢٨٢	علقتها عرضاً وأقل قومها زعما ، لعمر أريك ليس بمزع

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	تخبره فلم يعدل سواه فنعيم الرء من رجل تهام ^(١)
٢٨٨	لعل الله يفضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد للنهم
٣٠٤	فلقد أراى للارماح دريثة من عن يمين تارة وأماى
٣٠٩	ونصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتلى ، وما فى دماهم شفاء ، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصنى مسامعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونطفهم حيث السكلى بعد ضربهم يبيض الواضى حيث لى العائم
٣٢٦	لأجتذبن منهن قلبى تحلما على حين يستصين كل حلیم
٣٤٣	فريشى منكم وهواى معكم وإن كانت مودتكم للمما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلأ أكاد أغص بالماء الحميم
٣٤٧	لعن الإله تعلقة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالى فتمت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم
٣٦٠	فإن يكن السكاح أحل شئ فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كأن برزون أبا عصام زيد حمار ذق باللعجام
٣٦٦	أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام نحية ظلم
٣٦٩	حق تهجر فى الرواح وهاجها طلب العقب حقه للظالم
٣٧٦	الشامى عرضى ولم أشتمهما والناذرين إذا لم القهما دى
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفعة أو لمام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيشم يفضلها فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد ضيا
٤١٨	فقت للطف مرتاعا فأرقى فقلت : أهى سرت أم عادى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عيتى لها قال صاحي : بمثلك هذا لوعة وضرام

رقم الشاهد	القاصد
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٤٣٩	إني إذا ما حدث السا أقول : يا اللهم يا اللهما
٤٥٧	ألا أضحت جبالكم راما وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صالح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الإخوان من شيمى
٤٦٩	هلا تمنى بوعد غير عذلة كما عهدتك فى أيام ذى سلم
٤٧٠	فليتك يوم اللتقى ترينى لى تعلمى أنى امرؤ بك هائم
٤٧٣	قليلأ به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنا
٤٧٤	يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسية معما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٤٩٤	فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
٤٩٩	وكنيت إذا غمرت قناة قوم كسرت كبوبها أو تستقيا
٥٠٠	لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار غياك — إذا فعلت — عظيم
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم
٥١٠	احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الأظرب إن وصلت وإن لم
٥١١	وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالى ولا جرم
٥١٤	ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوء ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٥١٦	فطلقها فليست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام
٥٢٥	ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائى . وجلت عن وجوه الأهاثم
٥٣١	أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : هموا ظلما
٥٣٦	فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
٥٧٣	ألا طرقتنا مية بنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها
٥٧٦	هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم
٥٧٧	يا هال ذات المنطق التمام وكنك الخضب البنام
٥٨٠	 فإنه أهل لأن يؤكرما

الشاهد

رقم الشاهد

حرف النون

- ٢ قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيرا مقدما ؛ قالت : وإن
- ١٠ [طال ليلى وبنت كالحجون] واعتزني الحموي بالماطرون
- ١١ وكان لنا أبو حسن طي أبأ برأ ، ونحن له بنين
- ١٤* [وماذا تبغى الشعراء منى] وقد جاوزت حد الأربعين
- ١٦ أعرف منها الجيد والعينا [ومنعرين أشبا طيانا]
- ١٧ [عرفنا جعفرأ وبني أبيه] وأنكرنا زعانف آخرين
- ٢٥ [لئن كان حبك لى كاذبا] لقد كان حيك حقا يقينا
- ٢٦ أخى حسبتك إياه [وقد ملثت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن]
- ٣٥ أيها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى
- ٥٤ [ألا إن قلبى لدى الظاعنين حزين] فمن ذا يعزى الحزينا
- ٦٠ [ومن حسد يجر على قوى] وأى الدهر ذو لم يحسدنى
- ٦٥ آقطن قوم سلمى أم نووا طعنا [إن يظعنوا فعب عيش من قطنا]
- ٦٧ قوى ذرا المجد بانوها [وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقسطان]
- ٧٠ لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة [لما استقلت مطاياهن للظن]
- ٧٤ [عندى اصطبار] وأما أنى جزع يوم النوى فلو جد كاد يربى
- ٧٨ [تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى] وكل امرئ الموت يلتقيان
- ٨١ صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الملو ت [فلسيانه ضلال مبين]
- ١١١ إن هو مستوليا على أحد [إلا على أضعف المجانين]
- ١٣٣ [ولى نفس تنازعنى إذا ما] أقول لها : لعل أو عسافى
- ١٣٧ [قوائه ما فارتكم قاليا لكم] ولكنا يقضى فسوف يكون
- ١٤٤ خليلي هل طب ؟ فإنى وأتما وإن لم تبوحا بالهوى دفتان
- ١٤٦ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام الماعان
- ١٥٢ وصدر مشرق اللون كأن ندياه حقان
- ١٥٥ أشياء ماشئت ، حتى لا أزال لها لا أنت شائبة من شأنا شائى
- ١٥٨ يحشر الناس لا بنين ولا آ بام إلا وقد عرثهم شؤون
- (٢٩ — اوضح للماله ٤)

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليسجروني
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد فثق تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهلا تقول بفي لأوى لعمر أيك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما لغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا ن دنام كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجيت له في فلك ما خرفي الم مشعونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أنضلت في حسب عني ، ولا أنت ديانى فتخزوني
٣٠١	قما نيك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان
٣١٨	يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغنيا عني للمستوطنا عدن فإني لست يوما عنهما بغن
٣٣٠	[إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون]
	* لقلت لييه لمن يدعوني *
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى] طى حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت دأبت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر طى اللثيم يسبنى فضيت ثمت قلت لايعننى
٤٠١	فذاك حى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حق تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان ؟
٤٤٠	عباس يا لللك التوج ، والذى عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس لنا بمتالع فأبان فتقامت بالحبس فالسويان
٤٤٩	يا يزيدا لأمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا مق أضع العمامة تعرفوني
٥٠٢	قللت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضمى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا عافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا ياديبار الحى بالسبعان أمل عليها باللى الملوان ^(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مغيون

حرف الهاء

٩	إن أباهـ وأبا أباهـ [قد بلغا في المجد غايتاهـ]
٢٥٨	علقتما تبنا وماء بارداً حتى شئت هالة عيناهـ ^(٢)
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٣١٥	 بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصبيحة كى يخفف رحله والزاد ، حتى نعله ألقاهـ
٤٦١	واها اسلى ثم واها واها هى للى لو أننا نلناهاـ
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا القلام فما إن يقال له من هو

حرف الياء

٦٧	[فأما كرام موسرون لقيتهم]	فخسى من ذو عندهم ما كفانيـ ^(٣)
١٠٦	[بأهبة حزم لله ، وإن كنت آمنا]	فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تمز فلا شئ على الأرض باقيا	ولا وزر بما قصى الله واقيا
١٣٥	أو تحملنى بربك العلى	أنى أبو ذبالك الصبي
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حتى تردنى	إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألفيتا عيناك عند القفا	أولى فأولى لك ذا واقية
٢٣٣	وغاللة خولان فانكسح فئاتهم	وأكرومة الحيين خلوكما هيا

(١) وانظره أيضاً في إبدال الواو من أختها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضاً في قافية الدال

(٣) وانظره أيضاً في باب الموصول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٦	وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لاتلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلا ن حافيا
٣٣٨	كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تهانيا
٣٧٨	فهي تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صيدا
١٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام المرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؟ فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت منى ومن يعيليا لا رأتى خلقا مقلوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثه اليوم صادقا أصم فى نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علمت عرسى مليكة أننى أنا الليث معديا على وعاديا

قد نمت فهرس الشواهد الواردة فى كتاب « أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين
وأكرمهم على ربه ، وعلى آله وصحبه

تنويه

الحمد لله حق تحمده ، وصلاته وسلامه على نبيه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنده .

وبعد ؛ فإنني كتبت منذ أخرجتُ لقرّاء العربية شرحي على كتاب « أوضح المسالك ، إلى الفقه ابن مالك » أحد مصنفات نحويّ عصره (القرن الثامن الهجريّ) ابن هشام الأنصاري ، رحمه الله وتغمّده بفضله وإحسانه ، وجزاء أحسن ما يجزى عباده الصالحين ، على أن لي على هذا الكتاب ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز ، وهو أول ما رآه أهل العربية من شروحي لهذا الكتاب ، وثانيها شرح وسهّل ، وقد أعيد طبعه مراراً ، وثالثها شرح مبسوط كان إلى اليوم محتجراً بين أوراق الخاصة ، وسألت الله جلّت قدرته أن يُعين على إخراجه للناس ، لأنني جدّ حريص على أن يعرف أبناؤنا من قرّاء هذا الكتاب مقدار ما ذخّر لهم فيه مؤلفه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليقاتهم وأدلتهم في عبارة موجزة ولكنها سَمَلَةٌ المأخذ قريبة المتناول .

وإن إخواني من رجالات العُرُوبة في مشارق الأقطار العربية ومغارها منذ قرأوا ذلك - ما زالوا يُلحّثون عليّ في أن أخرج هذا الشرح ، بالمكاتبة أحياناً ، وبالمُشافهة أحياناً أخرى ، ولم تكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه العُلميّة التي أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يُدركون من صناعتهم إلا رَوَاج الكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقابلة جمل الإقبال عليه وإثارة على غيره من جنسه والإشادة بما بُدِّل فيه من جَمَدٍ فذلك أمر لا يعنيهم منه قليل ولا كثير ، وحسبي الله ونعم الوكيل .

